وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

أثر مشاريع الإصلاح الأمريكية على التحول الديمقراطي في الوطن العربي – مصر أنموذجا-

مذكرة تخرج لنيل شـــهادة ماســـتر في شعبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص:دراسات مغاربية

من إعداد الطالبين :
سحنين هبري
مسعودي عبد القادر

إشراف الأستاذ:
بن زايد أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:	بلحاج هواري	رئيسا
الأستاذ:	بن زايد أحمد	مشرفا ومقررا
الأستاذ:	خروبي شوقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شكر وتقدير

" رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي "

الشكر والحمد لله تعالى الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

... ولأنه "مَنْ لَمْ يَشْكرْ النَاسْ لمْ يشْكر الله"،

فلا يسعني في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل " بن زايد أحمد " لقبوله الإشراف على هذه الدراسة ولما جاد به من توجيهات ونصائح قيمة.

الشكر موصول إلى كل الأساتذة بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية وبالأخص الأستاذ المحترم "بلحاج هواري"

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد، لما واجهناه من صعوبات في إتمام هذه الدراسة.

وإلى كل زملائي خلال المشوار الدراسي

... إلى كل هؤلاء فائق الشكر والاحترام والتقدير

... شكرا جزيلا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إهداء

إليـــــــكِ يا أمي حبا واعتزازا

... إلَيـــــك يا روح والدي الطاهرة ...

... إليـــــــــكم إخوتي : حمزة ، باتول ، سامية

إليك أخي الدكتور علي وزوجته و الكتاكيت الصغار محمد ، خولة

إليـــــكم أصدقائي :

سلطاني ، حليمي ، بن قادة ، سمير ، شبلي ،إ براهيم توفيق ، فتحي ، سعيد ...

... إليـــــكم زميلاتي: حياة ، صارة ، نور الهدى

إلى من تقاسم معي كتابة هذه المذكرة مسعودي

إلى زملائي في العمل

سحنين هبري

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطة البحث

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطة البحث

إهداء

تشكرات

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الإصلاح و التحول الديمقراطي

تمهيد

المبحث الأول:ماهية الإصلاح

المطلب الأول: البعد التاريخي للإصلاح

المطلب الثاني: مفهوم الإصلاح وأنواعه

المطلب الثالث: مستوى الإصلاح ودعاته

المطلب الرابع: أبعاد الإصلاح ومعوقاته

المبحث الثاني : التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي وأهم المفاهيم المرادفة له

المطلب الرابع: مداخل دراسة التحول الديمقراطي

خلاصة

الفصل الثاني: واقع الإصلاحات السياسية وأهم المبادرات والمشاريع الأمريكية في المنطقة العربية

تمهيد

المبحث الأول:واقع الإصلاحات السياسية في الوطن العربي

المطلب الأول: أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية

المطلب الثاني: إشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية

المطلب الثالث: إدارة الرئيس جورج بوش الابن والإصلاحات السياسية في الوطن العربي

المبحث الثاني: أهم المبادرات و المشاريع الأمريكية في المنطقة العربية

المطلب الأول: أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 في رؤية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية

المطلب الثاني: المبادرات والمشاريع الأمريكية للإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية في المنطقة العربية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث: الرئيس **أوباما** والإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي
خلاصة
الفصل الثالث البئية الداخلية والخارجية لتطور عملية التحول الديمقراطي في مصر
تمهيد
المبحث الأول: عوامل الداخلية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر
المطلب الأول : دور الظروف السياسية
المطلب الثاني : دور منظمات المجتمع المدني والأقليات الدينية
المطلب الثالث: دور الظروف الاقتصادية و الاجتماعية
المبحث الثاني: العوامل الخارجية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر
المطلب الأول : دور وتأثير مشروع الشرق الأوسط الكبير
المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية و الثورة الديمقراطية العالمية
المطلب الثالث: دور عامل العدوى والإنشار وثورة المعلومات والاتصالات
خلاصة
خاتمة
الملاحق
قائمة المصادر والمراجع
الفهرس

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمـــــة &

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة:

إن الديمقراطية في العصر الحديث كان لها دورا هاما على كافة البدائل و أنظمة الحكم الأخرى ، فالجميع اليوم و من مختلف الاتجاهات الفكرية : وطنيين ،وسطيين ، علمانيين و يساريين يعلنون انحيازهم للديمقراطية و يتحدثون عن مزايا الحكم الديمقراطي ، و أصبحت الديمقراطية كنظام حكم مرادفا لمفهوم الشرعية "legitimacy" في الحياة السياسية الحديثة ،ذلك أن كافة القرارات و القوانين و السياسيات تكون مقبولة و مبررة إذا اتخذت بطريقة ديمقراطية.

ولهذا لا تزال فكرة الديمقراطية السبيل الوحيد التي تسعى إليه العديد من الدول باعتبارها الحل أو المسلك الذي يؤدي إلى التخلص و التحرر من الأنظمة الاستبدادية ،و التي تتمركز في يد الأقلية التي تحكم في الأغلبية ، ما أثرت بدورها على انتقال العديد من البلدان من النظم التسلطية الشمولية إلى النظم الديمقراطية ومن بينها المنطقة العربية التي كانت لا تتسم بالديمقراطية هذا ما أدى بالعديد من الباحثين والدارسين إلى الحديث عن التحول الديمقراطي التي شهدتها المنطقة العربية، فالحديث عنها يقودنا إلى التفريق مابين مصطلحي الوطن العربي والعالم العربي.

أما فيما يخص الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي فتنقسم إلى أنظمة ملكية وأنظمة جمهورية، وعليه يمكن تصور ثلاثة نماذج للنظم العربية في صورتها الراهنة:

1. نموذج الاستبداد السياسي الواضح من النظام الحاكم.
2. التعددية السياسية المقيدة وهذا ما نجده في دولة مصر.
3. الحكم الذي ينهض على أساس الشورى الإسلامية.

وفي ظل هذه الأنظمة الحاكمة والظروف التي تعيشها المنطقة العربية نجد المواطن العربي يشهد حالة اغتراب سياسي الذي يقصد به عدم الرضا والارتياح للقيادة السياسية والرغبة في الابتعاد عنها، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالتوجهات السياسية الحكومية والنظام السياسي.

وعليه فقد شهد العالم العربي أحداثا سياسية خاصة بعد أحداث هجمات نيويورك و واشنطن 11 سبتمبر، وما أعقبها من إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق وإطاحة نظام الحكم فيها عام 2003 ، ونجد هذه الأحداث السياسية التي عرفها الوطن العربي تتمثل في تصاعد نشاطات حركات الاحتجاج الشعبي مما ولد مظاهر عدوى وانتشار ، بدأ من تونس، ليبيا ، اليمن ، المغرب ، مصر ، سوريا ، البحرين والكويت وتنامي دور المنظمات التي تدافع على حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحرية وتزايد النخب الفكرية والسياسية التي تدعو إلى التحول الديمقراطي.

وتجلى هذا الحراك الشعبي في مشاركة جموع كبيرة من المواطنين والانتخابات والاستفتاءات التي جرت في الكثير من الدول العربية كما هو شان مصر والتي كانت توضح أمام هذه التحركات الشعبية وهذه الإجراءات الهادنة لتجسيد الديمقراطية ، وقد تزامن هذا الحراك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشعبي بفعل بوادر خارجية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف المبادرات والمشاريع التي كان لها دورا كبيرا في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

أهداف الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في وتوضيح بعض المصطلحات، والمفاهيم السياسية التي يسمعها أفراد المجتمع في وسائل الإعلام، نتيجة الأحداث التي يشهدها الوطن العربي خاصة في هذه الآونة الأخيرة وهذا من خلال تفسيرها ومحاولة تجسيدها وربطها على أرض الواقع.
- التعرف على أوضاع الوطن العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ومعرفة الأسباب التي تعتبر عائقا أمام الديمقراطية سوءا من جانب العوامل الداخلية أو الخارجية ومدى تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي.
- الإطلاع على مدى تفعيل المشاركة السياسية للتحول الديمقراطي ، ومدى اهتمام المواطنين بموضوع الديمقراطية و أهميتها في حسم مصير دولتهم.

مبررات اختيار الموضوع:

أن اختيار أي موضوع بغرض الدراسة تخضع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

1. **الأسباب الموضوعية**:

- كون أن الموضوع يدخل ضمن الدراسات الحالية التي يثار حولها الكثير من التساؤلات والإشكاليات التي تتطلب الإجابة عليها حتى يمكننا الوصول إلى فهم طبيعة العملية السياسية في مصر ، وبالتالي فهم النظام السياسي المصري والدعائم التي تعتمد على بقاءه واستمراره، ومدى تأثير العوامل الخارجية فيه.
- كون أن موضوع التحول الديمقراطي هو الدراسة التي يسلط فيها الضوء على ظاهرة تبحث في خلفيات الموضوع من مختلف جوانبه، وذلك أن الدراسات العربية ركزت على جهود توظيف نموذج ديمقراطي بالمفهوم العام ، مما أدى إلى افتقار المكتبات العربية لدراسات تتضمن موضوع التحول الديمقراطي.

2. **الأسباب الذاتية** :

- معرفة أوضاع الوطن العربي بحكم أننا ننتمي إليه.
- الميل إلى لدراسة كل المواضيع التي تتعلق بمصر ، بحكم دورها في الوطن العربي.
- التعرف على الأسباب التي أدت إلى تدهور أوضاع الوطن العربي رغم كل الإمكانيات البشرية والاقتصادية والجغرافية الكبيرة.
- معرفة العوامل التي أدت إلى اندلاع ثورة 25 جانفي 2011 في مصر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإشكـــالية:

من المعطيات سابقة الذكر تم طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي: **إلى أي مدى ساهمت مشاريع الإصلاح الأمريكية في تأثيرها على التحول الديمقراطي في الوطن العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة؟**

الأسئلة الفرعية:

وكتوضيح لإشكالية الدراسة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإصلاح؟
- ما المقصود بالديمقراطية و التحول الديمقراطي؟
- ما هي مختلف المبادرات والمشاريع الأمريكية في الوطن العربي؟
- فيما تتمثل العوامل الداخلية والخارجية المتحكمة في التحول الديمقراطي في مصر؟

فرضيات الدراسة:

وعليه يمكن طرح الفرضيات التالية كإجابات احتمالية عن التساؤلات السابقة:

- النظام الدولي الجديد ومؤسساته هو الذي فرض حتمية الديمقراطية والإصلاحات في الوطن العربي.
- كلما كان احتكار السلطة السياسية من قبل نخبة سياسية واحدة يؤدي إلى التقليل من إمكانية تحول الديمقراطي الحقيقي.
- كلما تميز النظام السياسي بالفساد والاستبداد كان ذلك تعبيرا عن انسداد أفق التحول الديمقراطي.
- الضغوطات الأجنبية هي المحرك الأساسي لعملية التحول الديمقراطي في مصر.

مجال الدراسة:

1. **المجال الزماني:** لقد حصرنا موضوع هذه الدراسة منذ فترة الثمانينات والتي تشكل محطة تاريخية متميزة في التاريخ العربي ككل، حيث عرفت هذه الفترة ظهور نخبة إصلاحية تطالب بالإصلاحات الجذرية والديمقراطية للحد من الاستبداد السياسي، فمع حدوث ثورة 25 جانفي 2011 بمصر بدأت الديمقراطية الشعبية بمختلف أسسها وركائزها تظهر في العديد من الأقطار العربية.
2. **المجال المكاني:** شملت منطقة الوطن العربي من خلال مشاريع الإصلاح الأمريكية التي مسته إلا أن الدراسة أيضا تمحورت في دولة مصر لتطرقنا لمختلف العوامل التي كان لها تأثير في عملية التحول الديمقراطي في مصر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أدبيات الدراسة:

ضمن إطار البحث في هذا الموضوع هناك العديد من الدراسات التي كانت بمثابة مصادر تم الاعتماد عليها والمتمثلة في المراجع والدوريات ذات طابع سياسي ، اجتماعي واقتصادي تم التركيز فيها على الجوانب التي تخدم الموضوع بالدرجة الأولى واستنباط كل ما يتعلق بالتحول الديمقراطي والإصلاح، مشاريع الإصلاح الأمريكية العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في مصر ونخص بالذكر:

- حمزة محمد أبو حسن، إشكاليات السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل النظام السياسي الدولي الراهن، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2013.
- بلقيس أحمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، مكتبة المد بولي ،2004.
- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، الفساد والإصلاح (دراسة) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003.
- عبد القادر المخادمي ، مشروع الشرق الأوسط الكبير ، ديوان مطبوعات الجامعية ، 2008.
- ومن الكتب المترجمة تم الاعتماد على صامويل هنتغتون ، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن 20، دار الصباح 1993.

بالإضافة إلى العديد من المقالات لإثراء الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية مثل: مجلة المستقبل العربي، كما تم الاستعانة بشبكة الانترنت في إثراء الموضوع بكل ما هو جديد ومتداول من الدراسات الأكاديمية حول التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

الإطار المفاهمي للدراسة:

1. **<u>الديمقراطية:</u>** ويمكن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية عبر التداول السلمي للسلطة حيث تتنافس الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع.
2. **التحول الديمقراطي**: هو الانتقال من نظام تسلطي (نظام الحزب الواحد، ديكتاتورية عسكرية، ملكية مطلقة، نظام شمولي) إلى نظام قائم على أساس ديمقراطي يتضمن ثلاثة مبادئ أساسية:
   أ. حرية الأفراد.
   ب. التأسيس لقواعد إجراءات المواطنة.
   ج. المشاركة السياسية وتوزيع قاعدة الحكم[1].

[1]- أحمد حسيني ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2004) ، ص 295

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3. **الإصلاح**:هو الانتقال نحو الأحسن و الأفضل من النظام القائم الذي هو أسوء أو سيء ، أو حسن إلى نظام أخر متغير عن النظام السياسي السابق بشكل سليم وصحيح يتلاءم مع الظروف والمستجدات و الأوضاع التي استدعت الإصلاح الذي هو غاية وقبل ذلك أداة لتحسين هذا النظام السياسي ومنه الوصول إلى الهدف المنشود يحظى بالرضا و القبول من الرعية في بيئة يسودها الاحترام و التقدير.
4. **دولة مصر**: تقع مصر في شمال شرق إفريقيا فهي منطقة جيو إستراتيجية بحكم انتماءها لقارة آسيا وإفريقيا من خلال شبه جزيرة سيناء ولها حدود مع فلسطين الكيان الإسرائيلي وسيطرتها على قناة السويس و البحر الأحمر والبحر الأبيض.[1]

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على مناهج البحث التالية:

1. **المنهج التاريخي**: الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها ، أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي، فلا يمكننا فهم العوامل المتحكمة في التحول الديمقراطي في مصر دون الرجوع إلى الامتدادات والخلفيات التاريخية.

- **منهج دراسة حالة**: وهو إحدى المناهج الوصفية لما يقتضيه من التقنيات التي تمكننا من التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من التاريخ وذلك من خلال تحليل توجهات مشاريع الإصلاح الأمريكية اتجاه دول الوطن العربي ، كما نجد أيضا هذا المنهج يتماشى مع موضوع الدراسة (دراسة حالة مصر).

2. **المنهج الوصفي**: يقوم على ملاحظة الواقع السياسي بهدف تقديم صورة وصفية محضة للواقع دون تأويل، وقد اتسعنا بهذا المنهج لوصف المبادرات والمشاريع الأمريكية في الوطن العربي وتحليل أراء وسلوكيات الحركة السياسية في سبيل محاولتها لإحداث التغيير الشامل .[2]

صعوبات الدراسة:

من خلال دراستنا افترضنا جملة من الصعوبات الموضوعية ندرجها في الآتي:

1. **من الناحية النظرية**: ارتبطت هذه الصعوبات أولا بتشعب موضوع الدراسة وتداخل أبعادها بين عدة تخصصات سياسية وقانونية واجتماعية الشيء الذي جعلنا كباحثين ، الانطلاق من

---

[1] بن علي طيبي ، **العالم العربي و الالفية الثالثة** ، (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع ، طبعة 2 ، 2004)، ص ص 163- 164 .

[2] عمار بحوش ، محمد محمود الديبات ، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 1، 2004) ، ص ص 27 ــ 28.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بداية استطلاعية نظرية وذلك لتوضيح معالم الموضوع للخوض بعدها في الدراسة ما جعلنا نستغرق وقتا كبيرا في بناء أساسيات الموضوع بالإضافة إلى ذلك حداثة موضوع الدراسة مما شكل لنا صعوبة أخرى تعلقت بنذره المراجع التي من خلالها يمكن إبراز المفاهيم المركزية والنقاط المحورية للدراسة.

2. **من الناحية الميدانية**: على غرار الصعوبات السابقة ، فالميدان لم يكن من السهولة بما كان، حيث تعرضنا إلى صعوبات شتي أبرزها عدم تساهل بعض جامعات الغرب والوسط الجزائري بتزويدنا بمراجع خاصة.

كما لها حدود مع كل من ليبيا و السودان، وتوجد بها حوالي 25 بالمائة من المسيحيين يتبعون الكنيسة القبطية الأرثودكسية.

تقسيم الدراسة :

تنطلق دراستنا في موضوع مشاريع الإصلاح الأمريكية من جهة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة من جهة أخرى بالإضافة إلى تأثير هذه المشاريع على عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، وهذا ما تطلب منا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول مع مقدمة وخاتمة.

- **الفصل الأول**: تعرضنا للإصلاح والتحول الديمقراطي كإطار نظري حيث تحدثنا عن ماهية الإصلاح بتطرقنا لمفهومه، أنواعه، مستوياته، دعاته، أبعاده ومعوقاته.

كما تطرقنا أيضا إلي التأهيل النظري لدراسة التحول الديمقراطي من خلال معرفتنا لمفهومه، العوامل المؤثرة فيه، أهم المفاهيم المشابهة له ومداخل الدراسة التي اهتمت به.

- **وفي الفصل الثاني**: الذي خصصناه لواقع الإصلاحات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية ، وأهم المبادرات والمشاريع في المنطقة العربية ، وذلك من خلال تطرقنا إلى الأسباب التي أدت إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية مع إشكالية التحول الديمقراطي و الإصلاحات السياسية في الدول العربية بالإضافة إلى المبادرات التي قام بها جورج بوش الابن والإصلاحات الديمقراطية للرئيس أوباما في العالم.
- **أما الفصل الثالث والأخير**: كان عبارة عن جانب تطبيقي لدولة مصر من خلال تطرقنا لمعرفة العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على عملية التحول الديمقراطي في مصر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول &

الإطار النظري لدراسة الإصلاح و التحول الديمقراطي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

لقد تزايد اهتمام الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بموضوع الديمقراطية والإصلاح السياسي في بعض الدول العالم بعد نهاية الحرب الباردة وأخذ بعدا خاصا بعد أحداث 2001/09/11 إذ تحولت الدعوة الأمريكية إلى الديمقراطية و الإصلاح السياسي إلى حرب الباردة جديدة في مواجهة الدول المتخلفة الرافضة للهيمنة الأمريكية بحيث اكتسبت قضية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة بحيث ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين الإرهاب وغياب الديمقراطية في هذه المنطقة فسياستها كانت مشددة على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وضرورة ترويجها.

كما تتطلب عملية التحول الديمقراطي بناءا تدريجيا للبيئة الاجتماعية, ثقافية واقتصادية توفر لها إمكانية استمرارية والنمو المتصاعد وعليه من خلال هذا الفصل في المبحث الأول إلى ماهية الصلاح حيث نتعرف على البعد التاريخي للإصلاح وتعريفه, أنواعه, دعاته, مستوياته، إبعاده ومعوقاته

كما يتم التطرق في المبحث الثاني إلى التأصيل ألمفاهيمي للتحول الديمقراطي و الذي سنتعرف من خلاله إلى مفهوم التحول الديمقراطي، العوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى أهم المفاهيم المشابهة (المرادفة) له وأهم مداخل دراسة التحول الديمقراطي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: ماهية الإصلاح

يرتبط مفهوم الإصلاح بأبعاده السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بالعديد من المفاهيم الشائعة مثل : التنمية السياسية أو التحديث السياسي أو التغيير السياسي ، و جميع هذه المفاهيم تقريبا مرتبطة بالدول النامية و منه الوطن العربي وعلى الرغم من وجود تعريفات متعددة ،دقيقة وواضحة لهذه المفاهيم إلا أن مفهوم الإصلاح مازال غامضا و ذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة .

المطلب الأول: البعد التاريخي للإصلاح

عند معالجتنا البعد التاريخي للإصلاح نجد بأنه ظهر مع وجود ظاهرة الفساد التي عرفت منذ القدم و مستمرة حتى يومنا هذا، و للتخلص من الأثر السلبي لهذه الظاهرة جاءت ظاهرة الإصلاح

إن التاريخ الإسلامي يحدثنا بان الصلاح ظهر مع ظهور أولى حالات الفساد في الأرض ، عندما قتل قابيل أخيه هابيل ، و حيرته في أمر أخيه المتوفى الذي يحمل جثته حيث أرسل الله سبحانه و تعالى في درس إصلاحي للبشرية غرابا بالمواراة سوءة غراب أخر ميت لكي يتعلم منه ابن آدم كيف يواري سوءة أخيه ، وعندما سأل قبيل نفسه السؤال المحير عن عجزه عن مواراة سوءة أخيه برزت إلى حيز المعرفة الإنسانية ظاهرة الإصلاح كمعاكس للفعل الفاسد الذي أتت به يد ابن آدم هذا[1].

كما جاءت به الآيات المبينات لقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم { **فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ** }صدق الله العظيم [2]

كما نجد بأن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية خاصة عند كتابات قدماء الحضارة اليونانية من أمثال المفكر أفلاطون (plato) و" أرسطو " (aristole) فنجد عندهم الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة و القوانين و تنظيم المجتمع و الدولة و الاستقرار السياسي و التوزيع الأمثل للثروة و غيرها من الكتابات حيث انطلق المفكر " أفلاطون " من ضرورة إصلاح العقل ذاته و دعي المفكر " أرسطو" إلى إصلاح التفاتة الاجتماعي (اللامساواة في التملك و التمتع بالخيرات) و تعتبر فكرة الصلاح أيضا الهدف الأسمى للعديد من المنظرين و القادة و الحركات

[1] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، **الفساد و الإصلاح دراسة** ، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ،2003) ،ص 31

[2] القرآن الكريم ، سورة المائدة ،الآيات (30- 31).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسية و الاجتماعية في مختلف أرجاء العالم منذ أيام "نيقولو مكيافيللي " (nicolo michiavelli) حتى "كارل ماركس " (Karl Marx) في القرن 19 م ، حيث رأى بأنه من الضروري إجراء انقلاب كامل لإصلاح النظام الرأسمالي بينما تحدث المفكر " مكيافيللي" في كتابه الشهير " الأمير " عن أهمية الإصلاح في الوقت نفسه صعوبة و خطورة خلق واقع جديد أما في الوطن العربي فان فكرة الصلاح بدأت خلال الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد هزيمتها أمام روسيا القيصرية سنة 1774 و توقيعها معاهدة " كوجك قانيا رجه " في العام ذاته[1]

يحدثنا التاريخ أيضا أن السلالات السومرية في أرض العراق عرفت شكل الإصلاح حيث عثر المنقبون في آثار مملكة أشنونة على رقم طينية فيها الكثير من اتجاهات الإصلاح كتحديد أسعار العبيد و المواد بالإضافة إلى قوانين عديدة تنظم الحياة الاجتماعية و يذكر لنا التاريخ أيضا أن أهم إصلاحي عرفه هو العراقي سادس ملوك سلالة بابل الأولى (حمو رابي) بحيث قام بسن قانون موحد للبلاد ومتضمنا عدة نواحي إصلاحية كمعالجة الاتهام بالباطل,وشهادة الزور,وتغيير القاضي لحكمه بعد إصداره,ومد خاصة بالأموال والسرقة بالإضافة إلى الأحوال الشخصية وتوجيه المجتمع ضد الفساد الاجتماعي.

كما انتقل الإصلاح من حضارة وادي الرافدين إلى الإغريق حيث ظهر لدينا أنهم عرفوا على صعيد ممارستهم السياسة ,ولقد صاغ المفكر "سولون" مبدأ يدعى حق الجماعة التي تعتبر هي النواة وتضع هذه الجماعة لنفسها قوانين تعترف دولته بصلاحيتها وشرعيتها وهذا ما يعرف اليوم بالأحزاب ,النقابات والجمعيات.[2]

المطلب الثاني: مفهوم الإصلاح وأنواعه

أولا: مفهوم الإصلاح

أ) - الإصلاح لغة: "من الفعل أصلح يصلح إصلاحا أي إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم"[3],وهو نقيض الفساد,"فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة, ومن هذا التعريف يتبين إن كلمة الإصلاح تطلق على ما هو مادي,وعلى ما هو معنوي,فالمقصود بالإصلاح من

---

[1] حمزة محمد أبو حسن ، **إ إشكاليات السياسة الخارجية الأمريكية و قضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل النظام السياسي الدولي الراهن** ، (دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 2013) ،ص ص 16 -17.

[2] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، المرجع السابق ، ص 32.

[3] محمد السعدي و آخرون ، **القاموس الجديد للطلاب معجم عربي مدرسي** ،(تونس: الشركة التونسية للتوزيع ، 1979) ،ص64.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الناحية اللغوية,التغيير,الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن,أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه".[1]

كما ذكر لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في العديد من الآيات منها قوله تعالى:" وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ".[2]

وفي قوله تعالى أيضا:" **وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الأَنفُسُ الشُّحَّ]** .[3]

كما جاء أيضا معنى الإصلاح في العديد من الأحاديث النبوية الشريفة فعن أبي سعيد الخذري رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"من رأى منكم منكرا فليغيره بيده,فان لم يستطع فبلسانه,فان لم يستطع فبقلبه,وذلك اضعف الإيمان"رواه مسلم.[4]

ب) الإصلاح اصطلاحا : لقد اختلفت التعريفات الاصطلاحية لمعنى الإصلاح (reforme)و ذلك حسب تعدد و اختلاف الإيديولوجيات و وجهات نظر التي تناولت تحديد مفهمو هذا الأخير و التي من أهمها نجد:

تعريف الموسوعة السياسية: التي تعرف الإصلاح على أنه " تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها و الإصلاح خلافا للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام".[5] و يعرف" المعجم السياسي " الإصلاح بأنه :" التغيير الاجتماعي المحدود و الذي يشتمل على تحسينات تدريجية التي تقوم بها القيادة السياسية سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ، وضمن خطة تكون خماسية (خمس سنوات) أو عشرية أو حسب الظروف التي يتطلبها الإصلاح".[6]

---

[1] سفيان فوكة ، **الاستبداد السياسي و إصلاح الحكم في العالم العربي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع الإدارة والمالية، قسم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص66.

[2] القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 11.

[3] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 128.

[4] محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف النبوي الدمشقي الشافعي ، **شرح الأربعين النبوية في الأحاديث الصحيحة النبوية** ، (بيروت : مؤسسة الريان للطباعة و النشر و التوزيع ، طبعة 2 ، 2009) ، ص ص 234 -241.

[5] عبد الوهاب الكيالي و آخرون ، **موسوعة السياسة** ،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات ، 1979)، ص 206.

[6] وضاح عبد المنان زيتون ، **المعجم السياسي** ،(عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2006) ، ص 35 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يعرف أيضا الفكر الغربي الإصلاح طبقا لرأي المفكر صموئيل هنتجتون بأنه ذلك التغير في القيم و الأنماط السلوكية التقليدية و نشر وسائل الاتصال و التعليم ب الإضافة إلى توسيع نطاق الولاء بحيث يجب أن يتعدى القبيلة و العائلة و القرية ليصل إلى الأمة لعلمنة الحياة الجماعية بالإضافة إلى تعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا و تغيير مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة ،و توزيع الموارد المادية و الرمزية المختلفة .[1]

ثانيا : أنواع الإصلاح

أ) - الإصلاح السياسي (political reform)

"يشير هذا المفهوم إلى فكرة التحديث السياسي وبناء الديمقراطية و التغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي و المؤسساتي و الثقافي ، و تطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة ،و تحقيق المسائلة و التركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها و التعبئة الجماهيرية ،و استقلالية إدراة أجهزة الدولة وضمان الحقوق و الحريات العمة للمواطنين و تمكينهم من نيل حقوقهم و الاستمتاع بحرياتهم التي كلفها لهم الدستور و القانون ".[2]

كما يعرف أيضا الإصلاح السياسي على انه "عملية تشريعية و سياسية اجتماعية تهدف لإحداث تغييرات جوهرية هامة على نمط السلوك السياسي في الدولة بغية دفع قوى المجتمع و مراكز القوى في المؤسسات الدولة للعمل بموجب القانون و الدستور، بما يكفل الحريات و يصون الحقوق ، و يحافظ على مكتسبات ، و ينظم عملية التنافس و الصراع ".[3]

وبمعنى آخر فالإصلاح السياسي هو " تطوير كفاءة و فعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا و إقليميا و دوليا ، و يعرف معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية "الإصلاحية " على أنها :" اتجاهات الإصلاح داخل المجتمع أما بالعودة للجذور وإحياء الثقافات القديمة أو التمرد على المحافظة و إتباع أساليب جديدة في مختلف المجالات للنمو و التقدم ".[4]

كما ير البعض أيضا بأن جدول الإصلاح السياسي و الاختلاف بشأنه هو أمر منطقي ومشروع للجميع سواء بالنسبة الأحزاب أو تيارات الفكرية و السياسية المختلفة ويعد كذلك

---

[1] عماد صلاح عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ص 42

[2] هشام سلمان حمد الخلايلة، **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية** (1999- 2012)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011-2012، ص05.

[3] المرجع نفسه ، ص06 .

[4] إسماعيل عبد الفتاح ياغي ، **معجم مصطلحات عصر العولمة ، مصطلحات سياسية واقتصادية ونفسية وإعلامية** ، ، ص32 ، أنظر الموقع الإلكتروني: : //http www.kotorabia.com. تاريخ الاطلاع:08 /2016/05 ، على الساعة 22:50.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ضروري بالنسبة لأفراد المجتمع دون استعمال وسائل الترهيب أو التخويف أو ما شابه دلك ، ولم يعد هناك ثمة ما يسمى بدكتاتورية الجميع ، و لقياس معيار التقدم لمجتمع ما أو لنظام ما إنما يمكن في تلك الجزئية المتعلقة بالحقوق الفردية أي إعطاء الدولي لأفراد المجتمع حقوقهم المختلفة .[1]

ب) الإصلاح الديني:

إن الإدارة الفرنسية تدخلت في شؤون الدين الإسلامي و ذلك من خلال محاربة تعليم القرآن الكريم ب الإضافة إلى تخريب المدارس القرآنية فجاء الشيخ " محمد البشير الإبراهيمي " في مواجهة الاستعمار الفرنسي من خلال تحرير الدين من سيطرة الإدارة الفرنسية فحينما نتحدث مثلا عن تسيير الحج نجد "الإبراهيمي" يكشف أسلوب الإدارة المخزي و رأيها فيه فالحج في نظر الاستعمار أداة مهيأة لاستعباد و الأمم الإسلامية التي أوقعها القدر في قبضته و يخشى الاستعمار الفرنسي تعارف و الاتصال المسلمين فيما بينهم ، و اهتم الإبراهيمي أيضا بإصلاح كل المفاسد ، فحارب العقائد الشركية و البدع و الرذائل و دعا إلى الإسلام الصحيح ، و تحدث أيضا عن الشعائر التعبدية التي يحتاج المسلم إلى معرفة معناها و الحكمة منها و كيفية استغلالها لتجديد علاقة الفرد مع ربه مثل : دروس الوعظ في رمضان ، عيد الأضحى ، معنى العيد ، الحكمة و الصوم في الإسلام.[2]

وعليه فالإصلاح الديني يقصد به ذلك التغيير الذي يمس الجانب الديني فقط من خلال حث الناس عن دينهم و ما يفيدهم في حياتهم .و هذا ما تحدث عنه محمد البشير الإبراهيمي و عبقريته في شؤون وقضايا الإصلاح المختلفة في كتابه القيم و الذي يعد ولاء لمقالاته التي نشرها في جريدة البصائر.

أما القرآن الكريم الذي هو كلام الله عز وجل في تحدثه عن الإصلاح و نبذ كل شكل من أشكال الفساد في الأرض نلحظ في النص القرآني الوارد في سورة الأعراف لقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم " **وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ** ".

---

[1] شعبان العيد ، **الإصلاح السياسي في الجزائر**(2008-2013) ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: رسم السياسة العامة و الإدارة المحلية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ببسكرة ، 2013-2014 ، ص 20 .

[2] أحلام بالولي، **بلاغة اللغة في أدب المقال الإصلاحي عند محمد البشير الإبراهيمي – عيون البصائر نموذجا** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الأدب العربي ، تخصص : بلاغة و نقد أدبي ، قسم اللغة و الأدب العربي، كلية الآداب و اللغات جامعة العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة ،2013-2014 ص ص 81-82 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ففي الآية الكريمة يحثنا الله عز وجل النهي عن الفساد عقيدة المؤمن و فساد الملك على الرعية، و فساد الرعية نفسها.[1]

ج) الإصلاح الاقتصادي:

إن الاقتصاد السياسي يمكننا من خلال استخدام أصحاب القرار السياسي ومسؤولي التصميم من تبني و تطبيق الإصلاحي في البنية التحتية للاقتصاد .

كما آن هناك عدد هائل من الفاتورات في نظر الاقتصاد السياسي التي تمكن من تسهيل الإصلاح الاقتصادي بمعهد العلوم الاقتصادية وهذه الدراسات تعتمد على الإعمال التي تقرب من استخدام الحلول المبنية على دراسات الحالات المتبنية و تكون مواكبة للإصلاحات خاصة في المعاشات و سوق الأعمال (اليد العاملة و الخدمات و تنظيم الإنتاج .

وهذه الدراسة تكون معمقة و تعطي حوصلة اقتصادية تمكن من فحص مجموعة فاتورات التي تحدد و تقيس في إطار التحليل الكمي (القياس الهادف) و التي تركز على طرح أسئلة في مختلف حالات الإصلاح الاقتصادي و التسيير ألخدماتي يركز علة الدراسات الحالات التي لا تكون لها نفس مقياس المراقبة أي صنع الأمثل للدراسات الحالات التي تكون لها نفس مقياس المراقبة أي صنع الأمثل للدراسات الاقتصادية (formule) بحيث تعطينا تحليل معمق للمتغيرات الاقتصادية و أنواع التغير و بالتالي تكون عندنا نظرة بين الأسباب الممكنة و الحلول الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية التي تمكننا من تقييم الروابط سببية بين احتمال معطى ووحدة الأحداث القادمة .[2]

د) الإصلاح الإجتماعي:

آن الإصلاح الاجتماعي اهتم به العديد من المفكرين و لمعرفته لابد علينا الرجوع إلى المقالة الاجتماعية التي جسدها محمد البشير الإبراهيمي لتمرير رسالاته الإصلاحية ،كونه قد ألم بكل خصوصيات الشعب الجزائري بمختلف فئاته و طبقاته و أعماره ، فكانت نظرة المصلح الاجتماعي عميقة بعيدة عن السطحية ،شاملة تمس قضايا المجتمع الجزائري مثل : الزواج و الطلاق ،و الجهل ،و التقاليد الفاسدة المنتشرة في أوساطه وما نلاحظه في مقالات الإبراهيمي الاجتماعية عرض المشكلة المنهجيا و تسلسل الأفكار منطقيا ، ثم اقتراح الحلول المنسبة من الوحي الدين الإسلامي مثلا حينما عالج مشكلة مغالاة المهور في مقالة الموسوم(الصداق و هل له حد ؟) فانه استعله بمقدمة أبرز فيها سبب تفشي ظاهر التحسير على الشباب في قضية المهور .

[1] القرآن الكريم، سورة الأعراف ، الآية 56.

[2] William tompson ,robertprice , léconomie politique de la réforme , retraites emplois et déréglementation , (France : éditions OCDE , 2010) , p 10 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فقال الإبراهيمي:" من أمراضنا الاجتماعية التي تنشر في أوساطنا الفساد و الفتنة ، و تعجل بها إلى الدمار و الفناء عادة مغالاة في المهور و ما يقابلها من المغالاة في الشورة ،و قد أفضت بنا العوائد السيئة فيها إلى السلوك سبيل منحرف عنا تقتضيه الحكمة .. فأصبح الفقراء يتطاولون إلى ما رتب الأغنياء و يقلدونهم تشبها بهم و مجاراة لهم ، و الضعيف إذا جارى القوي "أنبت فهلك".[1]

وعليه فان الإصلاح الاجتماعي هو ذلك التغيير الذي يخص تلك العادات و التقاليد و مختلف الأعمال الذي يقوم بها مختلف أفراد المجتمع ، و لا تؤدي بالنهوض بالمجتمع و إنما تجعله يعاني من عدة مشاكل اجتماعية من خلال النزاعات و الصراعات بين طائفيتين مجتمع واحد و في هذا يقول الله عز وجل " **وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** " .[2]

ه) الإصلاح الإداري:

يقصد بالإصلاح الإداري على أنه ":كل العمليات الهادفة لإعداد أجهزة الإدارة في الدولة بما في ذلك الأفراد ،و المعدات و الوسائل ،إعداد علميا يجعل الدور الاستراتيجي للجهاز إداري أمرا ليس ممكنا فحسب و لكن أمرا اقتصاديا كذلك "[3] .

كما يقصد بالإصلاح الإداري أيضا على انه:"تزويد المشروعات العامة و الخاصة بأداة إدارية سلمية قادرة على تقديم الخدمات العامة و الخاصة في أسرع وقت و على أحسن وجه و بأقل تكاليف ".[4]

ويعرف أيضا الإصلاح الإداري بأنه عبارة عن خطة أو برنامج تتضمن مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تستهدف معالجة كافة أوجه القصور والخلل في طرائف و أساليب و أدوات ومهارات النظام الإداري المتشكلة عبر السنين و يعني كذلك تقويم و تحسين الأوضاع

---

[1] أحلام بالولي ، المرجع السابق ، ص80

[2] القرآن الكريم ، سورة الحجرات ، الآية 09

[3] محمد شاربي ، **الإدارة العامة و السلطة السياسية في الجزائر الفترة ما بين** (1989-2006)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع : التنظيم السياسي و الإداري ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2006-2007 ، ص 106 .

[4] شعبان العيد ، المرجع السابق ،ص 39.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الراهنة وتطويرها و ارتباطها بطموحات مستقبلية، فهو يقوم على تقويم قواعد و سلوكيات موجودة في النظام الإداري لتحسينها و تطويرها معتمدا المنظور المستقبلي للجهاز. [1]

المطلب الثالث: مستوى الإصلاح و دعاته

أولا: مستوى الإصلاح

يمكن القول بان عملية الإصلاح كانت تتم عن طريق الثورة،كالثورة الفرنسية 1789و الأمريكية (1763-1783)و المصرية سنة 1952 و الجزائرية 1954،فالثورة هي اعلي درجات الإصلاح و الأعمق و الأكبر حجما ففي الغالب يصاحب التغيير في هرم السلطة تغييرات اجتماعية و اقتصادية و ثقافية ، إلا انه ليس بالضرورة أن تؤدي الثورة إلى واقع أفضل ،فأحيانا يتم اتخاذ القرارات بصفة مفاجئة و سريعة و هي ما ينجم عنه نتائج سلبية كالحرب الأهلية ،وعدم وجود استقرار سياسي و هنا يبين المفكر الأمريكي "صامويل هنتجتون"في تحليله للتحديث و التنمية ،أن التحديث و ما يتضمنه من تعبئة اجتماعية و مشاركة سياسية يمكن بدوره آن يؤدي تحلل النظم السياسي ووجود نزاعات و صراعات و عدم الاستقرار و العنف ،ما لم يرتبط بوجود مؤسسات قوية و فعالة تساعد على تحقيق الديمقراطية و الاستقرار في جميع المجالات.[2]

ثانيا: دعاة الإصلاح

إن دعاة الإصلاح في الغالب يستندون في دعواتهم إلى عقيدة فكرية و إيديولوجية تساعدهم في تبرير أفكار الإصلاح و الدفاع عنها ،فدعوتهم الإصلاحية التي ناد بها الجيل الأول من القومين العرب أمثال: "عبد الرحمان الكواكبي "و "رفاعة الطهطاوي" و "ناصيف اليازجي" و "رشيد رضا" و "بطرس البستاني" كانت نابعة من خلال تأثرهم بالأفكار الغربية، ونجد كذلك الرئيس المصري الأسبق " جمال عبد الناصر"من خلال إصلاحاته الاقتصادية التي قام بها كانت تنج تأثره بالعقيدة الاشتراكية و تتحدث كدالك عن الخطاب الإصلاحي الذي يكون مستندا من عقيدة أو إيديولوجية يمتاز بوضوح الرؤية و قوة الحجة عن المبادرة و المشاركة و كما نجد أيضا العلمانية و العقلانية و الديمقراطية و المواطنة ،كلها إيديولوجيات يمكن لزعماء الإصلاح العمل بها وذلك للدفاع عن توجهاتهم الإصلاحية لإقناع إفراد المجتمع[3] ،وأما من بين المفكرين الذين تزعموا الإصلاح في

---

[1] محمد أحمد سيد أحمد الحاج ، **الإصلاح الإداري بين النظرية و تطبيق دراسة حالة وزارة العمل و الخدمة العامة و تنمية الموارد البشرية (الإدارة العامة للتنمية و التطوير الإداري**(2000-2005) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الإدارة العامة ، معهد دراسات الإدارة العامة و الحكم الاتحادي ، كلية دراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، 2005-2006، ص 27 .

[2] صامويل هنتغتون ، **من نحن ؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية** ، ترجمة : حسام الدين خضور، (دمشق: دار الحصاد ، طبعة 1 ، 2005) ، ص 168.

[3] حمزة محمد أبو حسن ، المرجع السابق ، ص33.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العصر الحديث نجد المفكر "محمد بن عبد الوهاب"الذي هو زعيم الفرقة التي تسمى بالوهابية و تعتنق مذهبه الحكومة الحاضرة في الحجاز و من أهم المسائل التي شغلت دهنه في درسه و رحلاته مسألة التوحيد التي هي عماد الإسلام و نشأة في بلدة تسمى العيينة في" نجد" وتعلم ، دروسه الأولى بها على رجال الدين من الحنابلة و سافر إلى المدينة ليتم تعليمه،فأقام نحو أربع سنين في البصرة،و خمس سنين في بغداد و سنة في كردستان،وسنتين في همدان ثم رحل إلى أصفهان و بعدها قم ثم عاد إلى بلده وبدأ في نشر أفكاره.[1]

المطلب الرابع: أبعاد الإصلاح ومعوقاته

أولا: أبعاد الإصلاح

1) **البعد الداخلي للإصلاح** :

إن للبعد الداخلي للإصلاح عدة جوانب يمكن تقسيمها على النحو التالي:

أ/ - الجانب السياسي :

إن النهج الإصلاحي يستلزم من الدولة أن تسعى لانتهاج بعد سياسي و اقتصادي في عملية الإصلاح ، و هذا ما يؤدي إلى نجاح الممارسة الديمقراطية في الحكم و في إدارة الدولة و تشمل عناصر البعد السياسي على تمتع الحكومة بتأييد الأغلبية على أساس المصداقية و ذلك بتعاملها مع مختلف فئات المجتمع و معرفة آثارها عليهم .

ب - الجانب الإقتصادي :

إن الدولة تقوم بانتهاج سياسات ذات أثر بعيد المدى على الأداء الاقتصادي الحكومي ،و يعد تحرير التجارة الخارجية و كذلك موضوعات الأسعار و الدعم و الفائدة أحد النتائج المترتبة على هذه السياسات و يظهر هذا البعد من خلال ذلك الاختلال الموجود في اقتصاد الدولة .

ج - الجانب الإجتماعي :

إن سياسات الإصلاح قد تؤدي إلى نتائج سلبية تنعكس على محدودي الدخل ، وهي الفئة التي تمثل قطاعا عريضا من المجتمع بحيث هذه النتائج هي مرحلية وعلى المدى الطويل تكون هذه الشريحة الاجتماعية هي المستفيد الأكبر من نتائج الإصلاح .[2]

2/ **البعد الخارجي للإصلاح** :

إن العوامل الخارجية لها أثر كبير في عملية الإصلاح بحيث أصبحت البيئة الدولية حاليا، أو حسب تسمية "كينيث والتز " (kenneth waltz) المجال الدولي أي الوسط التي تتحرك فيه

[1] أحمد أمين ، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** ،(مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، 2012)، ص07.

[2] حمزة محمد أبو حسن ، المرجع السابق ، ص ص 29 -31 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول و تتفاعل[1]، ويمكن اعتبار موضوع الإصلاح موضوعا عالميا حيث تقوم بممارسته المؤسسات المالية الدولية التي تهيمن على عمليات التمويل بهدف الإصلاح و التنمية . كجوانب من الضغوط الخارجية و عليه فانه لا يمكن الفصل بين البعد الخارجي للإصلاح و مصالح الدول الكبرى عبر الضغط العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .[2]

ثانيا : معوقات الإصلاح

إن أبرز المعوقات التي يمكن أن تحد من اندفاع حركة الإصلاح و لاسيما في المجتمعات الدول النامية و منها الدول العربية التي تعاني من أزمات متعددة تعيق حركة الإصلاح بمجموعة من المعوقات و هي:

- **المعوقات الثقافية**
- **المعوقات السياسية**
- **المعوقات الإقتصادية**

أ/- المعوقات الثقافية للإصلاح:

تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دورا بارزا ومهما في تبني الإصلاح و دفع مسيرته الأمام أو على العكس من ذلك بوقف عملية الإصلاح و إعاقتها بحدود كبيرة ، بحيث أن تركيبة المجتمع و مؤسساته و منظومة قيمه و أنماط سلوكه لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلبا أو إيجابا ، فعلى سبيل المثال إن المجتمعات القبلية أو الطائفية ترفض التغيير و لديها بشكل عام ميول معادية للديمقراطية anti Democratictendence ، فتكون عملية الإصلاح فيها شاقة و معقدة . ومثل هذه المجتمعات أو الشعوب تعيش في عالم ضيق و تقاوم التحديث و الإصلاح و التغيير ، وهذا ينطبق على حالات كثيرة في معظم الدول العربية ،حيث الولاء للقبيلة ، و هي بنية تقليدية ، يفوق الولاء للدولة أو حزب أو نقابة أو أي بنية أو مؤسسة حديثة فالولاء في المجتمع العربي في الجوانب كثيرة منه هو لفكر القبيلة و الطائفة و ليس للأمة أو الدولة ، وهذه ولاءات لا يسهل تبديلها أو تغييرها .[3]

ب/- المعوقات السياسية للإصلاح :

إن العوامل السياسية تشكل عائقا كبيرا في ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة و غياب المؤسسات الدستورية و أوضعها و كذلك غياب مؤسسات المجتمع المدني، وعدم استقلال

---

[1] Kenneth waltz , the orgof international politics ,(Boston : MCGRAW-hill, 1979) , p 73.

[2] حمزة محمد أبو حسن ، المرجع السابق ، ص ص 31-32.

[3] علي خليفة الكواري ، **نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 267، 2001 ، ص ص 24 -25 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القضاء، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي و الإرهاب و الحروب الأهلية التي تكون داخل هذه الأنظمة السياسية.

كما قام الإصلاح السياسي على أسلوب القناع (persuasion) أو فرضه بالقوة (répression)فلهذا فان العوامل السياسية و تعددها تعتبر من بين المعيقات التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح لأنه يحتاج إلى إرادة سياسية و رغبة صادقة و قدرة أكيدة على العمل الجاد و إحداث تغييرات سياسية مهمة بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه التغييرات كالتغيير في السلطة أو استبعاد المسئولين السابقين و محاسبتهم إن وجدت قضايا رشوة أو فساد .[1]

ج/ المعوقات الاقتصادية للإصلاح:

إن الدول أو الشعوب التي تعاني من أزمات اقتصادية مثل ضعف الإمكانات و قلة الموارد ن وزيادة حجم المديونية الخارجية و انتشار الأمية و الفقر و البطالة و تفاقم الهوة بين الأغنياء و الفقراء ، و الزيادة السكانية المرتفعة و اختفاء الطبقة الوسطى و سوء التغذية و انخفاض المستوى الصحي ، وغيرها من الاختلالات الاقتصادية التي تحول دون الاهتمام بالإصلاح ، إذا ينصب اهتمام الغالبية الساحقة من أبناء المجتمع نحو توفير الحاجات الأساسية من متطلبات المعيشة و المسكن ، فغالبا ما يشاع في الدول الفقيرة أن على الحرية أن تنتظر توافر الخبز و لكن مقولة الخبز قبل الحرية قد تؤدي إلى افتقاد الخبز و الحرية معا ، من تم انتشار الجوع و الفقر و الكبت و الاضطهاد فتردي الأوضاع الاقتصادية يجب ألا تكون مبررا لغياب الإصلاح و العدالة و الحرية و عليه نجد في بعض الدول الغنية مثل دول النفط نجد بأنها لم يواكبها تحولات سياسية نحو الديمقراطية و المشاركة الشعبية و احترام حقوق الإنسان لأنها تعاني من جمود و تخلف سياسي كبير.[2]

---

[1] جيمس ألان سميث ، **سماسرة الأفكار** ، ترجمة مجدي عبدا لكريم ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، طبعة 1 ، 1994) ،ص 142

[2] حمزة محمد أبو حسن ، المرجع السابق ، ص ص 24-25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني : التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي

اكتسب موضوع التحول الديمقراطي في الدراسات السياسية أهمية متزايدة منذ نهاية السبعينات حيث قدمت العديد من الدراسات والنظريات التي تفسر و تبين أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي ، وبما يعكس الاهتمام بمحاولة الوصول الى نموذج تفسيري لغياب الديمقراطية والبحث عن الآليات التي تدفع بعملية التحول.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.

شغل موضوع التحول الديمقراطي حيزا متناهيا في الدراسات السياسية ، و يعتبر أحد المفاهيم الحديثة التي تطرح على الساحة الفكرية كمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي من أجل اصاغ اختلافه عن مفهوم التقليدي ، حيث لم يعد النظر إلى إرساء نظام ديمقراطي في دول العالم الثالث ، باعتباره نتاجا لعمليات التحديث السياسي أو كحلقة في التطور التاريخي للدولة بل هو نتاج لتدابير إستراتيجية و اتفاقات بين مختلف النخب السياسة.[1]

فمن الأدبيات التي راج استخدامها في أوساط الأكاديمية و السياسة اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول الديمقراطي أو تحول عن تلك النظم الديمقراطية.[2]

فكلمة التحول لغة : تشير إلى تغيير أو نقل ، فيقال حول الشيء أو غيره من حال إلى حال و كلمة التحول تقابلها في اللغة الانجليزية كلمة . **transition**.[3] وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان أخر.

فعملية التحول تعني المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي و بالتالي فهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تفويض دعائم نظام سياسي ساق و تأسيس نظام سياسي لا حق.

يقصد" فرانكفورت روستو" بالتحول إلى الديمقراطية بأنها:"عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة و هي النظام،المعارضة الداخلية ،القوى الخارجية."[4]

من خلال هذا التعريف نستخلص إن التحول الديمقراطي عملية مستمرة لها ثلاث مراحل تتمثل في ما يلي:

---

[1] عمر مرزوقي ، **حرية الرأي و التعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي (دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: تنظيم سياسي و إداري ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2011- 2012، ص 103.

[2] عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ،(بيروت : المؤسسة العربية للطباعة والنشر ،1990) ، ص228.

[3] أحمد منصور بلقيس ، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى** ، (القاهرة :مكتبة مدبولي ، 2004) ، ص28.

[4] أحمد منصور بلقيس ، المرجع السابق، ص 29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1. الاستعداد والتأهب: بحيث تزداد حدة الصراع و النزاع السياسي و الاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة و بقاء نظام الحكم غير ديمقراطي.
2. ظهور إجماع حول ضرورة التغير و تحديد المطالب و مجالات أساسية ومؤسسية
3. تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية الديمقراطية.[1]

يعرف موجة التحول الديمقراطي صامويل هنتجتون بأنها: "مجموعة من حركات الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ، يحدث في فترة زمنية محددة و تفرق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية" .[2]

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه:"العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب و قواعد حل الصراعات بالطرق السلمية وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة،و نزيهة،و توسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيار النمو النظام السياسي و مؤشرا دالا على الديمقراطية".[3]

أما فيما يخص التحول على الديمقراطية **démocratisation فيعرفها** "شوميتر" بأنها :" عملية تطبق القواعد الديمقراطية سواء في المؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أوموضوعات لم تشملهم من قبل ، إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها لتتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر .[4]

من خلال ما سبق يتضح لنا أن تعدد التعاريف التي قدمت للتحول الديمقراطي تعود الى رؤية كل مفكر و ذلك لمفهومه المعبر عن ميله للتحول الديمقراطي الذي هو ذلك المسار الذي قد يتعرض لمشاكل عديدة تتحكم فيه العديد من العوامل سواء كانت من البيئة الداخلية أو الخارجية .

---

[1] محمد سعد أبو عمود ، **الرأي العام و التحول الديمقراطي** ،(القاهرة : دار الفكر الجامعي ، 2010) ،ص 23.

[2] صامويل هنتغتون ، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن 20** ، ترجمة : عبد الوهاب العلوي ، (القاهرة : دار الصباح ، 1993) ، ص73 .

[3] محمد ثامر كامل ، **إشكاليتا الشرعية و المشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 250، 2000، ص11.

[4] ضيوف ممادو ، **لبرنة سياسية أم انتقال ديمقراطي منظورات افريقية** ، ترجمة : مصطفى مجدي الجمال ، (القاهرة : مركز البحوث العربية ، 1998) ،ص 25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي

إن التحول الديمقراطي ساهمت فيه عدة عوامل داخلية و خارجية و هي كما يلي:

أولا: العوامل الداخلية: تتمثل فيما يلي:

أ) التغيير في إدراك القيادة و النخب السياسة :

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل السياسية التي تدفع لاتخاذ القرار أو عدم اتخاذه في التحول الديمقراطي كذلك نجاح أو فشل التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المنتقدين والمعارضين ، و توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار و توزيع الموارد الاقتصادية ، و تعد القيادة مسؤولية عن عملية التماسك الديمقراطي و حماية الفرد من تعسف الدولة و التفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مكاسبها للوصول إلى المزيد من صيغ التحول .[1]

إن الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي تتمثل فيما يلي:

- إدراك القيادة بان تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وأن من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقائها في السلطة
- اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع ، كزيادة الشرعية الدولية
- تردي الشرعية السياسية للنظام .
- يرى القادة أن اللجوء إلى الديمقراطية يعتبر البديل الأمثل للنظام السلطوي .
- وجد القادة في بعض الحالات أن الديمقراطية في شكل الأمثل لنظام الحكم و إن حكومتهم ودولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي .[2]

ب) انهيار شرعية النظام السلطوي

إن استنفاذ النظم السلطوية يعتبر من أهم العوامل المسؤولة عن زواله كما يفقد النظام شرعيته بسبب تغير قيم المجتمع بالإضافة إلى النظر إلى أن المشاكل الشرعية قد تختلف من النظام إلى آخر أي حسب طبيعة هذا النظام الحاكم ن فالقاسم المشتركة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على أداء ناجح عكس النظم السلطوية ، فالفشل في أداء النظام يعني سقوط كل من النظام و الحكام .

---

[1] حسيبة شرون و عبد الحليم بن مشري ، **التحول الديمقراطي في الجزائر و أثره على الحريات العامة**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2007،ص125.

[2] أحمد منصور بلقيس ، المرجع السابق، ص 34.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما ترجع شرعية الحاكم إلى مدى قبول المواطنين به ، فالنظام الشرعي هو الذي يتمتع بقبول المواطنين إما النظام غير الشرعي لا يتمتع بالقبول ، وهذا النظام ستند إلى إطار قانوني، بحيث هناك اختلاف بين مفهومي الشرعية والمشروعية التي تجسد في التوافق مع الإطار القائم.[1]

ج) تصاعد قوة المجتمع المدني:

إن تزايد المجتمع المدني يعتبر عملا قويا في عملية التحول الديمقراطي ، بفصل الضغوطات التي تمارسها منظمات المجتمع المدني لهذا يجب توفر عدة شروط لظهور المجتمع المدني تتمثل فيا يلي:

- وجود قواعد وضوابط أساسية على استخدام الدولة لسلطتها بطريقة تعسفية .
- قبول المجتمع للحق في وجود اختلاف باعتباره حقا مشروعا لكافة المواطنين
- التعددية التنظيمية في المجتمع و التي تفترض بطبيعة الحال حرية التنظيم المهني و النقابي.

وعليه يعتبر تصاعد المجتمع المدني مرتبط بضرورة حدوث تحولات اجتماعية و سياسية و اقتصادية تقوم بتحديث المجتمع التقليدي و يساهم المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي من خلال آليات عديدة و مختلفة.[2]

د - الأزمة الإقتصادية:

إن الأوضاع الاقتصادية و تدهورها تعتبر عاملا رئيسيا في اهتزاز شرعية الكثير نظم دول العالم الثالث ، و هذا ما تم الحديث عنه في صورة الكثير من الاضطرابات و التظاهرات الجماهيرية التي تطالب بالتغيير و إدخال العديد من الإصلاحات الجديدة لمنع سيطرة فئة قليلة على الموارد البلاد فالتطورات الاقتصادية لها دور كبير ومهم في عملية الديمقراطية .[3]

ثانيا: العوامل الخارجية تتمثل فيما يلي:

أ/ دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية:

يقصد به دور الدول المانحة للقروض و المؤسسات المالية الدولية ، بحيث تتمتع كل من هذه الدول و المؤسسات بنفوذ هائل على صعيد السياسة الدولية و على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي و السياسي الداخلي بحيث تربط هذه الدول المانحة مساعداتها الاقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية و قاعدة الحريات العامة في دول التي تتلقى المساعدات .

---

[1] أحمد منصور بلقيس ، المرجع السابق، ص 35.

[2] أحمد المنيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)،ص ص 303-304.

[3] أحمد منصور بلقيس ، المرجع السابق، ص 37.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن استخدام المساعدات كسلاح سياسي ليس بالأمر الجديد، و لقد تم استخدامه على نطاق واسع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي لفرض توجهات يعينها على الدول المتلقية للمساعدات المقدمة من كليهما.[1]

ب/النظام الدولي بعد الحرب الباردة :

إن البيئة الدولية شهدت تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية وتحول أغلبها إلى الديمقراطية اللبرالية ، وهذه الثورة الديمقراطية أدت إلى تدعيم هذا المسار إلى نحو التغيير والإصلاح.

ج/ العدوى و الإنتشار:

يقصد به أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى ، فالتقارب الجغرافي و التشابه الثقافي يلعب دور كبير و فعال في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى وهذا ما نجد حدوثه مثلا في دول أوروبا الشرقية . [2]

المطلب الثالث : التحول الديمقراطي و أهم المفاهيم المرادفة له .

أولا: الانفتاح السياسي و التحول الديمقراطي:

الانفتاح السياسي هو ذلك التعبير الذي يشير إلى عجز الإرادة السياسية للسلطة في استقرار ، وقد يصل النظام السياسي العاجز على إدارة شؤون السلطة إلى ما قد يسمى بانتقال نحو الديمقراطية من خلال تلك الشراكة الجديدة مع القوى التغيير تعمل على توظيف الانفتاح السياسي، الذي هو ذلك الأسلوب الذي تتخذه الدولة العاجزة على أن تقدم نفسها إلى سؤال الانتقال الديمقراطي ، و مواجهة مطالب الناس و ديمقراطية الانفتاح السياسي و أبعاده العملية لا تخرج عن بعض المظاهر والعطايا المادية لطالبي الانتقال الديمقراطي المشروع .[3]

ثانيا: الترسيخ و التحول الديمقراطي :

إن مفهوم الترسيخ الديمقراطي خطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسة ، و لتحديد هذا المفهوم اختلف العديد من الباحثين و الدارسين فهناك من اعتبره مرادف لمفهومي الاستقرار و المؤسسة، في حين تحاول بعض الدراسات تحديد بعض العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي

---

[1] أحمد المنيسي، المرجع السابق ،ص ص 295-296.

[2] المرجع نفسه ،ص297-298.

[3] هدى متيكس، **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث في اتجاهات حديثة في علم السياسة** ،ترجمة : علي الدين هلال دسوقي ،(القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم والإدارة العامة ، 1999) ،ص ص 137-138.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويشير بعض المفكرين أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة الشعب في الانتخابات ويرى "لينز" أن الديمقراطية الراسخة هي التي تقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.[1]

ثالثا: التغير والتحول الديمقراطي:

إن أول خطوة لتحليل التغير تنطلق من تحديد الأشياء و الأمور أي تحديد مكونات النظام السياسي ، و لقد ركز "**ألموند غابريال** " على ما يسمى بتغير الأزمة و هنا ركز على التوازن بين الحتمية وبين الخيارات المتاحة.

ومن هنا يمكن النظر إلى التغير على انه العملية الدائمة التي تهدف إلى إعادة توزيع القوة باعتبار هذه الأخيرة الضوابط في اتخاذ القرارات وخصوصا تلك القرارات التي تؤثر في المجتمع.[2]

المطلب الرابع: مداخل دراسة التحول الديمقراطي

تشير الأدبيات العامة حول عملية الانتقال إلى الديمقراطية أن هناك أربع مداخل رئيسية تفسر عمليات التحول الديمقراطي وأنماطها والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها وهي كالأتي:

أولا: المدخل البنيوي

إن المدخل البنيوي يفسر عمليات التحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم "بني القوة والسلطة المتغيرة"فقد قام "**بارجنوت مور**" بنشر أعماله عام 1966 بعنوان "الجذور الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" فسر وحلل فيها عبر إطار تاريخي تدريجي أربع بني متميزة للقوة والسلطة ,جاءت ثلاثة منها ممثلة للطبقات الاجتماعية وهي:طبقة الفلاحين وطبقة ملاك الأراضي,الارستقراطية,الطبقة البرجوازية,في

حين تمثلت البنية الرابعة بالدولة,وميز "**مور**" بين ثلاث اتجاهات تختلف عن بعضها البعض,وقد تمثلت بانجلترا,وفرنسا,والولايات المتحدة الأمريكية ,الممثلة لمسار الديمقراطية الليبرالية, واليابان, وألمانيا الممثلة لمسار الفاشية, روسيا والصين لمسار الثورة الشيوعية,وفي الفترة الواقعة بين القرن 17 ومنتصف القرن20 توصلت الدراسة إلى أن اتجاه الديمقراطية وشكلها كان بصفة عامة نتاجا

---

[1] نفيسة رزيق ،**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008-2009، ص21.

[2] صادق نداء الشريف ،**تجليات العولمة على التنمية السياسية** ، (عمان : دار الجهينة للنشر والتوزيع ، 2007)، ص 143.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لنمط مشترك من العلاقات بين الفلاحين وسادة الأرض,والبرجوازية الحضرية والدولة , حيث أن القوة الدافعة باتجاه الديمقراطية هي البرجوازية فعندما تكون البرجوازية ضعيفة فإن الطبقات الأرستقراطية هي التي تقرر الخطاب السياسي و الثقافي و مصالح الطبقة الأرستقراطية هي التي تحدد النتائج السلبية و تحسمها و في حالة كون البرجوازية قوية فإنها هي التي تقرر هذا الخطاب.[1]

ثانيا: مدخل الثقافة السياسية

إن فكرة الثقافة السياسية ليست مجرد تكتلات عشوائية بل تمثل نمطا متسقا ومنسجما مع بعضه البعض,إلا أن هذا لا يعني أن كل الفئات الاجتماعية تشارك في ثقافة سياسية واحدة أوان القيم والمعتقدات تتوزع بالمساواة بين الأفراد وهذا ما يتجه بنا إلى القول بان الثقافة السياسية تكون نسبية وتتغير مع تغير الزمن, والمجتمعات تختلف من حيث القيم والمعارف التي اكتسبتها من الميراث التاريخي أي العادات والتقاليد,وكذالك الرجوع إلى الحضارة المنتسب إليها وموقعه الجغرافي وتركيبته,ونظامه السياسي والاقتصادي والثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع.[2]

إن الفكرة الجوهرية عند المفكر" **الموند** ALMOND "هي أن الديمقراطيات أكدت أنها أكثر استقرار في المجتمعات التي تزود منها الثقافات المحدودة ويعتبرها نمط من الاتجاهات والتوجهات الفردية وتتمثل هذه الصفات(الميزات)الفردية فيما يلي:

1. التوجهات المعرفية:تمثل المعرفة سواء كانت دقيقة أو غير ذالك بالأغراض والمعتقدات السياسية.
2. التوجهات العاطفية: تمثل مشاعر الارتباط, والاهتمام, الرفض وغيرها من اتجاهات الأغراض السياسية
3. التوجهات القيمية:مثل : الأحكام و الآراء بخصوص الأغراض السياسية و التي تتضمن عادة تطبيق مؤشرات القيم على الأغراض السياسية .

كما وضع المفكر "داهل" مجموعة من العناصر تتألف منها الثقافة السياسية:

أ. التوجهات نحو السلوك الجمعي هل تتسم بالتعاونية و أنها ليست تعاونية

ب. التوجهات نحو النسق السياسي هل تتميز بالولاء أم تتصف باللامبالاة.

ج. التوجهات الخاصة بحل المشكلات هل تتجه نحو النزعة البراغماتية أم العقلانية .[3]

---

[1] إسماعيل الشطي وبرهان غليون ، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،طبعة2 ،2003- 2005)، ص ص 55 -56.

[2] محمد علي محمد ، **أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث التغير والتنمية السياسية** ، (القاهرة الإسكندرية :، دار المعرفة الجامعية ،1986)،ص130.

[3] محمد علي محمد ،المرجع السابق ، ص129.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لذلك فالعديد من الباحثين و الدارسين اعتبروا أن مفهوم الثقافة السياسية شرط أساسي يسبق الدعوة إلى الديمقراطية و ذلك من خلال فهم و تحليل أبعاد ظاهرة التحول الديمقراطي .

وعليه إن الثقافة السياسية تؤثر على البنية الحكومية و أدائها و لكنها بالتأكيد لا تحددها وتؤثر كذلك على صورة الديمقراطية و قابليتها للتطبيق فإنها تتشكل و يعاد تشكيلها بواسطة مجموعة من العوامل منها التجربة التاريخية و التغيير المؤسساتي و المشاركة السياسية و التغيرات العريضة في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و العوامل الدولية بما في ذلك الاستعمار و الانتشار الثقافي كما تشمل على أداء النظام السياسي نفسه و على تطبيقه علميا .[1]

ثالثا المدخل التحديثي :

قام العالم الاجتماعي السياسي الأمريكي " سيمور مارتن ليبست " باختيار تلك النظرية من خلال أطروحته التي جاءت بعنوان:" بعض الاشتراطات الاجتماعية الديمقراطية: التنمية الاقتصادية و الشرعية السياسية"

وذلك من خلال قيامه بالمقارنة بين الدول الأوروبية و البلدان الناطقة باللغة الانجليزية وبلدان أمريكا اللاتينية ،مصنفا إياها لديمقراطيات مستقرة و غير مستقرة ة و ديكتاتوريات وفقا لمؤشرات ومعايير تتعلق بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية مثل : درجة تصنع ثروة الأمم ، مستوى التعليم ، و انتهى المفكر " سيمور مارتن ليبست " بوجود تطابق بين التنمية الاقتصادية بين النظام الديمقراطي ، وقد تعرض هذا المدخل لعدة انتقادات وجهت له ، كان أهمها و أبرزها بان النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لإنتاج ووجود الديمقراطية فهناك العديد من العوامل الأخرى تؤثر في عملية التحول الديمقراطي مثل الثقافة ، الخصوصية القومية ، أو التبعية بالإضافة إلى ضعف العلاقة التي تربط بين التحول الديمقراطي و النمو الاقتصادي .[2]

رابعا: المدخل الانتقالي

قدم الباحث " **دانكورث روستو** " في مقالة له عام 1970 بعنوان : " الانتقال إلى الديمقراطية : تحدي جوهريا للمفكر "**سيمور مارتن ليبست** " ، و المدخل التحديثي بصفة عامة ، فقد أشار " **روستو** " إلى الربط بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إحداث تحول ديمقراطي كان مدفوعا أساسيا بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية الديمقراطية و ترسيخها، و قد حدد " **روستو** " في مقالته ، مسارا عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية الديمقراطية و ترسيخها ، مستندا في ذلك إلى المنهج المقارن لتركيا و السويد ،ويتكون هذا الاتجاه على أربع مراحل :

---

[1] إسماعيل الشطي وبرهان غليون ، المرجع السابق ،ص236

[2] AKE ,C.Kefeasibility of democracy in africa ,(daker :council for the developement of social ,2000) , p76.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **المرحلة الأولى**: مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية و تتمثل في اتحاد عدد كبير من السكان على الهوية السياسية .
- **المرحلة الثانية** : المرحلة الإعدادية :وهي المرحلة التي تفترض وجود صراعات و نزاعات سياسية دائمة وحادة غير حاسمة بين أطراف سياسية ، وبمعنى آخر الديمقراطية تولد من داخل الصراع و العنف و إنها ليست نتاجا للتطور السلمي .
- **المرحلة الثالثة** : و هي مرحلة القرار و هي بداية مرحلة الانتقال ، والتحول المبدئي ،و هي لحظة تاريخية تحدد و تقرر فيها الأطراف المتنازعة التوصل إلى تسويات، وانتهاج قواعد الديمقراطية بمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.
- **المرحلة الرابعة** : مرحلة التعود و فيها تتعود الأجيال الجديدة من النخب السياسة بقناعة وإيمان لقواعد الديمقراطية ، و بهذا تكون هذه القواعد ترسخت في أذهان المجتمع السياسي على فرضية أن أطراف الصراع لم يكن قرارا ناتجا عن قناعة و رغبة في تبني القواعد و الأسس الديمقراطية في مرحلة القرار .

إن هذا المدخل يؤمن بأن المسار التاريخي للديمقراطية يتخذ من المبادرات وفعال النخب وليس عن طريق تبني القوة المتغيرة.[1]

[1] حافظ علي أبو عياش ، **دار الصحافة المحلية في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،كلية الدراسات ،جامعة النجاح الوطنية فلسطين ،2007-2008 ، ص ص 105-106.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة:

و كخلاصة للفصل الأول ،فبدراستنا للإصلاح و التحول الديمقراطي كجانب نظري نجد بأن الإصلاح يقوم على إمكانية صياغة برنامج تخطيطي لتنظيم الحراك السياسي بقانون يكون ملبيا للحياة المعاصرة من خلال ضرورة التنمية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و توسيع مجال المشاركة السياسية التي تبدو ضئيلة نسبيا في الدول النامية قياسا بالدول المتقدمة أما بالنسبة للتحول الديمقراطي الذي تسعى بعض الدول لتحقيقه و تطويره في ذلك النظام منذ عقد الثمانينات حيث لوحظ تطر سريع الديمقراطية في العالم و كان الطابع السياسي العربي أكثر جدلا في طريقة تغيره ، و ما يمكن قوله أنه رغم وجود انتقالا ديمقراطي من زمن لآخر ، و من جيل الى جيل و من دولة إلى أخرى إلا أن هذه الديمقراطية ضعيفة فالمجتمعات العربية أخذت الديمقراطية العربية بكل تفاصيلها و أوصفها و سلبياتها التي تتعاكس مع المجتمع العربي ، كمجتمع له فضائله و أخلاقه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني &

واقع الإصلاحات السياسية وأهم المبادرات و المشاريع الأمريكية في المنطقة العربية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

تواجه الدول العربية تحديات وأخطار كثيرة تهدد وجودها ومستقبلها وهويتها ، وتتمثل هذه التحديات في محاولة القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من فرض مشاريعها الإصلاحية في المنطقة العربية بهدف نشر شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام العالمي وغيرها من الشعارات الأمريكية التي تقوم باستعمالها وذلك للتدخل في شؤون دول المنطقة العربية بإعتبار قضية التحول الديمقراطي واحدة من اهم انشغالات العمل السياسي للولايات المتحدة الأمريكية للإنغماس في مشاكل المنطقة العربية وبما يتوافق مع رسم سياستها وصولا إلى تحقيق أهدافها .

وعليه سيتم في هذا الفصل الى معرفة واقع الإصلاحات السياسية وأهم المبادرات والمشاريع الأمريكية في المنطقة العربية و الذي سيتم التطرق فيه من خلال المبحث الأول إلى واقع الإصلاحات السياسية في المنطقة العربية و الذي من خلاله سنتطرق إلى أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية ، إشكالية التحول الديمقراطي في الدول العربية و الإصلاحات السياسية التي قامت بها إدارة الرئيس جورج بوش الإبن في الوطن العربي .

أما المبحث الثاني الذي سوف نتطرق من خلاله إلى أهم المبادرات و المشاريع الأمريكية في المنطقة العربية لمعرفة أثر أحداث 11 سبتمبر في رئية الولايات المتحدة الأمريكية للإصلاح السياسي في الدول العربية ، المبادرات و المشاريع الأمريكية للإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية في المنطقة العربية والرئيس **اوباما** وإصلاحاته الديمقراطية في العالم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول : واقع الإصلاحات السياسية في الوطن العربي

إن الإصلاحات السياسية تتداخل في مفهومها مع عدة مصطلحات مثل التنمية السياسية ، التحديث السياسي والتغير السياسي وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين هذا التحول وآلياته شكلا ومضمونا .

المطلب الأول: أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى تراجع القوة الأوربية، واضطرارها إلى التخلي عن السيطرة العسكرية المباشرة على المنطقة العربية, وما رافقها من بروز الولايات المتحدة الأمريكية لقوة دولية تحتل صدارة دول العالم اقتصاديا و عسكريا. إضافة إلى إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية، ومع تنامي مكانة البترول لمصدر رئيسي للطاقة تمثل شريان الحياة للعجلة الصناعية والاقتصادية في العالم برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تسعى لبسط سيطرتها وممارسة نفوذها على المنطقة العربية.

وفي ذات الوقت وقف الإتحاد السوفياتي كقوة منافسة للولايات المتحدة في المنطقة، وقد ركزت الأهداف الإستراتجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة حول الحفاظ على أمن إسرائيل.

كما اعتبرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية وحتى انهيار الإتحاد السوفياتي احتواء التوسع الشيوعي هدفا استراتجيا، خشية وصول الإتحاد السوفياتي إلى منطقة الخليج الغنية بالنفط دلالات القوة التي تمكن السيطرة على منابع النفط تكون الأقدر على التحكم والسيطرة على مجريات الأحداث الوطنية في العالم.

وفي ظل نظام عالمي أحادي القطب، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن حقها قيادة نظام عالمي أطلقت عليه لقب "النظام العالمي الجديد" في مقابل النظام العالمي القديم الذي تتنافس على زعامته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، وأكدت واشنطن من نشر مبادئ الديمقراطية والمطالبة باحترام الحريات وحقوق الإنسان مبررا التدخل في شؤون الدول المعادية لها بشكل عام. وفي شؤون دول العالم الثالث بشكل خاص، سعيا نحو إجبارها على السير في الفلك الأمريكي وقيامها بتنفيذ السياسات الأمريكية[1].

[1]- المزين ميسون ،**الكونغرس الأمريكي الجديد**، صفحة جديدة في السياسة الخارجية أم أجندة جمهورية بتعديلات ديمقراطية،العدد 2 2007، ص، 125

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 وتفكك منظومته أعادت الإدارة الأمريكية صياغة وترتيب أهدافها في المنطقة العربية لتسلط الضوء على هدف نشر الديمقراطية، والإصلاح السياسي بعد أن اكتشفت أن دعمها للأنظمة العربية الموالية دون اشتراط إصلاحات ديمقراطية أفرزت الفساد والاستبداد وأخفقت الأنظمة العربية في تحقيق التنمية وارتفعت فيها معدلات البطالة وتراجع التزامها باحترام الحريات وحقوق الإنسان وأضحى الكثير منها أنظمة مستبدة قمعية، تآكلت شرعيتها ومشروعية بقائها.

سيطر تعبير الإرهاب على الخطاب السياسي الأمريكي وأصبحت أولى أولوياتها في دول العالم العربي، فقد أولت الإدارات الأمريكية أهمية في معالجة البنية السياسية، والاجتماعية والثقافية للدول العربية حتى تكون بيئة صالحة لنمو الأفكار البناءة وفق رأيهم، واعتبروا التخلف والفقر والبطالة والفساد السياسي أكبر أسباب نشوء التطرف والإرهاب، لذلك توجهت الإدارة الأمريكية إلى الأنظمة العالمية مطالبة إياها بتبني خطوات الإصلاح السياسي، والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وبالتالي تجفيف موارد الإرهاب ، كما اعتبرت أن بعض الأنظمة السياسية لا تراعي الحريات العامة وأنها بيئة مناسبة لتنامي الأفكار المتطرفة في عدائها لأمريكا وللغرب وصولاً إلى ردود فعل عنيفة وصفت بالإرهابية موجهة للإضرار بمصالح الولايات المتحدة وأنصارها ، فكان غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق فاتحة لنظام عالمي جديد عنوانه" الحرية والديمقراطية " وقامت بإطلاق تعبير محور الشر على الدول التي رفضت للانصياع للترتيبات الأمريكية وعلى رأس هذه الدول إيران التي تسعى إلى امتلاك سلاح نووي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها عاملاً مهدداً لأمن إسرائيل والمصالح الأمريكية بالمنطقة العربية ولعل كل هذه المتغيرات جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تضع في مقدمة أولوياتها ومصالحها في المنطقة العربية وفقاً لوثيقة إستراتيجية الأمن القومي التي صدرت عن البيت الأبيض في شهر ماي/2010 الحفاظ على أمن إسرائيل، واستمرار تدفق النفط والتعاون في مواجهة الإرهاب، ودفع إيران بعيداً عن امتلاك أسلحة نووية ودعم الإرهاب الدولي، والعمل على حل القضية الفلسطينية ، حيث شكّلت هذه الأسباب بجمعها التي تقدم ذكرها تتربع على مركز صدارة الاهتمامات الأمريكية.[1]

المطلب الثاني: إشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية.

شهدت بدايات القرن الحادي والعشرون تراجعا ملحوظا لموجة التحول الديمقراطي الرابعة ذاتها حين بدأت روسيا الاتحادية تعود أدراجها إلى السلطوية وحين أظهرت الصين أن حكم الحزب الواحد يمكن أن يستمر وحتى أن يبني اقتصادا قويا، كما أن العديد من الحكومات الديمقراطية في

[1] ساعود جمال ساعود ، 2014/11/18 ، انظر الموقع الإلكتروني : http://articles.islamweb.net/ تاريخ الإطلاع : 2016/05/15 على الساعة 18:00 http://articles.islamweb.net/

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إفريقيا وأجزاء أخرى من العالم أثبتت أنها فاسدة وغير قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية علاوة على ذلك، جرت أحداث 11 سبتمبر وخصوصا المنطقة العربية إلى أطراف نزاع مسلح ومتطرف[1]، وأما المجتمعات العربية فقد شهدت محاولات عديدة للتحول الديمقراطي إلا أن هذه المحاولات واجهت العديد من الإشكاليات لعل، أبرزها ما يلي:

- عدم وجود إجماع بين القوى السياسية العربية الفاعلة ومضمون التحول المطلوب وآلياته، فعلى الرغم من الحديث المتواصل عن الديمقراطية في معظم الدول العربية، فإنه لا يوجد توافق مجتمعي حول مضمون هدا التحول، بل يمكن الإشارة إلى وجود تحفظات من جانب بعض القوى السياسية العربية بالنسبة للتحول باتجاه الديمقراطية استنادا إلى الخبرة العربية. بل وجود قوى أخرى رافضة للتحول الديمقراطي[2]، باعتباره بدعة غربية هدفها القضاء على هوية الأمة وإخضاعها خضوعا تاما للسيطرة الغربية.
- ضعف البنية السياسية والاجتماعية للمجتمعات العربية، الأمر الذي يزيد من حدة المخاطر التي قد تنتج عن التحول الديمقراطي بحيث قد تصل إلى تفكك هذه المجتمعات وإعارتها إلى مرحلة ما قبل الدولة الحديثة.
- ازدياد قوة وتأثير قوى الإسلام السياسي في المجتمعات العربية، فالإطار المرجعي لهذه القوى هو إطار يقوم على الأحكام والمبادئ المطلقة التي لا يمكن التوصل إلى حلول وسط بشأن تطبيقها ومحتواها وبالتالي فإن هذه القوى أعلنت عن إيمانها بالديمقراطية وسعيها إليها إلا أنها في واقع الممارسة تكون محددة بإطار فكري محكم لا يمكن بحكم طبيعة هذا الإطار أن تخرج عنه[3].
- الدعم الخارجي للتحول الديمقراطي تحول إلى إشكالية تواجه التحول الديمقراطي. ذاته في الدول العربية، أو يرجع ذلك إلى ارتباط هذا الدعم بسياسات خاصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي وهي سياسات لا تلقى قبولا على مستوى المواطن العربي.
- العقبات الذاتية في المجتمعات والنظم العربية لتحقيق أي تحول ديمقراطي، بالرغم من امتلاكها لمتطلبات الإصلاح كافة .

---

[1] الربيع العربي: الأسباب التداعيات 2012/06/15 أنظر الموقع الإلكتروني: www.dpp.gov.so/htm تاريخ الإطلاع : 2016/04/17 على الساعة 19:00

[2] محمد سعد أبوعامود، **التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: دار الشهابي للطباعة والنشر، 2005) ، ص13 .

[3] محمد سعد أبو عامود، **التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية و التطبيق**، المرجع السابق ،ص15

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ابتعدت إدارة الرئيس أوباما في منطقة الشرق الأوسط عن لغة النقد والترهيب التي اعتمدها الرئيس جورج بوش الإبن وتبنت لغة تقوم على الاحترام والمصالح المشتركة، وقد تجلى هذا المنهج الجديد في خطاب الرئيس أوباما إلى العالم الإسلامي من القاهرة في 04جوان 2009 فقد بلور الرئيس أوباما رؤية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي والديمقراطية في الدول المعنية بشكل مغاير عن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الإدارة السابقة، فقد قلل في خطابه ذاته من أهمية البعد الانتخابي لصالح قضايا أخرى مثل الحريات الدينية وحقوق المرأة، كما عبر عن قناعة سادت الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدفع في اتجاه عقد انتخابات حرة ونزيهة في غياب شروط اقتصادية واجتماعية معينة قد يؤدي إلى صعود قوى غير ديمقراطية حين قال:" سنرحب بجميع الحكومات السلمية المنتخبة شرط أن تحترم جميع أفراد الشعب في ممارستها الحكم هذه النقطة لها أهميتها لأن البعض لا ينادون بالديمقراطية إلا عندما يكونون خارج مراكز السلطة، ولا يرحموا الغير في ممارستهم القمعية لحقوق الآخرين عند وصولهم السلطة. وفيما يخص السياسات الفعلية في مجال برامج دعم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي"[1].

المطلب الثالث: إدارة الرئيس جورج بوش الإبن والإصلاحات السياسية في الوطن العربي

مثلت سياسة دعم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي عمودا رئيسيا من أعمدة السياسة الخارجية الأمريكية إ تجاه الوطن العربي والعالم الإسلامي خلال عهد الرئيس جورج بوش الابن وقد بدأت هذه السياسة تتبلور بعد فترة قصيرة من هجمات11 سبتمبر 2001، إذ تم إسناد ما يعرف بظاهرة الإرهاب إلى غياب الحريات السياسية وتفشي الفساد وغياب الفرص الاقتصادية في الدول العربية والإسلامية. وكان الإعلان عن تأسيس مبادرة شراكة الشرق الأوسط في 2002 أولى إرهاصات هذه السياسة حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي " **كولن باول** " عن تأسيس هذه المبادرة تحت مظلة وزارة الخارجية. كما خصص الكونغرس الأمريكي لها ميزانية مستقلة، وذلك بهدف تمويل برامج لدعم الإصلاح السياسي والاقتصادي وتمكين الشباب والمرأة في منطقة الشرق الأوسط الكبير[2].

وبعد احتلال العراق سنة 2003، وخاصة بعد اكتشاف عدم امتلاك الحكومة العراقية لأسلحة الدمار الشامل التي مثلت الذريعة الرئيسية لاحتلال هذه الدولة تم إعطاء أهمية مضافة لمسألة دعم التحول الديمقراطي في العراق وفي الدول العربية، إذ أصبح التأسيس للنموذج الديمقراطي بالعراق هو الهدف المعلن للوجود الأمريكي هناك.

---

[1] محمد سعد أبو عامود، المرجع نفسه، ص 18

[2] عبد الهادي نموث من الشرق الأوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير ، الدفاع الوطني 2012/05/22 ، أنظر الموقع الإلكتروني: www.lebary.gov.ib تاريخ الإطلاع : 2016/04/04 على الساعة 19:30

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ربط الرئيس بوش-الابن الرؤية الأمريكية حول الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط بدوره في محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه وذلك بتصريح في 2003/05/09 عندما قال: " إن ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بالديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط هو هدف أساسي للحرب على الإرهاب... نحن ندعم الحرية في الشرق الأوسط لأنها من مبادئنا الأساسية وإنها من مصلحتنا العمومية لأن إيديولوجيا الإرهاب تشكل في الأنظمة القمعية، والدولة الحرة على العكس تشجع الإبداع والمشاريع والتسامح ولا يظهر الإرهاب والتطرف، والدولة الحرة لا تبني أسلحة الدمار الشامل لغرض الإرهاب الشامل، وإن توسع الحريات حول العالم هو الضمان الأفضل للأمن حول العالم، الحرية هي طريق السلام..."

وبذلك أصبح استثناء الشرق الأوسط وأن الديمقراطية غير ممكنة وغير مرغوب فيها في المنطقة، من المتعذر الدفاع عنه حيث إن دعم وجودها قد دعم الإرهاب الراديكالية ومن ثم أصبح هناك قناعة لدى صناع السياسة الخارجية الأمريكية أن الوضع القائم في الشرق الأوسط غير ملائم حاليا وأن الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تدعم الديمقراطية بالرغم من كل العواقب.

ومثال لهذه العواقب، رفض تركيا مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق، فبذلك أعاقت أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا يعني أن تحقق الديمقراطية في الشرق الأوسط قد يصعب على الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أهداف لها في المنطقة، ومن ثم أبرزت هذه المسألة قضية إشكالية جديدة وهي التناقض بين المصالح الأمريكية وتحقيق الديمقراطية.[1]

مع بداية الولاية الثانية للرئيس بوش الابن اكتسبت قضية دعم التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي هي مكانة متقدمة في السياسة الخارجية الأمريكية, ففي خطاب التنصيب الثاني للرئيس الأمريكي سنة2005 ذكر كلمة الاستبداد أكثر من عشر مرات وكلمة الحرية أكثر من ثلاثين مرة, وجعل مهمة نشر وتعزيز الحرية في العالم المدخل الرئيسي لحماية حرية الولايات المتحدة الأمريكية, إذ قال: "إن الحفاظ على الحرية في أراضينا تعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في أراض أخرى, وأن الأمل الأفضل للسلام في عالمنا هو توسيع الحرية في العالم, وفي مكان آخر أكد أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هي "دعم وتعزيز نمو الحركات و المؤسسات الديمقراطية في كل أمة و ثقافة ذلك من أجل القضاء على الاستبداد في عالمنا[2] "

---

[1] أسامة الغزالي **حرب مبادرة طبية في توقيت خاطئ** ،السياسة الدولية، العدد 161، القاهرة ،2003، ص.ص، 6-7.

[2] صفوت الربان ، **حدود القوة** ، نهاية الإنسانية الأمريكية ، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/05/20 ، انظر الموقع الإلكتروني www.bohdhe.blagsport.com تاريخ الإطلاع : 2016/03/20 على الساعة 17:30

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد عبرت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت في 2006 عن هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ جعلت الإستراتيجية الجديدة نشر الديمقراطية آلية رئيسية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي.

وخلال ولايتيه الرئاسيتين, شدد الرئيس جورج بوش الابن في سياسته على أهمية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج, ولاسيما في الشرق الأوسط لكن سياسته تلك لم تتطابق دائما مع أقواله, وتعرضت إدارته لانتقادات حادة بسبب تركيزها الشديد على تغيير المنطقة من خلال القوة العسكرية بدلا من استعمال الأدوات السياسية غير المرتكزة على العنف لدعم الديمقراطية.

كذلك، عملت الإدارة الأمريكية على التنسيق مع الدول الأوروبية ومع دول مجموعة الثماني من أجل الدفع في إتجاه التحول الديمقراطي في الوطن العربي, وفي جوان 2004 , قامت دول مجموعة الثماني بإصدار مبادرة الشرق الأوسط الكبير والتي ربطت بشكل مباشر بين ظاهرة الإرهاب , وغياب الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط , و ألزمت دول المجموعة باتخاذ عدد من الخطوات من أجل دعم الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وقد احتلت مصر موقعا متميزا في تفكير الإدارة الأمريكية فيما يخص مسألة نشر الديمقراطية في الوطن العربي، إذ سادت قناعة لدى دوائر صنع القرار الأمريكيي أن مصر مؤهلة أن تقود الدول العربية في هذا الاتجاه, وقد عبر الرئيس بوش-الابن عن هذا التوجه في خطابه عندما عرض الوثيقة الوطنية للديمقراطية في عام 2003, حين قال الأمة المصرية العظيمة قادت الطريق في اتجاه السلام في الشرق الأوسط, و يجب عليها الآن أن تقود الطريق نحو الديمقراطية[1].

[1] "مارك هيلر ، **النظام الدولي بعد الحرب على العراق** ، مجلة شؤون الأوسط، العدد118 ، بيروت مركز الدراسات الإستراتجية 2005،ص 17 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: أهم المبادرات والمشاريع الأمريكية في المنطقة العربية

إن المبادرات و المشاريع التي استعملتها الإدارة الأمريكية كانت تسعى إلى نشر الديمقراطية في البلدان العربية وذلك للحفاظ على مكانتها العالمية من خلال تنفيذ هذه المشاريع وفقا مايقتضيه مشروع القرن الأمريكي الذي يرمي إلى السيطرة وفرض سياستها الخارجية على دول العالم .

المطلب الأول: أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 في رؤية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية

قبل وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 كان هناك اعتقاد رئيسي لدى مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة وأن الديمقراطية غير ممكنة في المنطقة, وذلك بسبب الصراع العربي-الإسرائيلي, فالديمقراطية عملية غير مضمونة النتائج وتؤدي لعدم الاستقرار, إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستبدل الحرية بالاستقرار و الأمن لضمان وصول إمدادات النفط و الحفاظ على الأسواق الغنية حتى لو تم ذلك بالتعامل مع أنظمة ديكتاتورية, هذا إلى جانب أن الديمقراطية عملية غير مرغوب فيها أصلا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنه بوقوع أحداث سبتمبر 2001 تحول شعار الحرب على الإرهاب إلى مسوغ لانتهاك القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية, فمنذ إعلان الرئيس جورج بوش-الابن حربه على الإرهاب, أكد أن أحد أسباب ظاهرة الإرهاب هو غياب الديمقراطية والعدالة في العديد من الدول العربية و الإسلامية, و أكد أيضا أن الحرب على الإرهاب هي حرب من أجل القيم، وأصر على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل داعمة للكرامة الإنسانية [1].

وقد شهدت السنوات الأخيرة خروج العديد من المبادرات , مثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي "تنادي بترويج القيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان" ، "كسياسة لا تنفصل عن سياسات مكافحة الإرهاب"، وهو ما سنتطرق إليه فيما بعد بشيء من التفصيل .

وقد أكد الرئيس جورج بوش الابن في مناسبات عديدة أن السياسة الأمريكية هدفها تحرير الشعوب من قمع حكوماتها, فمثلا: انتقاده لنظام الرئيس صدام حسين بسبب ممارسته التعذيب, مؤكدا أن الحرب على العراق كانت خطوة لإنقاذ الشعب العراقي من بطش الحكم الصدامي [2] .

---

[1] نص خطاب الرئيس جورج بوش الابن 2000/09/12 أنظر الموقع الإلكتروني: / www.whit house .gov news/ realesses.htmal. تاريخ الإطلاع: 2016/04/01 على الساعة 16:30.

[2] خطاب الرئيس جورج بوش الابن عن حال الإتحاد في جوان 2004 أنظر الموقع الإلكتروني: www.whitehouse .gov/news/releases تاريخ الإطلاع :2016/04/08 على الساعة 09:30.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد كشفت صحيفة واشنطن بوست عن وجود شبكة سجون سرية في دول مختلفة, من ضمنها دول أوروبية، يحتجز فيها ما يقارب مئة ألف شخص بدعوى ارتباطهم بجماعات إرهابية, و أوضحت أن المعتقلون محتجزون في ظروف بعيدة عن المعايير الدولية لمعاملة السجناء والمحتجزين[1] .

المطلب الثاني: المبادرات والمشاريع الأمريكية للإصلاح السياسي و نشر الديمقراطية في المنطقة العربية

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية جملة من المبادرات والمشاريع اتجاه المنطقة العربية كأداة لتجسيد رؤيتها في أحداث التحول السياسي والديمقراطي، وسنقوم في هذا المطلب باستعراض تحليلي لأبرز هذه المبادرات والمشاريع والتي تمثلت على النحو التالي:

أولا: مبادرة تحدي الألفية

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن مبادرة تحدي الألفية بتاريخ 2002/03/14 مركزا للدعوة إلى الإصلاح بشكل عام دون أن يربط ذلك بإقليم محدد هذا وترتكز هذه المبادرة على تقديم العون في مجال التنمية المشروطة بالإصلاح السياسي، وقد دعى الرئيس الأمريكي الدول المتقدمة بالإسهام بشكل إيجابي في تنمية الدول الفقيرة، بشرط أن تقوم هذه الدول بأداء ما عليها من واجبات في مجال ترسيخ قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما وعد بزيادة مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية المقدمة للدول النامية بحوالي 50 % على مدار ثلاث سنوات، بزيادة سنوية مقدارها 5 مليار دولار بحلول عام 2006 .

وقد حدد الرئيس جورج بوش الابن عدة معايير تحدد جدارة الدولة بالاستفادة من المنح المقدمة في هذا الإطار، وفقا لمعايير تنموية تتمثل في دخل الدولة ومستويات الفقر فيها، ومعايير سياسية أهمها مؤشرات الأداء في المجالات التالية:

1. الحكم الراشد واحترام القانون
2. احترام الحريات المدنية وتعزيز الحقوق السياسية
3. محاولة السيطرة على الفساد والبيروقراطية وتحقيق الشفافية والمحاسبة
4. الإستثمار البشري
5. نسبة الإنفاق على التعليم الابتدائي والصحة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي
6. مؤشرات اقتصادية أساسية، مثل التحرير الاقتصادي ومعدلات التضخم والسياسة التجارية، وتقر المبادرة أنه يستثني من الاستفادة منها الدول التي يتعدى مؤشر الفساد فيها حدا معينا، ولو قرأنا بشكل تحليلي أولى المؤشرات السابقة، والتي تتعلق كلها بحجم توجهات السياسة الداخلية

[1] Diana priot ,CIA Holdes Terroir suspectes prisons,(Washington poste 2005) , p23

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في أي دولة، لتبين كم وتنوع مبادرات التدخل فيها فهامش المبادرة أمام صانع القرار في الدول النامية على وجه الخصوص أصبح بالغ الضيق، وذلك نتيجة لتوجيهات المؤسسات الدولية، أبرزها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وخصوصا في المجال الاقتصادي، وكذلك القيود التي فرضتها منظمة التجارة العالمية[1]

ثانيا: مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط

أعلن هذه المبادرة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق" **كولن باول**" في خطاب ألقاه يوم 12 ديسمبر2002 في مؤسسة **هرتدج** (héritage)، في سياق عزم الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة هيكلة برامج مساعدتها للدول العربية، وتأتي هذه المبادرة ضمن خطة شاملة وضعتها الإدارة الأمريكية من أجل دفع عجلة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط، منطلقة في داك المجتمع المدني ومؤسساته، إذ ترى الإدارة الأمريكية على الدول العربية وثيقة خاصة تتضمن شروطا معينة تربط فيها الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها لهذه الدول بتحقيق هذه الشروط وقد صدرت تلك الوثيقة من مكتب مستشاره الأمن القومي كوندوليزا رايس وتضمنت ما يلي:

1. ضرورة امتداد الديمقراطية إلى المؤسسات السياسية والدستورية، وأن تعبر هذه المؤسسات عن كل الاتجاهات القائمة في المجتمع
2. اشتراط تقديم المنح و المساعدات للدول التي تتوفر فيها تعددية حزبية، والتي لا تترك الحزب واحد احتكار السلطة وإبعاد الأحزاب الأخرى
3. الفصل بين منصب رئيس الدولة و رئيس الوزراء، كالنظام القائم في إسرائيل، إذ هو الأمثل
4. تأكيد وجود أهمية معايير لحماية حقوق الإنسان، وكفالة تطبيقها، ومراقبة احترامها، وتسجيل أوجه انتهاكات هذه الحقوق ومعاقبة مرتكبيها[2].

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بلورة رؤية جديدة للإصلاح السياسي، وسعت إلى تجسيدها بطرق مختلفة في دول المنطقة، ففي الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج بوش-الابن في جامعة كارولينا الجنوبية في 2003 وبعد حوالي شهرين من غزو العراق أصبح بعدها التوجه الأمريكي هو الإصلاح السياسي في الوطن العربي انطلاقا من العراق

---

[1] أعلن عن هذه المبادرة في العاصمة الأمريكية في خطاب للرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" **البنك الأمريكي للتنمية**" بتاريخ 2002/03/14 أنظر الموقع الإلكتروني: www.ishtar.ename.blgspot.com تاريخ الإطلاع : 2016/04/13 على الساعة 10:45

[2] - سامي محمد صالح الدلال، **إستراتجية فرض الهيمنة...مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق الأوسطية،** www.albayan magazine.com iraq-file/ htm تاريخ الإطلاع :2016/03/15 على الساعة 11:30

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حيث صيغ الزعم بأن العراق سيكون هو النموذج الديمقراطي الأمثل الجدير بأن تحتذيه باقي الدول العربية وهذا التوجه يقوم على مسلمة مفادها أن ترسيخ قواعد الديمقراطية من شأنه أن يقضي على الإرهاب في المدى الطويل غير أن الجديد في هذه المبادرة يتمثل في اقتراح شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط مع التركيز على مبادرة إنشاء منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط خلال عشر سنوات لتكون بمثابة حوافز اقتصادية للإصلاح .

1- مرتكزات مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط :

ارتكزت هذه المبادرة على سلسلة من الخطوات المتدرجة لإنشاء منطقة التجارة الحرة مع دول الشرق الأوسط، حددها الرئيس الأمريكي في خطابه في 2003. ونستخلص من هذه الخطوات ما يلي:

أ. مساعدة الدول التي تنفذ الإصلاحات في أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية

ب. التفاوض على معاهدات استثمارية وعلى اتفاقيات للإستثمار والتجارة مع الحكومات المصممة على تحسين نظم التجارة والاستثمار فيها

ج. استكمال مفاوضات اتفاقية الجارة مع الغرب

د. البدء بالتشاور مع الكونغرس الأمريكي في جملة لعقد اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع الحكومات الملتزمة بتحقيق مستويات عالية، وتحرير التجارة بصورة شاملة

ه. توفير مساعدة لبناء القدرات التجارية والتوسع التجاري حتى تستفيد الدول من الاندماج في نظام التجارة العالمية

و. تأسيس شركة تمويل الشرق الأوسط

ز. تقديم المساعدة الغنية لإصلاح القوانين التجارية.[1]

[1] خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن الذي ألقي بتاريخ 2003/03/09 أنظر الموقع الإلكتروني www.miftahorg /arabic/display.fim تاريخ الإطلاع :2016/04/28 على الساعة 13:30

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: أهداف مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط

من بين الأهداف التي كانت تسعى إليها هذه المبادرة نجد كل من :

أ- الإصلاح السياسي:

تعمل المبادرة من خلال الشق المتعلق بالإصلاح السياسي على دعم الفرص السياسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وقد صممت المبادرة بحيث تدعم فئات الرجال والنساء والشباب في الشرق الأوسط، في سعيهم وراء الديمقراطية، والحريات المدنية، وحكم القانون، وذلك من خلال:

- دعم المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط
- إنشاء المزيد من المنظمات غير الحكومية، وشركات وسائل الإعلام المستقلة، ومنظمات إجراء الاستفتاءات، ومؤسسات الفكر والرأي، والجمعيات التجارية.
- برامج تزيد شفافية الأنظمة القانونية والتنظيمية وتحسن إدارة العملية القضائية.
- تدريب المرشحين لمناصب سياسية وأعضاء البرلمان وغيرهم من المسؤولين المنتخبين.
- التدريب والتبادل الصحفي في الصحف التقليدية والصحافة الإلكترونية.

ب- الإصلاح التعليمي:

تسعى هذه المبادرة إلى سد فجوة المعرفة بتحسينها نوعية التعليم ومناسبته للحاجة وتوفيرها الفرص التعليمية للفتيات، وذلك عن طريق برنامج شركات في سبيل العلم لتشاطر المعرفة مع جميع شرائح المجتمع في الشرق الأوسط وبرامج تركز على تحسين حياة الفتيات والنساء، من خلال التدريب على القراءة و الكتابة، وتقديم المنح للبقاء في المدارس، فضلا عن الجهود التي تزيد من القدرة على الوصول إلى كيانات المعرفة وتعزيز تحصيل العلم النشط، عبر التعلم عن طريق الإنترنت، وتعليم اللغة الإنكليزية، ومبادرات نشر الكتب.[1]

تتضمن مبادرة الشراكة 225 برنامج في 14 دولة وفي الأراضي الفلسطينية، كما توفر الدعم لأكثر من 70 منطقة من منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط، حيث تستخدم المبادرة

[1] أمين شلبي ، **أمريكا و العالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية** 2000-2005، (القاهرة : عالم الكتب، طبعة 1 ، 2005)، ص 56

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أكثر من 75% من تمويلها لدعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ويستخدم الجزء المتبقي من التمويل لدعم المساعدات الفنية للإصلاح في دول المنطقة[1]

ثالثا: مبادرة الإستراتيجية المتقدمة للحرية

تمثل الإستراتيجية المتقدمة للحرية المبادرة الثالثة في الخطاب السياسي الأمريكي بعد أحداث سبتمبر 2001، ويمكن القول: إنه بنهاية عام 2003 تحولت الرؤية الأمريكية لقضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي بشكل نوعي، فقد انتقل الخطاب السياسي من سياسة تحفيز الدول العربية، إلى إستراتيجية الضغط المباشرة عليها من خلال المساعي الدبلوماسية، لتحقيق التحول الديمقراطي، فقد أعلن الرئيس جورج بوش-الابن في خطابه أمام مؤسسات الصندوق الوطني للديمقراطية في 06 نوفمبر 2003، عما سماه الإستراتيجية المتقدمة للحرية، وهي بمثابة إعلان نوايا عن الارتقاء بقضية الإصلاح الديمقراطي العربي إلى قمة الأولويات الأمريكية، وقد حدد الرئيس الأمريكي الملامح الرئيسية لرؤيته للتحول الديمقراطي.

وفق هذه المبادرة، وأهمها الحد من نفوذ الدولة والجيش، والحرص على تطبيق حكم القانون، وبناء مجتمع مدني بما في ذلك وسائل إعلام مستقلة، وحماية حرية الاعتقاد، واقتصاد السوق، ومنح المرأة حقوقها السياسية.[2]

رابعا: مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير

في البداية وقبل التعرض إلى المنطلقات والدوافع للمبادرة الأمريكية المسماة مشروع الشرق الأوسط الكبير "*GMO*"، تتعدد المصطلحات، هناك ثلاث مصطلحات جيوبوليتيكية وضعها الغرب إطارا لمصالحه الاستعمارية في الوطن العربي، إفريقيا وآسيا، ثم أشاع استخدامها في الفكر الغربي فانتشرت، بحيث أصبحت هذه الأخيرة منذ القرن 18 عشر أي منذ تخلت بريطانيا من إحكام سيطرتا على آسيا، و أعقبتها فرنسا في القرن الثالث لبسط نفوذها الاستعماري في قارة إفريقيا و تلك المصطلحات هي;

[1] فوزي منصور ، **العمل السياسي** ، مجلة اليسار، العدد 109 ، القاهرة، 1999 ، ص66

[2] أمين شلبي ، المرجع السابق ، ص 55

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1. **الشرق الأدنى** The near east: هي منطقه إقليمية لها مواصفاتها الجغرافية المحددة، و المتميزة، بموقعها غربي الأناظول و البحر الأسود، أي مجموعة الأقاليم في شرق أوروبا الذي يعتبر هو ا الأدنى إلى غرب أوربا.
2. **الشرق الأوسط** The middle east : تتألف من مجموعة أقاليم تقع في جنوبي غربي آسيا، و هي منطقه التي تتوسط العالم.
3. **الشرق الأقصى** The far east : هي منطقة إقليمية أوسع، تتميز بامتداداتها الكبرى المحيطية، المطلة على المحيطين "الهندي والهادي."

وتتألف من مجموعة أقاليم واسعة تجتمع فيها كتلة بشرية هائلة ذات شعوب متنوعة، و هي تقع في شرق و جنوب شرق آسيا[1].

أولا: نشأة مشروع الشرق الأوسط الكبير

أعد مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO)، فريق الرئيس بوش-الابن على هامش قمة قادة الدول الثماني الأكثر تصنيعا في العالم، و التي احتضنتها جزيرة "سي إيلاند" بجورجيا من 08 إلى 10 جويلية سنة 2004، تحت شعار شراكة من أجل المستقبل، والتي تمت في اجتماعاتها شبه مغلقة بسبب المواجهات بين نشيطين مناهضين للعولمة وقوات الأمن.

وكانت نقطة الخلاف الرئيسية في القمة هي العراق، وإضافة إلى الديمقراطية "démocratie" على الشرق الأوسط كما يرغب في ذلك بوش، و رغم رغبتهم في إبراز تقارب وجهات نظرهم، فإن أكثر الرجال نفوذ في العالم لم ينجحوا في الاتفاق حول القضايا المطروحة.

فإن أكثر الرجال نفوذ في العالم لم ينجحوا في الاتفاق حول القضايا المطروحة. كما شارك رؤساء دول كل من أفغانستان، الجزائر، البحرين، العراق، الأردن، اليمن، و تركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي توسع إلى شرق أوسط موسع ليشمل شمال إفريقيا.[2]

خصائص مشروع الشرق الأوسط الكبير:

ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقريري التنمية البشرية العربية (développement) للسنتين (2003/2002) الذين حددا النواقص الثلاثة وهي : الحرية،

---

[1] جاسم محمد زكريا ، **مفهوم العالمية في تنظيم الدولي المعاصر** ، (لبنان :منشورات الحلي الحقوقية ، طبعة واحد ، 2006) ، ص 04

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير،(الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 1 ، 2008) ، ص 53

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعرفة وتمكين النساء، وهي حالات تعاني منها البلدان العربية، واعتبار هذه النواقص مسؤولية عن التطرف.

وما دل هذا المنطق المقال الذي كتبه "**كوندوليزارايس**"، في صحيفة "واشنطن بوست" الصادرة بتاريخ 07 أوت 2003، حيث قالت حرفيا:"إن منطقة الشرق الأوسط يؤخرها العجز في الحرية فيؤمن الشعور باليأس في أنحاء عديدة منها أرض خصبة لعقائد الكراهية التي تقنع الناس بالتخلي عن تعلمهم الجامعي ومنهم وعائلاتهم وبالطموح إلى تفجير أنفسهم أي منطق هذا البعيد عن الواقع والصادر للأسف عن القمة الأمريكية".

و نشير أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يتكون من مقدمة، و ثلاثة عناوين، و بعد المقدمة تتوالى الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في المنطقة العربية بالكارثي، ثم يستعرض مشروع الشرق الأوسط النواقص التي حددتها الأمم المتحدة حول التنمية (*développement*) البشرية العربية، وتلك العناوين هي كالآتي: تشجيع الديمقراطية، بناء المجتمع المعرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية[1].

1. **تشجيع الديمقراطية**: ويتضمن هذا المحور جملة من الإقتراحات الإصلاحية في مجالات السياسة، وأهم الأفكار هي كالتالي:
   - تعاني البلدان العربية من نقص فادح في الحرية، يضعف التنمية البشرية فيها.
   - فقدان الحرية والديمقراطية في المنطقة، رغم أهميتها في ازدهار التنمية الفردية.
   - تصنيف إسرائيل كدولة وحيدة وحرة تماما في المنطقة، مقابل بلدان أربعة حرة جزئيا
   - المنطقة العربية تأتي في المرتبة الادنى في العالم، من حيث قد أصبح متأصلا في الكثير من بلدان المنطقة، والعمل على تشجيع تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد
   - تشجيع الإصلاح الداخلي عبر مؤسسات المجتمع المدني ***Société Civile***، ومنها المنظمات الخاصة بحقوق الإنسان.
2. **بناء المجتمع المعرفي**: ويتضمن هذا المحور كل ما له علاقة بالجانب العلمي والمعرفي، حيث يقترح المشروع مبادلات عدة في فترات زمنية محدودة كالمساعدة التقنية التي توفرها الدول الثماني للدول العربية التي تجرى الإنتخابات فيها، بحيث تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية، وتبني المجتمع المعرفي وفق ثلاث أسس: التعليم الأساسي، التعليم بواسطة الأنترنت وتدريس إدارة الأعمال.[2]

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص ص 60-61

[2] المرجع نفسه، ص ص 63-64

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3. **توسيع الفرص الاقتصادية**: هذا المحور هو الأساس، حيث يدعو إلى تحول اقتصادي كبير يشبه ما حصل في الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية، أما مفتاح التحول فهو بالطبع في تعزيز القطاع الخاص، الذي يمثل الباب السحري للازدهار والديمقراطية كما تؤمن بها واشنطن، وتبلغ الوثيقة حدا، إذ يتوقع إخراج 120000 صاحب عمل (منهم 750 ألف من النساء) من الفقر عن طريق قروض صغيرة، وتبلغ 400 دولار للشخص الواحد، تقتطع من المبلغ الإجمالي الذي لا يتجاوز المائة مليون دولار سنويا على مدى خمس سنوات.

ويقترح المشروع وصفات وهياكل معدودة، مثل مصرف الشرق الأوسط الكبير للتنمية، على غرار المصرف الأوروبي للتنمية وإعادة الاعمار، في الوقت الذي تتمتع فيه البلدان العربية بوجود مؤسسة من هذا النوع مع الفارق، أن البلدان العربية لا تهيمن عليها كما يقترح المشروع إقامة مناطق محددة تتولى تشجيع التعاون الإقليمي (Territorial) في تعميم وتصنيع، وتسويق المنتجات وإنشاء منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط، بجمع مسؤولين كبار من مجموعة الثماني ودول المنطقة، ويستند في شكل مرن إلى نموذج رابطة التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادي[1].

المطلب الثالث:أوباما والإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي

خلال حملته الانتخابية، وحتى بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في 20 يناير 2009 ، لم يتوقف الرئيس **باراك أوباما** (Barak Obama)عن التأكيد على أن سياسته تختلف عن سياسات سلفه جورج بوش الابن. الذي ألحقت سياساته التدخلية في شؤون الكثير من دول العالم تحت ذريعة محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية حيث أذا كبيرا بسمعة ومكانة بلاده عالميا، مما زاد من مشاعر الكراهية للقوة العظمى، التي بدلا من أن تكون صمام الأمن والأمان في العالم، أخلت بالأمن وبالسلم العالمي، من خلال استخدامها غير المبرر للقوة الخشنة، حيث كتب أوباما مقالا- في مجلة الشؤون الخارجية المعروفة فورن أفيرز(Foreign Affirs)دعا فيها إلى "ضرورة امتلاك الولايات المتحدة لرؤية قيادية جديدة في القرن الحادي والعشرين، قاصدا أنه إن أصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، فسيعمل على تغيير نهج السياسة الخارجية لبلاده وفقا لرؤية قيادية مغايرة لرؤية سلفه جورج بوش الابن.[2]

في خطابه الشهير في القاهرة (4 جوان 2009)، الذي تحدث فيه إلى العالم العربي، وعلى إثر دراسات أشارت إلى أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية قد تدنت في نفوس شعوبه، وأن

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق ، ص ص 65-66.

[2] أحمد علي سالم،**السياسة الخارجية لأوباما بين المثالية والواقعية**، السياسة الدولية، العدد 178 ، 2009، ص، 138.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مشاعر الكراهية لها قد ازدادت، تأثرا وردا على السياسات التي اتبعها سلفه في المنطقة العربية، خلال سنوات حكمه، والتي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. في ذلك الخطاب أكد أوباما على أن إدارته تنتهج سياسات جديدة مختلفة عن سياسات سلفه، حيث قال: إن الجدل حول تعزيز الديمقراطية وحقوق جميع البشر كان يدور خلال السنوات الأخيرة وأن جزءا كبيرا من هذا الجدل كان متصلا بالحرب في العراق. اسمحوا لي بأن أتحدث بوضوح، وأقول ما يلي: لا يمكن لأية دولة ولا ينبغي لأية دولة أن تفرض نظاما للحكم على أي دولة أخرى، وأضاف: إن أميركا لا تفترض أنها تعلم ما هو أفضل شيء بالنسبة إلى الجميع ولا نفترض أن تكون نتائج الانتخابات السلمية هي النتائج التي نختارها ، وأكد أن أميركا تحترم حق جميع من يرفعون أصواتهم حول العالم للتعبير عن آرائهم بأسلوب سلمي يراعي القانون، حتى لو كانت آراؤهم مخالفة لآرائنا، وسنرحب بجميع الحكومات السلمية المنتخبة، شرط أن تحترم جميع أفراد الشعب في ممارستها للحكم[1].

أبدى الرئيس أوباما استعداده للحوار مع زعماء دول غير ديمقراطية دون اشتراطات موضحا أن إدارته لا تسعى إلى ممارسة دور شرطي العالم، ومؤكدا على تقديمه لمبدأ الشراكة العالمية بدلا من الوصاية وقد لوحظ أنه نادرا ما تحدث خلال الأشهر الأولى من إدارته عن نشر الديمقراطية كهدف لسياسة بلاده الخارجية، مما أعطى انطباعا عن عزمه العودة إلى السياسة الأمريكية التقليدية في التعامل مع دول العالم كما هي، لا كما ينبغي أن تكون من وجهة نظر أنصار لشر الديمقراطية.

زال كابوس الديمقراطية عن الأنظمة العربية بمجيء الرئيس باراك أوباما، الذي رفع شعار القوة الناعمة بديلا عن القوة الخشنة في التعامل مع دول العالم كافة، والذي رفع شعار الشراكة بدلا من التفرد والاستئثار بالمبادرات والقرارات التي تمس مصالح العالم أجمع، ذلك أن الفترة الزمنية الفاصلة ما بين انهيار الاتحاد السوفييتي ومجيء الرئيس باراك أوباما إلى سدة الحكم، كانت كافية لبروز قوى دولية ذات وزن لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تجاهله، ومع الأخذ بعين الاعتبار الأزمة المالية الخانقة التي أصابت العالم أجمع، ولم يسلم منها الاقتصاد الأمريكي، ومع الإقرار الأمريكي بفشل مشاريع ديمقراطية العالم العربي، وخصوصا مشروعها الأكبر في العراق الذي بشرت الولايات المتحدة الأمريكية - في معرض تبريرها لاحتلاله - بأنه سيكون نموذج الديمقراطية في العالم العربي، لهذه الأسباب وغيرها ذات العلاقة اتجهت الإدارة الأمريكية في عهد

[1] وثيقة خطاب أوباما في القاهرة، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 133 ،2009 ،ص 207.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الرئيس باراك **أوباما** إلى رفع يدها القوية عن الأنظمة العربية، والتوقف عن التدخل في شؤونها الداخلية، بزعم أنه تدخل لصالح دعم الديمقراطية والحريات والحكم الصالح.[1]

[1] أحمد علي سالم ، المرجع السابق ص 139.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة

نستخلص مما سبق أن الإصلاحات السياسية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادراتها ومشاريعها التي كانت تدعوا إلى الإصلاح بأنواعه في المنطقة العربية نظرا لما تعانيه هذه الدول من مشاكل متعددة منها عدم احترام حقوق الإنسان و الإرهاب والحرية وهذا ما أدى بإهتمام الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس جورج بوش الابن وحلفائه بالمنطقة العربية باعتبارها منطقة نفوذ تتمتع بأهمية كبيرة في الخطط الإستراتيجية الخاصة بها وسيطرتها على النفط العربي وتوفير الأمن لإسرائيل بالإضافة إلى حماية مصالحها المختلفة في المنطقة العربية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث &

البيئة الداخلية و الخارجية لتطور عملية التحول الديمقراطي في مصر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

تعتبر دولة مصر من أهم الدول التي نشأت فيها الحضارات وتلتها دول ومماليك من الحضارات الفرعونية إلى البيزنطية والرومانية ثم الإسلامية حكمها الأمويين والعباسيين ثم الفاطميون ثم الأيوبيين بالإضافة إلى العثمانيون عام 1517 أين حكمها محمد علي الكبير سنة 1805 بحيث قام بدور كبير في تحديث مصر واستغلالها من الإمبراطورية العثمانية وهذه الفترة تميزت بنضال الشعب المصري ضد قوى عديدة كانت طامعة في مصر نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام ومن بين هذه الدول التي كانت أطماعها في دولة مصر نجد كل من : تركيا، انجلترا، وفرنسا.

وبعد أن تحقق لمصر الاستقلال الكامل سنة 1922 بدأت تعرف عهد النظم الدستورية الحقيقية ذات مضمون ديمقراطي وذلك لتنمية دولة مصر وازدهارها والنهوض بها ولتوفير هذه الشروط يجب توفير مناخ ملائم يسوده الأمن والاستقرار ، إلا أن مصر شهدت نوعا ما عدم وجود استقرار سياسي في فترة الثمانينات ومن خلاله سيتأثر بطبيعة الحال المجتمع المصري وينجم عنه ظهور حركات شعبية واحتجاجات وغيرها من المشاكل وبالتالي تولد هذه الأوضاع انتفاضات وثورات التي تفتح المجال لوجود تدخلات أجنبية تبدأ بمطالب اجتماعية لتصبح مطالب سياسية ذات طابع قانوني ، وعليه من خلال هذا الفصل سيتم التطرق في المبحث الأول إلى العوامل الداخلية التي ساهمت في عملية التحول الديمقراطي في مصر وذلك من خلال التطرق إلى دور الظروف السياسية ثم دور منظمات المجتمع المدني والأقليات الدينية بالإضافة إلى دور الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى العوامل الخارجية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في مصر وذلك من خلال التعرف على مشروع الشرق الأوسط الكبير ودور المؤسسات المالية الدولية والثورة الديمقراطية العالمية بالإضافة إلى مدى تأثير عامل العدوى والانتشار وثورة المعلومات والاتصالات على ثورة 25 يناير 2011

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: العوامل الداخلية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر

إن الظروف الداخلية التي عرفتها مصر حدثت تغييرا اجتماعيا مما يؤدي إلى وجود تفاوت بين المجتمعات والجدير بالذكر أن حدوث هذا التغيير يعود إلى عوامل عديدة من بينها النزاعات والمشاكل والصراعات القائمة بين النظام الحاكم والمجتمع المصري بحيث انعكست سلبيا على أوضاعهم في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

المطلب الأول: دور الظروف السياسية

أولا: حكم الرئيس مبارك

بعد انتهاء مرحلة الرئيس "**السادات أنور**" جاءت مرحلة جديدة تمثلت في تولى "**حسني مبارك**" الحكم سنة 1981 ليؤسس نظام جديد يختلف تماما عن الأنظمة السابقة وانتهاجه لمجموعة من السياسات الداخلية والخارجية[1]، وتولى الحكم الرئيس "**حسني مبارك**" في 1981/10/15 وكان من مهامه العمل على إعادة الاستقرار للمجتمع بعد حالة اللاإستقرار التي شهدتها فترة حكم السادات فقام مبارك بالإفراج عن المعتقلين السياسيين كما عادت الأحزاب التي كانت قد جمدت نشاطها إلى ممارسة عملها ويمكن رصد أربع ملاحظات بشان التطور السياسي في مصر:

- **الأولى**: احترام المبادئ، سيادة القانون وتأكيد هيبة القضاء المصري ودوره باعتباره الهيئة التي يتم من خلالها حل النزاعات والخلافات بين الناس.
- **الثانية**: تعزيز الحياة الحزبية باعتبارها شرطا أساسيا للنظام الديمقراطي حيث وصل عدد الأحزاب 21حزبا.
- **الثالثة**: اتساع دائرة حرية الرأي والتعبير في وسائل الإعلام.
- **الرابعة**: الحرص على الاستقرار السياسي وتمثل في استقرار مناصب التنفيذية خلال فترة منتصف الثمانينات وحتى منتصف التسعينات وتأكيد مبارك على مفاهيم الاستقرار.[2]

كما واجه نظام مبارك عدة عراقيل في الجانب الاقتصادي وهذا ما أدى بالرئيس إلى عقد "**المؤتمرات الاقتصادية** "عام1982 ، وحكم الرئيس مبارك خمس فترات رئاسية من 1981الى 2005 ، وقام في فيفري 2005 بطلب لتعديل المادة 72 من الدستور 1971 لكي يكون اختيار رئيس الجمهورية من خلال الاقتراع السري المباشر وفي إطار هذا التعديل صدر قانون رقم 174لسنة 2005 ،الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية والذي تضمن طريقة تشكيل اللجنة العليا

---

[1]- ثناء فؤاد عبدالله ، **مستقبل الديمقراطية في مصر** ،(لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1997)، ص116

[2]علي الدين هلال ، **تطور النظام السياسي في مصر** 1805-2005، (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية) ، ص 238.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للانتخابات واختصاصاتها والتي رأسها المستشار "**ممدوح مرعى**" رئيس المحكمة الدستورية العليا[1].

كما وصفت فترة حكم محمد حسني مبارك (1981-2011) بفترة الحكم البوليسي للحفاظ على حكمه عن طريق قمع كل من يحاول المطالبة بحقوق سياسية، فاصدر قانون الطوارئ لقمع الشعب والقضاء على الأحزاب السياسية المعارضة وضرب كل من يطالب بمشاركة "**حسني مبارك**" في الحكم وقرب إليه رجال الأعمال الموالين لنظامه وهذا ما أدى إلى تذمر المصريين من جراء اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وقام "**مبارك**" بمحاولة منه بإجراء إصلاحات في الانتخابات الرئاسية تدفع بابنه "جمال"مع مجموعة من البيروقراطيين في الإشراف على انتخابات مجلس الشعب لعام 2005 في محاولة لتجميل صورة النظام المصري أمام العالم الذي أصبح يدعو إلى الديمقراطية والحرية إلا أن فوز "**مبارك**" في 05انتخابات متتالية مما أدى إلى سخط شعبي كبير وعند بداية انتخابات 2005 حصد الإخوان المسلمين بعض الأصوات في المجلس التشريعي ما سمح لهم بالمشاركة في الانتخابات وهذا ما أدى بالرئيس "**مبارك**" إلى قلقه وانزعاجه ما دفع به إلى إيقاف هذا المشروع الإصلاحي وقيامه ، أيضا تشريع قوانين إصلاحية عام 2007 تحضر مشاركة الأحزاب السياسية في الحقوق السياسية في الانتخابات 2010 التي كانت أكثر صرامة من الانتخابات السابقة ،فقد انكشف تزوير النظام للانتخابات وخاصة بعد أن حصلت المعارضة المتمثلة في الإخوان المسلمين على(3 بالمائة) من مقاعد مجلس الشعب وهذه القرارات التي كان صانعها الرئيس "**حسني مبارك**" كان لها دور كبير في ثورة 25جانفي 2011 ووجود تحول ديمقراطي في دولة مصر[2].

ثانيا : دور حركة الإخوان المسلمين

صعود حركة الإخوان المسلمين واستمرار التظاهرات داخليا:

بعد مرور عام ونصف بالضبط على إسقاط الرئيس المخلوع "**حسني مبارك**" والذي يصادف 12 أوت 2012 ، وهو تاريخ انتصار ثورة الشعب المجيدة التي اندلعت يوم 25 يناير 2011 ، جرت الانتخابات ،وهي ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر ،وأول انتخابات رئاسية بعد الثورة (25جانفي 2012) والتي كانت بجولتين :

---

[1] علي الدين هلال ، المرجع السابق ، ص ص 243 _ 244.

[2] أحمد سليم عبدالله ، **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية** (2001،2013)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط الاردن،(2013 2014)، ص ص 93- 94 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأولى: 24/23ماي 2012

الثانية :17/16 جوان2012

ومن نتائجها : فوز مرشح حزب الحرية والعدالة "**محمد مرسي**" بنسبة (51.73بالمائة) على منافسيه في جولة الإعادة "**احمد شفيق**" وكانت أول خطوات "**محمد مرسى**" في الرئاسة عزل عدد من القيادات العسكرية والأمنية وإحالة وزير الدفاع "**حسين طنطاوي**" رئيس أركان الفريق "**سامي عنان**" إلى التقاعد وإصدار إعلان دستوري مصحح ألغى به الإعلان الدستوري المكمل وأنهى المجلس العسكري ،وكرد فعل من الشعب تظاهر الآلاف المصريين بميدان التحرير تأييد قرارات "**مرسي**" واعتبروا الذي يحكمهم الآن هو الشعب الذي اختاره وانتخبه ولن يحكمه اليوم إلا الذي ينتخبه الشعب سواء في الرئاسة البرلمان وفي الحكم المحلي،وهذا عن طريق حزب العدالة الحرة ،جماعة حركة الإخوان المسلمين ،حزب الوفد ،حزب الوسط ، حزب الأحرار،ورابطة حزب علماء الأزهر ،وشباب ابريل،وحزب النور والأصالة[1].

يوم 22 نوفمبر 2012 اصدر الرئيس "**محمد مرسي**" إعلان دستوري والمتمثل بمنع القضاء من حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية كما وصف النائب العام "**عبد المجيد محمود**" أن هذا الإعلان الدستوري هو بداية قصاص حقيقي لدماء الشهداء ، وكما وصف البعض الآخر هذا الإعلان الدستوري بأنها محاولة إحكام قبضة رئيس على الدولة وهذا يجعل السلطات التنفيذية والتشريعية من صلاحيات الرئيس، وبأنه انقلاب على المؤسسات الدستورية والقانونية على الدولة وتضمن الإعلان دستوري الثاني مواد أبرزها:

المادة الأولى: أعطت لرئيس الجمهورية حق في اتخاذ التدابير والإجراءات في حالة وجود خطر يهدد ثورة 25 يناير أو الأمة والوحدة الوطنية بالإضافة إلى مؤسسات الدولة وعرقلتها عن أداء واجباتها.

- تحصين جميع القرارات المتعلقة بالطعن أمام مجلس القضاء وتمديد عمل الجمعية التأسيسية لمدة شهرين
- حصن أعمالها ضمن رقابة القضاء كما حصن مجلس الشورى من الحل "أي منع المحكمة العليا من حله"
- إقالة النائب العام المستشار "**عبد المجيد محمود**" وتعيين مستشار "**طلعت إبراهيم**" لمدة 4 سنوات
- أثارت قرارات الإعلان الدستوري مجموعة من ردود الفعل الغاضبة والمتمثلة فيما يلي:

[1] كمال عبد الرحمان، **ليلة بمذاق ليالي ثورة 25 جانفي في ميادين مصر**، جريدة الشعب ، العدد 2، أوت 2012، ص 01.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ- الأوساط القضائية والسياسية:

رفض نادي قضاه مصر هذا الإعلان الدستوري نتيجة تحصين قرارات رئيس الجمهورية.

- قال الدكتور"**محمد البراد عي**" مؤسس حزب الدستور بان" **محمد مرسي**" نصب اليوم مفهوم الدولة والشرعية ونصب لنفسه حاكما بأمر الله
- كتب "**محمد صاحبي**" مؤسس التيار الشيعي قرارات الرئيس انقلاب على الديمقراطية واحتكار كامل لسلطته والسلطة لم تقبل دكتاتوريا جديدا.[1]

ب- <u>أوساط الشارع المصري</u>:

كانت ردة فعل الشعب المصري حيال الإعلان الدستوري الجديد متمثلة بالتجمع و التظاهر في ميدان التحرير بالغضب العام ، حيث دعا المتظاهرون برحيل الرئيس الجديد "**محمد مرسي**" و الدعوة إلى ثورة جديدة وفي ظل هذه الظروف لم يجد مرسي بديل سواء إلغاء القرارات السياسية و الإعلان عن استفتاء ، و تسريع صياغة الدستور بحيث كان من مطالب الإخوان المسلمين ،إجراء انتخابات برلمانية قبل صياغة الدستور و كانت بعض الحركات المعارضة أبرزها جبهة الإنقاذ الوطني تطالب بإجراء نقاش مفصل حول كل مواد الدستور و من أجل التغلب على هذا الخلاف شكل مرسي لجنة خاصة للبحث في المواد التي هي موضع خلاف هدفها إعادة صياغة تعديلات على الدستور و التي تسمى بلجنة " **الحوار الوطني** " و لكن في الأخير ، الاحتكام للشعب المصري من خلال دعوته للاستفتاء هو النهج الصحيح لقمع الفتنة و منع الحرب الأهلية ،فالشعب هو مصدر السلطات و كلمته هي الفصل و لذلك يجب احترام نتائج الاستفتاء سواء بالموافقة أو الرفض و تبقى الآمال حول الحكومة الانتقالية بعد الاستفتاء هو ضم الناصرين القوميين ،الليبراليين السلفيين والأقباط ، وهذا لتجسيد الوحدة الوطنية وخروج البلاد من حالة الانقسام إلى حالة الاستقرار والوحدة و توفر الهدوء و الأمن في مصر.[2]

المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني و الأقليات الدينية

أولا : دور منظمات المجتمع المدني

ظهر مفهوم المجتمع المدني بصيغته المحددة في الثمانيات كإطار عام ما بين الديمقراطية والتنمية والتسوية الصحيحة للنزاعات الداخلية و الإقليمية و حتى لو وجدنا أن هناك سبل عديدة لتحديد مفهوم المجتمع المدني إلا أننا نجدها كلها تدور حول تغيير المشاركة الجماعية الاختيارية

[1] هبة الخولي، **إعلان دستوري جديد يرضي الإسلاميين ويضع الرئيس في مواجهة القضاة و القوى المدنية** ، جريدة الشروق ، العدد 1392 ، نوفمبر 2012 ، ص ص 05-06.

[2] المرجع نفسه، ص 07.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المنظمة في المجال العام بين الأفراد و الدولة و يتكون المجتمع المدني من تنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية و الاتحادات من جماعات الضغط.[1]

وعرفه "**ستيفن فيش**" الذي يقول فيه:" بان مفهوم المجتمع المدني مقيد على نحو معقول فانه يستبعد الجماعات و الاتحادات المتعصبة التي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها إذ يركز على الاستقلالية ، ويشمل الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام يشمل الأحزاب السياسية في أنظمة حزبية واتحادات العمال مجموعات المصالح ومختلف الأنواع الأخرى من المنظمات الطوعية سواء كانت ذات حكم داخلي أو خارجي"[2].

كما حظي مفهوم "المجتمع المدني" باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجيهاتهم وتياراتهم الإيديولوجية والفكرية، البرجوازية منها والماركسية الكلاسيكية والحديثة معا، وكانت لكل منهم وجهته ونظرته الخاصة لكنها تصب.أساسا في فكرة واحدة مفادها أن هذا المجتمع يتوسط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سلطوية وتبين ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992 تعريفا هاما مفاده هو المؤسسة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها السياسية كالمشاركة في صنع القرار على مستوى الوطني والقومي مثل : الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية مثل: الجمعيات الثقافية التي تهدف بدورها إلى نشر الوعي في المجال الثقافي.[3]

تعتبر منظمات المجتمع المدني إحدى أهم أدوات السياسة الأمريكية التي ساهمت وبشكل واضح و فعال في التحولات الديمقراطية التي شهدتها معظم البلدان العربية والتي استطاعت أن تغير بعض الأنظمة السياسية في دول الربيع العربي تغييرا جذريا مثل مصر ، وتركز المنظمات الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط و هي عبارة عن حرب إعلامية تعتمد على سرعة نقل المعلومات و أثارت المشاكل و الفتن من خلال معاهد و مؤسسات ديمقراطية وإعطائها أسماء مختلفة ، ولهذا نجد بأن السياسة الأمريكية و استخدامها لمنظمات المجتمع المدني كأداة لتنفيذ أهدافها و خاصة تسعى إلى بلورة إستراتجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد الخسائر المادية و البشرية في حروبها العسكرية في الشرق الأوسط، ولم يتم على الاعتماد على القوة الناعمة التي كتب عنها "**جوزيف ناي** " بالإضافة إلى التحولات المتسارعة التي لحقت بالمنطقة

---

[1] صامويل هنتغتون، **المرجع السابق**، ص10.

[2] المرجع نفسه ، ص 11

[3] الفالح متروك ، **المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف** ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000) ، ص 26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العربية و هذا ما أكدت عليه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "**هيلاري كلينتون**" ، " **بالقول أن نجاح هذه الإستراتجية يعتمد على تعزيز قوة منظمات المجتمع المدني الأمريكي** " .

ومع وقوع تفجيرات 11 سبتمبر 2011 تغيرت توجيهات السياسة الخارجية الأمريكية برئاسة " **جورج بوش الابن** " نحو تغيير النهج الذي سبق أن تبنته إدارات البيت الأبيض السابقة تمثل في تصريح لوزيرة الخارجية الأمريكية " **كوندوليزا رايس** " في القاهرة عام 2005 عندما قالت : "**بان الولايات المتحدة الأمريكية حاولت لمدة ستين عاما السعي لتحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية في الشرق الأوسط ولم تحقق أيا منهما** " ، وكما قامت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل العديد من المنظمات الأمريكية مثل : منظمة الصندوق الوطني للديمقراطية، والمعهد الدولي الجمهوري وغيرها من المنظمات وكانت تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهيئة وإعداد معارضين في البلدان العربية.[1]

ثانيا: دور الأقليات الدينية

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية موضوع الأقليات الدينية في المنطقة العربية كوسيلة للوصول إلى أهداف إستراتيجية والتلاعب بالمجتمعات العربية فالدين يعتبر دافع مهم لتنظيم الحيلة الاجتماعية في ممارسة الطقوس الدينية و يذهب إلى أبعد من ذلك على أساس دينه و خصوصا بعد تعدد الطوائف الدينية إلى أكثر من طائفة داخل الدين الواحد وبذلك يمكن تصنيف المجتمعات على أساس ديني طائفي ليسهل التعامل معها كوحدات مجتمعية ضعيفة و قليلة ويعتبر "**لويس التاسع**" مالك فرنسا و قائد الحرب الصليبية على بلاد العرب الذي انهزم في معركته مع مسلمي مصر 1249- 1250 هو أقدم من وصى بضرب المسلمين في نص وصيته التالية فقال " **إذا أردتم أن تهزموا المسلمين فلا تقاتلوهم بالسلاح وحده فقد هزمت أمامهم في معركة السلاح ولكن حاربوهم في عقيدتهم فهي مكمن القوة عندهم**"[2]

بعد أحداث 11سبتمبر 2011 التي نتج عنها إعلان الحرب على الإرهاب، استغلت الولايات المتحدة الأمريكية وضع المنطقة العربية التي تتنوع بالأقليات الدينية للتدخل في شؤون هذه المنظمة لزعزعة استقرار المجتمعات العربية من خلال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية واحترام الأديان بحيث قامت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية في السفارة الموجودة بالقاهرة قيامها بالاتصالات مع عدد من زعماء الأقباط في مصر من أجل إثارتهم ضد نظام "**حسني مبارك**" وتمت دعوتهم إلى واشنطن للتبادل حول كيفية حمايتهم ، حيث قامت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مع دعم مراكز الدراسات والبحوث مثل: مركز ابن خلدون في مصر الذي يترأسه "**سعد الدين**

[1] أحمد سليم عبد الله ، المرجع السابق، ص ص 68- 70.

[2] المرجع نفسه ، ص ص 80-81.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إبراهيم" الذي يهتم بالشؤون السياسية والثقافية ،تقوم بتمويله المخابرات الأمريكية ومن خلال معرفتنا لدور الأقليات في مصر نتحدث أيضا عن دور السياسة الأمريكية في تدعيم الديمقراطية حيث استقبلت "**كوندوليزا رايس**" وزيرة الخارجية الأمريكية المعارضين الأقباط لنظام"**حسني مبارك**" في مصر بحيث قامت منظمة "**فريدوم هاوس**" بتقديم وإعداد برنامج خاص لتمكين هذا الجيل الجديد من المعارضين وكان هدف واشنطن من هذه المنظمات هو حماية مصالحها الإستراتيجية في مصر[1].

المطلب الثالث: دور الظروف الاقتصادية والاجتماعية

أولا: دور الظروف الاقتصادية:

إن الحكومة التي تولت المسؤولية بعد ثورة 25 يناير 2011 لجأت للاستدانة من صندوق النقد الدولي وظل وضعية اقتصادية واجتماعية متدهورة ، وهذا حسب تقرير صادر عن البنك المركزي فقد بلغ حجم الدين العام المحلي 1.24 تريليون جنيه أي بزيادة قدرها 194 مليار جنيه خلال السنة المالية 2012/2011 حيث وصل حجم الدين الخارجي حوالي 210 مليار جنيه ، وتترجم نسبة 21بالمائة التي زادت في مستويات الديون إلى زيادة مساوية تقريبا في المستويات الكلية، بخدمة دين بلغت 141 مليار جنيه في نهاية السنة المالية 2012/2011 ، وتعادل مستويات خدمة الدين نحو 30بالمائة من إجمالي الإنفاق الكلي في موازنة لسنة 2012/2011 وعليه يمكننا القول بان الاستدانة التي لجأت إليها الحكومة المصرية من صندوق النقد الدولي ، والتي بلغت 10.5 مليار دولار ،هو أن الكثير من هذه القروض لم توظفها الحكومة في تمويل الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية أو القطاعات الإنتاجية والتي بدورها تقوم برفع وإحياء النمو ولكن وظفت هذه القروض في خدمة التزامات الديون لتصل إلى 32.2 مليار دولار وما يمكن استخلاصه من هذه الوضعية التي ألت إليها دولة مصر في جانبها الاقتصادي هو القول بان هذه الزيادة الهائلة في الديون تؤدي اللا استمرار التوزيع غير عادل للمداخل وبالتالي فان هذه الزيادة في خدمة الدين تؤدي بالشعب المصري إلى وجود عجز اقتصاده عن مواكبة وإشباع الاحتياجات الأساسية وعليه يعتبر العامل الاقتصادي من بين العوامل الداخلية التي أثرت بدورها على عملية التحويل الديمقراطي في مصر.[2]

---

[1] أحمد سليم عبدالله ، المرجع السابق ، ص 87.

[2] جريدة الشروق، المركز المصري، 1.24 ترليون جنيه حجم الدين المحلي العام بنهاية جويلية ، سبتمبر 2012.. www.shrouk news .com أنظر الموقع الإلكتروني : تاريخ الإطلاع :2016/05/11 على الساعة 20:30

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن الحكومة المصرية اتخذت عدة إصلاحات خلال فترة : 1990/1986 تمثلت في :

- زيادة الضرائب على العديد من السلع و الخدمات.
- فرض الضرائب وتحصيلها والإصلاح الجمركي من خلال خفض الحماية الاسمية وخفض الاستثناءات واستخدام سعر الصرف منخفض لتقويم الرسم الجمركي.
- الزيادة في ارتفاع أسعار الدعم على السلع الأساسية، وخفض من الدعم المقدم للعديد من السلع.

أما فيما يخص الإصلاح الهيكلي الذي شمل:

أ. **قطاع الطاقة**: زادت الحكومة أسعار الطاقة خلال هذه الفترة مما يزيد عن 33 بالمائة فقد زادت تعريفة الكهرباء بنحو 25 بالمائة وزادت أسعار الجازولين بنحو 38بالمائة و 43 بالمائة بالنسبة للبنزين والكير وزين.

ب. **قطاع الزراعة**: لقد ألغت الحكومة المصرية التركيب المحصولي والتسليم الإجباري لكافة المحاصيل ، عدا القطن والقصب السكري ونصف محصول الأرز وتم إلغاء الدعم على المنتوجات الزراعية والسماح للقطاع الخاص بتسويقها وتدبر شؤونها كما ركزت بدورها على القطاعات الإنتاجية وبدأت إصلاح المشروعات والصناعات العامة على أساس لامركزية في اتخاذ القرار كما تم أيضا إزالة العديد من القيود التي تواجه الاستثمار .

وفي عام 1991 عرفت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي تمثل في فرض التكيف الهيكلي بمبلغ 300مليون دولار وحمل هذا البرنامج في طياته ما يلي:

- الإصلاح الاقتصادي الكلي في إطار برنامج التثبيت المدعم من الصندوق .
- تحرير الحكومة أسعار الصرف أسعار الفائدة وعرض النقود من خلال تنمية الإيرادات العامة عن طريق تنمية حصيلة الضرائب و فرض ضريبة المبيعات وزيادة رسوم الخدمات، وإعادة أسعار قطاعي النقل والطاقة.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية ، فقد ركزت على تحرير أسعار الفائدة المدينة اعتبار من جانفي 1991 وتحرير أسواق الصرف وأسعاره.[1]

ثانيا: دور الظروف الاجتماعية

لقد شهدت الأوضاع الاجتماعية في مصر حالة من الاستقطاب الشديد ، حيث اتسعت الفجوة بشدة بين قلة لا تزيد عن 3 بالمائة تمتلك معظم الثروة ، وكثرة بالغة قد تزيد عن 75بالمائة

[1] خضير حسن خضير، **أزمة الديون الخارجية في الدول الإفريقية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، طبعة1 ، 1999) ، ص ص 316-319

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعيش في فقر بينما انكمشت الطبقة الوسطى إلى 20بالمائة أو اقل من مجموع الشعب المصري ، وتبدو مظاهر هذه الحالة واضحة في حالة البؤس والشكوى الدائمة وبالطبع معدلات الجريمة ، وشهدت البلاد أنواعا غير معهودة من الجرائم بسبب اتساع نطاق الفقر ، والإحساس بالظلم والاغتراب .[1]

يمكن إيجاز الأسباب الحقيقية لتردي الحالة الاجتماعية في مصر كالآتي:

أ. **التعليم والرعاية الصحية**: يعتبر التعليم من بين الظروف الاجتماعية التي كانت لها تأثير ودور في التحول الديمقراطي في مصر بحيث نجد التعليم العام في جميع مراحله الدراسية والجامعية أسوء بكثير مما كان عليه وذلك لتخلي الدولة تماما عن رعاية التعليم وتطويره وغدت الدروس الخصوصية نظاما بديلا للتعليم الحكومي يكلف الأسر المصرية أكثر من 15الى 20 ألف جنيه سنويا وبعد إنهاء الدراسة في الثانوية يجد الطالب أمامه خيارين إما الالتحاق بالجامعات الحكومية وهي مجانية ولكنها لا توفر تعليما جيدا وليس لديهم فرصة للحصول على العمل بعد الخروج ، أما الخيار الثاني فهو الجامعات الخاصة التي تعد تجارة رابحة ويقوم معظمها على مبدأ الربح السريع وتعطى إلى الطلبة المتخرجين منها بشهادات تسمح لهم بالحصول على وظيفة جيدة بغض النظر عن مستوى التعليم الذي تحصلوا عليه، أما جانب الصحة فقد تخلت الدولة تقريبا عن دورها في توفير العلاج للمرضى والتخفيف عنهم وهذا ما يسمى بالإهمال الطبي .

ب. **مجال الزراعة**: فالمجال الزراعي هو الوحيد الذي قامت به الحكومة المصرية ، وذلك بقيامها في الفترة من 1985 حتى 1990 بإستصلاح حوالي نصف مليون فدان زراعي وتوزيعها على بعض خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة بمعدل 5 فدادين للفرد ، وفي المقابل قامت الحكومة باستيراد وتوزيع بذور مصابة وقليلة الجودة على الفلاحين مما أدى إلى تلف محصول القطن ، المحصول الرئيسي لمصر منذ آلاف السنين ونقص إنتاجيته إلى حوالي الربع ، كما أن أسلوب الري التقليدي الذي يتبعه الفلاح المصري منذ أن عرف الزراعة مازال يتبع في الري أكثر من 90 بالمائة من أراضي مصر ، وهو كما نعلم يستهلك كمية هائلة من المياه ، ولم نبذل أية محاولات لتطوير الفلاح المصري ومساعدته على التحول للري بالرش أو بالتقطير ، وهي أساليب أكثر كفاءة وترشيدا في استهلاك المياه ، ولو استعملت هذه التقنيات لأمكنت توفير مياه عذبة تكفي لاستصلاح 4 إلى 6 مليون فدان إضافية

[1] عمر طارق، **الأوضاع الاجتماعية في مصر وآثارها السياسية على الحكومة و المعارضة**، مقالة عن مركز دمشق الدراسات النظرية و الحقوق المدنية العدد 06، 2008، ص 26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج. **مجال الصناعة** : يعتبر المجال الصناعي من بين الظروف الاجتماعية التي كان لها تأثير كبير على الجانب الاجتماعي بحيث لم يكن لدى الحكومة المصرية رأس مال محلى ولا للمواطنين وانعدامهم للخبرة وعدم درايتهم بقواعد وأصول ومتطلبات الاقتصاد الرأس المالي الناجح وهذا ما أدى إلى استثمار الأجانب في الدولة المصرية لنهب ما يمكن من ثروات البلاد وتحويلها للخارج دون وجود قانون لمحاسبتهم وفتح فروع للبنوك الأوروبية في القاهرة .[1]

[1] عمر طارق، المرجع السابق، ص ص ، 27-28.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: العوامل الخارجية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر.

إن الظروف التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أدت بدورها إلى وجود مشاريع خارجية في هذه المنطقة تحارب وتواجه هذه القضايا التي تعتبر عائقا في وجه الولايات المتحدة الأمريكية ونجد مصر من بين الدول التي فرضت عليها عملية الإصلاح ، وفي ظل هذه البيئة الدولية تتأكد الحاجة إلى آلية فعالة لإدارة العلاقات المصرية الأمريكية فعند عدم استجابة مصر لهذه المشاريع والعوامل الخارجية تتأثر مصداقيتها ودورها كقوة استقرار واعتدال في المنطقة ، وهذا الدور يلتقي في النهاية مع المصالح الأمريكية.

المطلب الأول: دور وتأثير مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي

أولا: واقع مبادرة الشرق الأوسط الكبير

لم تكن المبادرة الأمريكية حول الشرق الأوسط الكبير التي تبنتها فيها بعد مجموعة الثماني ، هي المبادرة الوحيدة و الأولى التي طرحت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الكبرى رؤيتها اتجاه القضايا الأساسية في المنطقة العربية والإسلامية ، بل هناك العديد من برامج إصلاح أوضاع هذه المنطقة ، فقد سبقتها مشاريع كثيرة ومتعددة ، كالحوار الأوروبي العربي عام 1973 ، ومشروع نظام شرق أوسطي عام 1991 ومشروع السوق الشرق الأوسطية عام 1991.

إن فكرة مشروع النظام الشرق الأوسطي ليست جديدة ، كما أنها لا ترتبط بما كتبه "سيمون بيريز" رئيس وزراء إسرائيل عام 1991 ، أو ما يسمى اليوم بالشرق الأوسط الكبير الذي دعا إليه المسؤولين في إدارة الرئيس الأمريكي " جورج بوش الابن " فحسب ، بل إن هذه الفكرة ترجع إلى بدايات القرن العشرين فقد بذل الغرب ممثل بصورة خاصة بالدول الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا جهودا لإشاعة مصطلح الشرق الأوسط وتوضيح حدوده ، وتقبله.

وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980 ، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى سياسة الإجماع الإستراتيجي ، والتي كان القصد منها احتواء البلاد العربية المناهضة للولايات المتحدة ، والحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة[1]

وضمن هذا السياق يمكن فهم العلاقة بين وجود إسرائيل في قلب المنطقة وتكريس علاقات التبعية لها و الشرق الأوسط بحسب تعبير " **مارتن اندك** " مستشار الأمن القومي الأسبق ، واحد منظري السياسة الأمريكية هو في حالة توازن دقيق بين مستقبلين بديلين :

[1] أمين شلبي ،المرجع السابق، ص 55.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **الأول**: يتمثل في سيطرة المتطرفين المرتدين عباءة الإسلام أو القومية على المنطقة،
- **والثاني**: مستقبل تحقيق فيه إسرائيل وجيرانها العرب مصالحة تاريخية تمهد للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية ، وذلك من اجل تامين التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط .

ويعد مؤتمر مدريد الذي عقد عام 1991 ، بمثابة عملية انطلاق لترسيم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط ، ففي هذا المؤتمر طرحت فكرة السوق الشرق الأوسطية بمبادرة إسرائيلية و أمريكية مع الجماعة الأوروبية والبنك الدولي.

ويعد "**سيمون بيريز**" رئيس الكيان الصهيوني ، من أشهر الداعين لهذه الفكرة ، التي تقوم برأيه على التكامل بين ثلاثة عناصر متوفرة في الشرق الأوسط ، وهي: وفرة موارد المياه التركية ، سعة السوق الاستهلاكية المصرية، مقدرة التكنولوجيا الإسرائيلية، وخلص إلى إن اتحاد هذه العوامل الثلاثة ممولة بفوائض نفط الخليج العربي، تستطيع أن تحقق لإسرائيل ما تريد ، ويجعلها جزءا من المشروع الاقتصادي الشرق الأوسطي الجديد فيعزز عندئذ منها ويتحقق رخاؤها ثم عاد فوسع الفكرة ذاتها من خلال كتابه " الشرق الأوسط الجديد" وتشير بعض الدراسات إلى أن مشروع الشرق الأوسط الجديد قدمه لأول مرة من قبل "التجمع من اجل السلام " وهي هيئة غير حكومية تشكلت في القدس عام 1986 وبهدف تشجيع المبادرات الرامية لإزالة أسباب الصراع العربي الإسرائيلي وتضم الهيئة كتابا ومفكرين ومثقفين وصحفيين وبين " سيمون بيريز" انه طرح المشروع عام 1985 وسماه بمشروع مارشال الشرق الأوسط ، وان مصطفى خليل ، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في مصران ذاك، شارك في وضع تفاصيل هذا المشروع .[1]

مما سبق يتبين أن مصطلح شرق الأوسط هو أكثر من مصطلح جغرافي ، فهو مفهوم سياسي واقتصادي ، يشتمل على أقوام من عروق شتي عربية وتركية وفارسية ومن أديان شتى إسلامية ومسيحية ويهودية، وتمتد حدوده لتشمل الوطن العربي ، مبتدئا بمصر دون الشمال الإفريقي ثم إسرائيل لتمتد اذرعه إلى أفغانستان وحتى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالا.

وهكذا فإن الشرق الأوسط ، يشكل المجال الذي تلتقي فيه قارات أوروبا وإفريقيا واسيا ويضم البحار : المتوسط، الأحمر ، الأسود، العرب والقز وين، الخليج العربي والمحيط الهندي كما يتحكم بأهم المضائق المائية في العالم : هرمز، باب المندب، قناة السويس والبوسفور والدردنيل، وتحتوى أراضيه انهار مهمة : دجلة ، الفرات ، النيل و الأردن وهو موطن الحضارات القديمة ومهد الأديان السماوية ويضم فوق ذلك كله اكبر ثروة نفطية في العالم.

---

[1] الفضل شلق، **عودة الاستعمار والحملة الأمريكية على العرب**، (بيروت: دار النقاش، طبعة 1، 2004)، ص111.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن كل تلك العوامل جعلت من منطقة الشرق الأوسط مجالا استراتيجيا حيويا للقوى الصناعية الرأسمالية في الدول الغربية لأنه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والاستثمارات والمواد الأولية، إلى جانب الممرات المائية والبحار والقواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية ، والمخازن الإستراتيجية التي تقوم بدور مهم في تعزيز الإمكانات اللوجستية وتوسيع القدرة للسيطرة على العالم ، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط الذي يمس مصالحها القومية ويشكل الدعامة الحيوية في سياستها الدولية إلى جانب أوروبا، وقد كان تشكيل قوة الانتشار السريع الأمريكية عام 1980 واضحا على تركيز الإهتمام الأمريكي بالمنطقة ، فقد بين الرئيس "**رونالد ديغانا**" في 1982/09/01 هدف هذه القوة بقوله : "علينا وضع سياسة مشتركة مع أصدقائنا وحلفائنا واستخدام القوة إذا ما اقتضت الضرورة الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط."[1]

ثانيا: ردود الفعل العربية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير

أثارت المشاريع الإصلاحية الخارجية وخاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير جدلا في مختلف الدول العربية ، وخاصة الدولة المصرية التي قبل المشروع فيها بالرفض والاستنكار من قبل القيادة السياسية حيث أكد الرئيس"**حسني مبارك**" على رفضه القاطع لمحاولات فرض عملية الإصلاح من الخارج وشدد في رأيه بأن الإصلاحات تتبني من الداخل ، وبإرادة ذاتية وأكد على أن أي مبادرة لابد أن تنسجم مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول المنطقة دون محاولة لفرض نمط إصلاحي محدد لا يراعي خصوصيات المنطقة وظروفها وان تفتح في أولوياتها الأهمية القصوى لتحريك القضية الفلسطينية بؤرة التوتر الرئيسية في هذه المنطقة وكما قامت السعودية ومصر معا برفض المشروع الأمريكي المطروح من خلال بيان مصري سعودي صدر عن المحادثات التي أجراها قادة المملكة مع الرئيس المصري في الرياض عقب إعلان عن المشروع ، وأعلن أيضا وزير الخارجية المصري الأسبق " **احمد ماهر**" عن رفض بلاده حضور الاجتماع الذي سيعقد في الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي

[1] دواد نلحمي، **كيف حاولت امريكا وإسرائيل تعميم المنطقة**، أنظر الموقع الإلكتروني: www.webcoche.google.leurscontent.com تاريخ الإطلاع : 2016/05/11 على الساعة 20:35.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دعى إليه "**بوش الابن**"،[1] وانتقد المشروع أيضا وزير الخارجية اللبناني "**جان عبيد**" بعد اجتماعه بالرئيس المصري "**حسني مبارك**" في القاهرة[2].

إن المشروع الأمريكي الذي تحاول واشنطن فرضه على المنطقة باسم الإصلاح وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تصدير أنظمة ديمقراطية جاهزة ورفض أيضا وزير الخارجية التركي"**عبد الله غول**" المشروع قائلا "**إن المنطقة لشعوبها ، ومن مسؤوليات حكومتها فقط أن تهتم بمشكلاتهم وعليها ألا تسمح لأحد أن يفرض عليها شيئا غصبا عنها** "[3].

كما نجد بأن دوائر اليمين المسيحي الأمريكي المتطرف ، وخاصة الثنائي في إدارة جورج بوش الابن "**ريتشارد بيل**" و "**دوغلاس فابث** " ، هجمات 11 سبتمبر 2001 ، وبعد العدوان الغاشم على العراق واحتلاله والإطاحة بالرئيس العراقي "**صدام حسين**" ، وتحولت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يقوم على إعادة صياغة كاملة بالخريطة الجيو إستراتيجية للوطن العربي وتتضمن الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي والعمل على طمس المقومات الثقافية الحضارية للوطن العربي ، في نطاق استراتيجي أوسع يمتد من بحر القز وين وشمال القوقاز شمالا، وشمالا إلى المغرب غربا ، وقد ارتكزت دوائر اليمين المسيحي المتطرف وحلفاء إسرائيل إلى تصورات ورأي غير متناسقة أو موضوعية هي أن الشرق الأوسط هو منطقة الاضطرابات في العالم ، ومصدر من أهم المصادر التي تهدد العالم ، والأمن القومي الأمريكي ، مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتطرف والهجرة غير الشرعية. [4]

ثالثا: مشروع الشرق الأوسط الكبير والإصلاحات السياسية في مصر

إن الساحة المصرية شهدت عدة اضطرابات واختلالات عدة من خلال الحركة المصرية التي تدعوا إلى التغيير المتمثل في توريث السلطة في مصر ، والتي تطالب بإجراء إصلاحات تكون شاملة للأوضاع وذلك انطلاقا من فجوة الثقة التي يعيشها المجتمع المصري ، وتركيزهم في إنهاء نظام " حسني مبارك " بالإضافة إلي تعديل المادة 76 من الدستور المصري الخاصة بإجازة اختيار الرئيس في مصر ، والتي طرحت في شكل استفتاء قبل الانتخابات الرئاسية ولكن المعارضة

---

[1] امين شبلي السيد، **حرب 1956 المقدمات الإقليمية و الدولية، مجلة السياسة الدولية** ، العدد 166، 2006 ، ص 346

[2] محمد حسن علي العفيفي ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأزهر غزة فلسطين ، 2011-2012 ، ص ص 82-83.

[3] عبد القادر المخادمي ، المرجع السابق ، ص76.

[4] المرجع نفسه ، ص 49

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الرافضة لنظام "حسني مبارك " رفضت الاستفتاء التي قالت انه جاء مفصلا على ما سمته ب " مقياس حسني مبارك" لذلك دعت حركة " كفاية " المصرية إلى مقاطعة الاستفتاء الذي جرى في 10ماي 2005 ، وبعدها انضمت حركة الإخوان المسلمين إلى موقف المعارضة ثم تبعتها ثلاثة أحزاب هي :الحزب الناصري وحزب الوفد وكذا حزب التجمع ، والجدير بالملاحظة أن المادة 76 من الدستور المصري التي اقترحها الرئيس المصري " حسني مبارك " بشكل مفاجئ ، انه بموجبها يتم اختيار رئيس الجمهورية بالإستفتاء ، ووصف حكمها بالدكتاتوري وكان الرئيس المصري "حسني مبارك " يسعى لولاية خامسة وصرح في المؤتمر الثاني للإصلاح في العالم العربي، انه سيطلب من البرلمان المصري تعديل القوانين المتعلقة بعملية الإصلاح السياسي منها قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية ، وكما نجد أيضا بان مشروع الشرق الأوسط الكبير كان له دورا كبيرا وفعالا في التغييرات التي حدثت في دولة مصر لنشر الديمقراطية والحرية فيها ويعتبر من بين أهم العوامل التي ساهمت في ثورة 25 جانفي 2011. [1]

المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية والثورة الديمقراطية العالمية

إن المؤسسات المالية الدولية لها تأثير كبير في عملية التحول الديمقراطي في مصر لأنها تؤثر و تتأثر بالأوضاع الإقتصادية ولكن تبرز هذه الأخيرة كمحدد جوهري للتغيير السياسي ولهذا يجب معرفة ما يلي :

أولا: تعريف صندوق النقد الدولي:

تبلور فكرة صندوق النقد الدولي في جويلية 1944 أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في "**بريتون وودز**" بولاية نيوهاميشر الأمريكية عندما اتفقوا ممثلوا خمس وأربعين حكومة على إطار التعاون بحيث يمكن تعريفه بأنه وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة ،أنشأ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا 184 بلدا، ولهذا يعتبر صندوق النقد الدولي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة ، ويستهدف الدول التي تقع في أزمات وتشجيعها على اعتماد سياسات اقتصادية وتمويلهم لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميدان مدفوعاتهم.[2]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق ، ص 82 .

[2] عمر يحياوي ، **المساهمة في الدراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا لتطورات الراهنة** ، (الجزائر : دار هومة ، طبعة1 ، 2005) ، ص 127 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تأثير المؤسسات المالية الدولية على عملية التحول الديمقراطي في مصر:

إن زوال أهم مظاهر الصراع والنزاع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي وما ترتب عنه من انهيار شبه تام للأنظمة التي كانت تتبنى النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي برز نموذج جديد ألا وهو نموذج الديمقراطية الليبرالية الغربية كخيار تفرضه مجموعة من الاعتبارات على عدد كبير من الدول ويعد صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات التي برزت في هذه الظروف لمحاولات من الناحية النظرية لاستدراك عجز هذه الدول اقتصاديا وماليا في حين هذا التوجه اثر سلبا على الكثير من الدول اتجاه تحولها سياسيا نحو الديمقراطية [1]

إن الأهداف الرئيسية للحكومة المصرية كما عبرت عنها في مستنداتها المعنية بالتخطيط هي "**تحقيق النمو المرتفع والمستدام لإجمالي الناتج المحلي و تخفيف حدة الفقر وتقليل التفاوت في الدخول** " ، فمن اجل تحقيق هذه الأهداف سعت الحكومة إلى زيادة إسهام القطاع الخاص كعامل تنموي مع تفعيل أفضل لدور القطاع ، وبعبارة أشمل فإن قدرة القطاع الخاص على تعزيز النمو تتعاظم من العام في الاقتصاد خلال تحسين المناخ للأعمال عبر تطبيق مجموعة عريضة من السياسات وتشمل مجالات التجارة والمال والضرائب وغيرها ، بينما يجرى تدعيم الدور المكمل للقطاع العام من خلال زيادة تقديمه للخدمات العامة مثل: خدمات البنية التحتية ، والتعليم والاستقرار الاقتصادي الكلي، وغيرها ، وتقترح مجموعة البنك الدولي مساعدة الحكومة المصرية على تحقيق أهدافها من خلال توجيه دعم المجموعة (السنوات المالية 2006-2009) لتحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية رئيسية وهي:

- تطوير القطاع الخاص،
- زيادة تقديم الخدمات العامة،
- تعزيز المساواة[2].

ثانيا: الثورة الديمقراطية العالمية:

لقد انطلقت الثورة الديمقراطية العالمية التي أطلق عليها صامويل هنتغتون الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي منذ منتصف سبعينات القرن العشرين ،حيث بدأت في جنوب أوربا في كل من اسبانيا، اليونان والبرتغال وتمددت خلال الثمانينات والتسعينات لتشمل العديد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وشرق ووسط أوروبا[3].

---

[1] عمر يحياوي ، المرجع السابق، ص 139.

[2] تقرير البنك الدولي ، **إستراتيجية المساعدة القطرية لمصر من** 2006 – 2009 ، 2005/05/20، أنظر الموقع الإلكتروني : www.wds.worldbank.org تاريخ الإطلاع:2016/05/11

[3] عمر مرزوقي ، المرجع السابق ، ص 267.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي هذا الصدد أصبح من الصعب على النظام المصري والنظم العربية تجاهل هذا الواقع الدولي الجديد وخصوصا وأن أي نظام حريص على أن يكتسب سمعة دولية ، ويحصل على بعض التسهيلات التي تتيحها المنظمات الدولية ، عليه أن يتحرك في اتجاه الديمقراطية من خلال الاندماج في قضايا السلام والبيئة ، وحقوق الإنسان ومكافحة التمييز وغيرها.

ومن هذا المنطلق نجد بأن الدولة المصرية تأثرت كثيرا بالثورة الديمقراطية العالمية وإتباع نهجها لأنه واقع لا يجب الاستغناء عنه.[1]

المطلب الثالث: دور عامل العدوى والانتشار وثورة المعلومات والاتصالات

أولا: دور عامل العدوى والانتشار

لقد عرفت الأدبيات السياسية ما يسمى بظاهرة العدوى أو الانتشار التي تقوم بافتراض التحول القيمي (الديمقراطي الإنساني) الناجح في دولة ما يشجع على التحول في دولة أو دول أخرى ، إما لأنها جميعا تواجه مشكلات متشابهة وإما أن هذا التحول يمثل حلا لهذه النزاعات و الصراعات أي المشاكل التي تعانيه هذه الدول.

فإن التأثر بالعدوى أو ما يطلق عليه بتدحرج كرة الثلج يحدث ذلك عندما يحفز استبدال نظام سلطوي بآخر ديمقراطي، أو نجاح في مكان معين أو نشاطا متشابها في دول مجاورة ، فالنجاح في مكان ما يشجع الديمقراطيين في أمكنة أخرى على دفع قضيتهم إلى الأمام ويمكن أن يحيط هذا الواقع الجديد بالحكام السلطويين فتتراجع قوتهم أمام الضغط الحاصل وبالتالي يكون التأثير غير مباشر القادم من البيئة الخارجية لا يتجه إلى الحكومات بل يتجه إلى الفئات الشعبية المنطلقة للحرية والديمقراطية ،ولقد حرمت الحكومات التسلطية من ميزة احتكار المعلومات وأصبح من المتعذر عليه حجب هذه المعلومات عن شعوبها فيما يتعلق بنظال الشعوب الأخرى من اجل الحرية والديمقراطية وتأثيرها المباشر على الرأي العام في العديد من الدول في وقت واحد نظرا لانتشار المعلومات ونقلها بسرعة من مكان إلى آخر في وقت قصير.[2]

إن الدول العربية ووضعها الذي يتمثل في الاستبداد وعدم وجود ديمقراطية مثالية في بعض الأنظمة ينجم عنه سعى المجتمع المدني إلى تعزيز الديمقراطية والبحث عن مساحات للتعبير عن مطالبهم حتى لو كانت تتطلب العنف من حيث المطالبة بتغيير النظام ، وهذا ما يشهده التاريخ بداية من تونس حيث اندلعت الثورة الشعبية فيها في 2010/12/18 أي قبل اندلاع الثورة في مصر

---

[1] إيمان حسن ، **العولمة ومؤسسات المجتمع المدني في مصر**، مجلة سلسلة بحوث سياسية ، عدد 132 أكتوبر 2000، ص 28.

[2] هايل ودعان الدعجة، **ظاهرة العدوى- المنطقة العربية نموذجا-** أنظر الموقع الإلكتروني: www.annonews.net/pruit-aspx ، تاريخ الإطلاع: 2016/05/11 على الساعة 20:40

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمثلت في غضب واحتجاج الشعب المصري على الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها وكذلك الاقتصادية بالإضافة إلى الأوضاع السياسية السيئة بحيث استطاعت الثورة في تونس اقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي " **زين العابدين بن علي** " الذي حكم البلاد مدة 23 سنة ، وأظهرت هذه الثورة حسب رأيي على قوة الشعب في تغيير الأنظمة المتسلطة والمستبدة ، وتحقيق تطلعاته فأضاءت بذلك الأمل لدى الشعب العربي عامة وقد أطلق بعض علماء الاجتماع والكتاب والصحفيين على الحوادث المتكررة في الوطن العربي التي تمثلت في حرق بعض الناس المحتجين أنفسهم وذلك من خلال ظاهرة البطالة التي يعيشونها وأوضاعهم السيئة ، حيث ظهرت العدوى والتي سرعان ما انتشرت في عدة دول عربية في كل من ليبيا تمثلت في الإطاحة بنظام الرئيس " **معمر القذافي** " ثم مصر خلع "**مبارك**" ثم سوريا حاليا التي مازالت تعيش الحروب ودخول الإرهاب فيها التي يتمركز في عدة مدن فيها ، وانتقلت أيضا إلى اليمن والبحرين ولهذا نقول بأن عامل العدوى والانتشار له دور كبير وفعال في عملية التحول الديمقراطي لمصر.[1]

ولقد شهدت دولة مصر موجات متصاعدة من الاحتجاجات و شملت شرائح اجتماعية مختلفة ، و انحصرت ثقافة الاحتجاج الاجتماعي و السياسي عادة من الطلاب و العمال و يمكن القول بأن مصر عرفت نمطين من الاحتجاجات : احتجاجات سياسية و اجتماعية كتأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية " عام 2004 التي لا يمكن إنكار أن تأسيسها كان له أثر واضح في رفع سقف المطالب و نشر ثقافة الإحتجاج. [2]

كما أن مصر شهدت موجة ثالثة أو ما نسميه بالجيل الثاني من الإحتجاجات التي كانت هذه المرة احتجاجات الشارع في ميدان العمل ن وبكل الوسائل المختلفة للتعبير عن المطالب المختلفة التي أصبحت أكثر من ضروري مع تنامي خصخصة القطاع العام و الخدمات الاجتماعية مثل الصحة و التعليم...الخ و تأسس الجيل الثالث أي الاحتجاج الاجتماعي المتمثل في فكرة الإضراب العام .[3]

إن الحركة الاحتجاجية و المصرية يمكننا تسميتها " **بالاحتجاج الثوروي**" الذي يهدف إلى إعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي برمته وينطبق هذا على ما حدث يوم 25 جانفي 2011 حيث قام المصريين بمظاهرات احتجاجية ومسيرات تطالب بالتغيير ، وذلك بمشاركة الآلاف من

---

[1] عبد النور ناجي ، **الحركات الاجتماعية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 387 ، ماي .2011 ، ص 131

[2] عمر الشوبكي ،**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ، مصر ، لبنان المغرب ، البحرين** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 384 ، فبراير 2011 ، ص ص ، 104 -105

[3] المرجع نفسه ، ص 105 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصريين في القاهرة وعدد من المحافظات الأخرى وذلك استجابة لدعوات نشطاء على موقع التواصل الاجتماعي في شبكة الانترنت التي تعتبر وسيلة اتصال بين الأفراد[1].

ثانيا: دور ثورة المعلومات والاتصالات

إن الإعلام أي ثورة المعلومات والاتصالات أثر بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة على عملية التحول الديمقراطي في مصر وذلك من خلال عدة مسالك منها أن هذه الثورة سمحت بتعدد مصادر المعلومات واحتكار النظام الحاكم والذي كان يمثل احد المرتكزات الرئيسية لهم كما تساهم هذه الثورة بنشر أفكار وقيم الديمقراطية عبر الحدود للدول وسمحت للشعب المصري المحكوم بنظام تسلطي بالاطلاع على تجارب ونظالات الشعوب الأخرى من أجل الديمقراطية .[2]

كما لعبت تكنولوجيا الاتصالات دورا هاما في الدعوة للثورة المصرية خاصة الشبكة العنكبوتية ويأتي دورها من خلال موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" الذي استغله النشطاء السياسيون في مصر للتواصل مع بعضهم البعض وطرح ونشر أفكارهم ، ومن ثم جاءت الدعوة إلى تظاهرة قوية في 25 يناير 2011 بالإضافة إلى أجهزة الإعلام التي ساهمت في صناعة الأحداث ، بحيث قامت بتغطية شاملة للثورة المصرية على الرغم من أن دور الفضائيات وشبكات التواصل ما كان إلا عاملا مساعدا في ثورة مصر ، فالثورة كانت نتائج الجدل السياسي الاجتماعي والظروف الضاغطة قبل الثورة .[3]

لقد سعت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العديد من مؤسساتها الإعلامية إلى تصدير مفاهيم معينة تخدم مصالحها التي تنادي بالديمقراطية وشعاراتها الرامية إلى إحداث تغييرات في المنطقة العربية على مستوى السياسي و الاجتماعي وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 ومن هنا نرى بأن أغلب المحطات العربية هي تابعة لمؤسسات إعلامية عالمية تجارية ذات رؤوس أموال أمريكية وعلى سبيل المثال: مركز تلفزيون الشرق الأوسط (mbc) في إمارة دبي هي تحت إدارة وإشراف شركة أمريكية وصاحبها هو اليهودي الأمريكي "**بان روبرستون**" [4].

ومن أهم الأمثلة التي جسدت مدى انحياز الإعلام الأمريكي في إقناع الشعوب بإنسانية ومشروعية قرارات الإدارة الأمريكية نجد ما قاله الصحفي الأمريكي " **هواردزن**" الذي يعتبر من بين المعارضين للاحتلال الأمريكي على العراق عام 2003، والذي يقول بصدد هذا الاحتلال لقد

---

[1] خالد كاظم أبو دوح،25 **يناير في مصر ، محاولة الفهم السوسيولوجي**، مجلة المستقبل العربي ، العدد 387 ، ماي 2011 ، ص 127.

[2] عوني فرسح ، **مصر بين الثورتين** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 395 ، يناير 2012 ، ص 210.

[3] عمر مرزوقي ، المرجع السابق ، ص 66.

[4] أحمد سليم عبدالله ، المرجع السابق ، ص ص62 – 63.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شاهدنا كلنا الحرب كما لو كانت مجرد مواجهة عسكرية لم تكن كذلك تخاض إلى جانبها حرب إعلامية مخطط لها بعناية ومسيطر عليها بإحكام ومنفذة على أكمل وجه ، لم تكن تلك الحرب الإعلامية الأخرى ، في غالبيتها مغطاة أو موضحة بشكل تام بالرغم من أنها كانت أمامنا بالضبط[1].

وبصفة عامة فان تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على التحول الديمقراطي في مصر يتعين النظر إليه في ضوء وارتفاع معدل الأمية في المجتمع المصري ومحدودية نسبة الذين يتعاملون مع مظاهرة ثورة المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الانترنت بإجمالي عدد السكان ولكن هذا لا ينفي حقيقة أن تأثير هذه الثورة يتزايد مع مرور الوقت وبالأخص الدور الكبير والفعال للإعلام وما ينجم عنه من تأثيراته على التحول الديمقراطي في مصر.[2]

[1] المرجع نفسه، ص ص 62 – 63.

[2] عمر مرزوقي ، المرجع السابق ، ص 267 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة:

وكخلاصة للفصل الثالث بدراستنا للبيئة الداخلية والخارجية لتطور عملية التحول الديمقراطي في مصر نجد بأنه لا تزال عملية التحول الديمقراطي في مراحلها الأولى ،ويمكن أن تتعرض للانتكاس ما لم يتم توفير الشروط والمتطلبات اللازمة التي تقوم بتدعيم هذه العملية وهذا يرتبط بالقدرة على تجديد النظام السياسي ، وذلك من خلال تحقيق إصلاح سياسي ديمقراطي حقيقي بصورة سليمة وواضحة ، ويشمل الأطر القانونية والدستورية والمؤسسية والإدارية للنظام السياسي ، ولا يمكن تحقيق هذا الإصلاح السياسي الديمقراطي دون تدعيم القوى السياسية والاجتماعية المؤمنة بالديمقراطية والمستعدة لنشر قيمها والتبشير بها ، فضلا عن العمل من اجل تطبيق المشروع الديمقراطي وقيام النخب المثقفة وبعض التنظيمات من المجتمع المدني بدور كبير في نشر قيم الديمقراطية على الصعيد الاجتماعي وهذا ما يؤدي بتحويل الديمقراطية من قضية نخبة إلى قضية مجتمع ، ويرتبط بما سبق أيضا القدرة على تطور السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفعالة لعدم وجود مشاكل في هذه الجوانب لتفعيل عملية التطور الديمقراطي ومن دون ذلك فإن البديل هو استمرار النزاعات والصراعات والتوتر بين المجتمع والسلطة الحاكمة وعدم وجود الاستقرار وزيادة حالة الاحتقان السياسي وهذا يقود في نهاية المطاف بالدولة المصرية إلى انتكاس هذه التجربة ، ولعلى فترة حكم الرئيس " السيسي " تكون كبداية لعملية الإصلاح السياسي في مصر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة:

نستخلص من خلال مختلف المتغيرات التي تم حصرها في تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي والإصلاحات السياسية وأهم المشاريع الأمريكية في الوطن العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، يمكننا أن نصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الأساسية والمتمثلة حول طبيعة التحول الديمقراطي الذي عرفته مصر ، والتي تكون بمثابة إجابات عن الإشكالية التي تم طرحها في مقدمة الدراسة.

حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مبادرات ومشاريع إصلاحية في الوطن العربي عموما ومصر خصوصا كوسيلة للوصول إلى أهداف إستراتيجية و التلاعب بالمجتمعات العربية فكان لهذه المبادرات والمشاريع دورا كبيرا وفعالا في المنطقة العربية بهدف نشر الديمقراطية والحرية حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على المسرح الدولي، وتعزيز دورها، كونها باتت القطب الأبرز في النظام الدولي ، حيث انهالت الأفكار و الأطروحات و المبادرات الأمريكية لإجراء إصلاح شامل ، وتحول ديمقراطي في الوطن العربي بالإضافة إلى تأثر دولة مصر بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قام به الرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش الابن " في منطقة الشرق الأوسط فقام بسياسة ضرب الأنظمة من الداخل التي يهدف من خلالها إلى وجود انتفاضات وقوات شعبية في الدول العربية نتيجة لما تعانيه هذه الدول من عدة مشاكل كعدم احترام حقوق الإنسان و الحرية وانتشار ظاهرة الإرهاب وغياب الديمقراطية في المنطقة العربية ، بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط ، وحتى يمكن وصف النظام الحاكم بأنه ديمقراطي في دولة ما، ينبغي أن يتميز بما يلي :

- حق المواطن في العدل و المساواة.
- الحق في اختيار من يحكم في جميع المستويات، والحق في مراقبته، محاسبته، وعزله.
- تنظيم المجتمع على أسس قانونية أي وجود دستور ديمقراطي.
- الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية).
- التداول على السلطة سلميا من خلال انتخابات عامة ونزيهة.

ومن هنا نشير بأن هذه المقومات الفكرية والتنظيمية ، هي العناصر التي تتطلبها عملية التحول الديمقراطي ، وهذا بحكم أنها تهيأ البيئة الملائمة للديمقراطية وتعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي.

وعليه فإن جذور الفكر الديمقراطي بدأت تتبلور في الوطن العربي منذ نهاية الفترة الاستعمارية وبداية المرحلة الانتقالية ، إلا أن تجربة التحول الديمقراطي في الوطن العربي عموما ومصر خصوصا تعاني مجموعة من المعوقات التي تعرقل عملية التحول الديمقراطي تتمثل: في المعوقات السياسية ، المعوقات الاجتماعية والمعوقات الاقتصادية ، ومن جهة أخرى فإن عملية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التحول الديمقراطي تتحكم بها عوامل داخلية وخارجية وهذا ما نستخلصه من خلال التجربة الديمقراطية التي عاشتها مصر.

1- **العوامل الداخلية**:

- دور الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- نمو الثقافة السياسية الديمقراطية نتيجة انتشار التعليم.
- اتساع فجوة الاختلاف بين الطبقات الاجتماعية مما يستحيل الجمع بينهما داخل تنظيم سياسي واحد.
- ظهور العديد من التنظيمات السياسية السرية.
- ظهور عدة حركات انفصالية تطالب بتغيير النظام الحاكم.

2- **العوامل الخارجية** :

- تأثر مصر بالمشروع الأمريكي أي مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي كان هدفه المعلن نشر الديمقراطية في دولة مصر، أما الهدف الخفي هو حصول الولايات المتحدة الأمريكية على تنازلات اقتصادية وحماية مصالحها في المنطقة.
- دخول مصر في المنظمات العالمية والاتفاقيات الدولية .
- المديونية نتيجة الضعف الاقتصادي ما أدى بدولة مصر إلى اللجوء إلي النقد الدولي .
- دور التكنولوجيا والاتصالات في ثورة 25 جانفي 2011

وكنتيجة لهذه العوامل الداخلية و الخارجية التي مهدت للثورة الجديدة سميت بثورة 25 جانفي 2011 والتي من خلالها خرج الشعب المصري إلى الشوارع منددا عن الأوضاع التي يعيشها، وبالتالي يمكن أن نعتبر أن هذه الثورة هي المسار الذي اختاره الشعب للتخلص من استبداد نظام الحكم والتوجه نحو الديمقراطية .

وفي الأخير، لكي تحقق هذه الانتفاضة الشعبية التي قام بها الشعب المصري الأهداف المرجوة منها لابد أن يكون هناك:

1. **إصلاح المؤسسات المالية**: وذلك من خلال إصلاح المؤسسة التشريعية وتفعيل دورها التمثيلي و التشريعي مع إصلاح الإدارات العامة و الخدمات المدنية والسلطة القضائية .
2. **الإصلاح الدستوري**: إن الدستور هو القانون الأعلى والأساسي للدول فلا يجوز أن تتناقض مواده مع النظام السياسي وذلك من خلال تعديل المواد التي تتعارض مع المطالب الديمقراطية إضافة إلى الفصل بين السلطات.
3. **وجود نخبة وطنية تبني منهج الإصلاح الحقيقي**: إن النخبة السياسية التي هي قيادات من داخل النظام السياسي نفسه وتكون قادرة على فتح باب التداول على السلطة والقضاء على فكرة أن الدولة إرث شخصي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4. **بناء مجتمع مدني قوي ومستقل**: إن مؤسسات المجتمع المدني تمثل مجال لتنظيم الحياة الاجتماعية التي تنمو مستقلة عن السلطة وهي بمثابة كيان وسيط بين الشعب والنظام السياسي ، و عليه يبقى التفاوض وسيلة أساسية تجمع بين مختلف القوى السياسية بما فيها الحكومة و المعارضة ، وقوى المجتمع المدني على شروط الانتقال الديمقراطي كما يجب على الإعلام يؤدي دوره في نشر الثقافة الديمقراطية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملاحق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 01

أعضاء الحكومة:

الوزير	الوزارة
محمد حسني مبارك	رئيس الوزراء
أحمد فؤاد محيي الدين	نائب أول لرئيس الوزراء
فكري مكرم عبيد	نائب رئيس الوزراء لشئون مجلسي الشعب والشورى
كمال حسن علي	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
أحمد عز الدين هلال	نائب رئيس الوزراء للإنتاج ووزير البترول
محمد نبوي إسماعيل	نائب رئيس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية
عبد الرزاق عبد المجيد	نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير التخطيط والمالية والاقتصاد
محمد عبد الحليم أبو غزالة	الدفاع والإنتاج الحربي
أبرت برسوم سلامة	الدولة
مصطفى كمال حلمي	الدولة للتعليم والبحث العلمي
آمال عثمان	التأمينات الاجتماعية والدولة للشئون الاجتماعية
حسب الله الكفراوي	التعمير والإسكان واستصلاح الأراضي
بطرس بطرس غالي	الدولة للشئون الخارجية
سعد محمد أحمد	الدولة للقوى العاملة والتدريب
محمود محمد داوود	الدولة للزراعة والأمن الغذائي
سليمان متولي سليمان	النقل والمواصلات والنقل البحري
محمد عبد الهادي سماحة	الري والدولة لشئون السودان
عبد الآخر عمر عبد	الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الآخر	
علي جمال الناظر	السياحة والطيران
ممدوح كمال جبر	الدولة للصحة
محمد طه زكي	الصناعة والثروة المعدنية
محمد ماهر أباظة	الكهرباء
أحمد نوح	التموين والتجارة الداخلية
جمال السيد إبراهيم	الدولة للإنتاج الحربي
زكريا البري	الدولة للأوقاف
فؤاد كمال حسين	الدولة للمالية
سليمان نور الدين	الدولة للاقتصاد
سعد الشربيني	الدولة للتنمية الشعبية
أحمد سمير سامي	العدل
محمد رشوان محمود	الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى
محمد عبد الحميد رضوان	الدولة للثقافة
مختار حسن هاني	الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى

المصدر: وزارة حسني مبارك انظر الموقع الالكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki/الوزارة_حسني_مبارك، 20:16-2016/5/10

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 02

رؤساء وزراء في عهد مبارك

وزارة	من	إلى
أحمد شفيق	29يناير 2011	3مارس 2011
أحمد نظيف	يوليو 2004	29يناير 2011
عاطف عبيد	10أكتوبر 1999	9يوليو 2004
كمال الجنزوري	4يناير 1996	5أكتوبر 1999
عاطف محمد صدقي	11نوفمبر 1986	2يناير 1996
علي لطفي محمود	5سبتمبر 1985	9نوفمبر 1986
كمال حسن علي	5يونيو 1984	4سبتمبر 1985
أحمد فؤاد محيي الدين	3يناير 1982	5يونيو 1984
محمد حسني مبارك	6أكتوبر 1981	3يناير 1982

رؤساء وزراء في عهد مبارك: أنظر الموقع الإكتروني :https://ar.wikipedia.org/wiki

تاريخ الإطلاع : 2016/5/10على الساعة 19:40

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 03

فيما يلي نص كلمة الرئيس المصري حسني مبارك للشعب مساء الخميس 10 فبراير 2011:

"بسم الله الرحمن الرحيم... الإخوة المواطنون، الأبناء شباب مصر وشاباتها، أتوجه بحديثي اليوم لشباب مصر بميدان التحرير وعلى اتساع أرضها، أتوجه إليكم جميعا بحديث من القلب، حديث الأب لأبنائه وبناته... أقول لكم إنني أعتز بكم رمزا لجيل مصري جديد يدعو إلى التغيير إلى الأفضل ويتمسك به ويحلم بالمستقبل ويصنعه.

أقول لكم قبل كل شيء، إن دماء شهدائكم وجرحاكم لن تضيع هدرا، وأؤكد أنني لن أتهاون في معاقبة المتسببين بها بكل الشدة والحسم، وسأحاسب الذين أجرموا في حق شبابنا بأقصى ما تقرره أحكام القانون من عقوبات رادعة.

وأقول لعائلات هؤلاء الضحايا الأبرياء: إنني تألمت كل الألم من أجلهم مثلما تألمتم، وأوجع قلبي كما أوجع قلوبكم.

أقول لكم إن استجابتي لصوتكم ورسالتكم ومطالبكم هو التزام لا رجعة فيه، وإنني عازم كل العزم على الوفاء بما تعهدت به بكل الجدية والصدق، وحريص كل الحرص على تنفيذه دون ارتداد أو عودة للوراء.

إن هذا الالتزام ينطلق من اقتناع أكيد بصدق ونقاء نواياكم وتحرككم، وأن مطالبكم هي مطالب عادلة ومشروعة، فالأخطاء واردة في أي نظام سياسي وفي أي دولة، ولكن المهم هو الاعتراف بها وتصحيحها في أسرع وقت ومحاسبة مرتكبيها.

وأقول لكم إنني كرئيس للجمهورية لا أجد حرجا أو غضاضة أبدا في الاستماع لشباب بلادي والتجاوب معه، لكن الحرج كل الحرج، والعيب كل العيب، وما لم ولن أقبله أبدا.. أن أستمع لإملاءات أجنبية تأتي من الخارج، أيا كان مصدرها وأيا كانت ذرائعها أو مبرراتها.

الأبناء شباب مصر، الإخوة المواطنون.. لقد أعلنت بعبارات لا تحتمل الجدل أو التأويل عدم ترشحي للانتخابات الرئاسية المقبلة، مكتفيا بما قدمته من عطاء للوطن لأكثر من 60 عاما في سنوات الحرب والسلام.. أعلنت تمسكي بذلك، وأعلنت تمسكا مماثلا وبذات القدر بالمضي في النهوض بمسؤوليتي في حماية الدستور ومصالح الشعب حتى يتم تسليم السلطة والمسؤولية لمن يختاره الناخبون في شهر سبتمبر المقبل، في انتخابات حرة ونزيهة توفر لها ضمانات الحرية والنزاهة.. ذلك هو القسم الذي أقسمته أمام الله والوطن، وسوف أحافظ عليه حتى نبلغ بمصر وشعبها بر الأمان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد طرحتُ رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة، ولتحقيق ما دعا إليه الشباب والمواطنون، بما يحترم الشرعية الدستورية ولا يقوضها، وعلى نحو يحقق استقرار مجتمعنا ومطالب أبنائه، ويطرح في ذات الوقت إطارا متفقا عليه للانتقال السلمي للسلطة من خلال حوار مسؤول بين كافة قوى المجتمع وبأقصى قدر من الصدق والشفافية.

طرحتُ هذه الرؤية ملتزما بمسؤوليتي في الخروج بالوطن من هذه الأوقات العصيبة، وأتابع المضي في تحقيقها أولا بأول، بل ساعة بساعة، متطلعا لدعم ومساندة كل حريص على مصر وشعبها كي ننجح في تحويلها لواقع ملموس، وفق توافق وطني عريض ومتسع القاعدة، تسهر على ضمان تنفيذه قواتنا المسلحة الباسلة.

لقد بدأنا بالفعل حوارا وطنيا بناء يضم شباب مصر الذين قادوا الدعوة إلى التغيير وكافة القوى السياسية، ولقد أسفر هذا الحوار عن توافق مبدئي في الآراء والمواقف يضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة، ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه، إلى خريطة طريق واضحة وبجدول زمني محدد تمضي يوما بعد يوم على طريق الانتقال السلمي للسلطة من الآن وحتى سبتمبر المقبل.

إن هذا الحوار الوطني قد تلاقى حول تشكيل لجنة دستورية تتولى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور وما تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما تلاقى حول تشكيل لجنة للمتابعة تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهدتُ به أمام الشعب. ولقد حرصت على أن يأتي تشكيل كلتا اللجنتين من الشخصيات المصرية المشهود لها بالاستقلال والتجرد، ومن فقهاء القانون الدستوري ورجال القضاء.

وفضلا عن ذلك فإنني إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر في أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن، أصدرت تعليماتي بسرعة الانتهاء من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضي، وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة .

ولقد تلقيت أمس التقرير الأول بالتعديلات الدستورية ذات الأولوية المقترحة من اللجنة التي شكلتها من رجال القضاء وفقهاء القانون لدراسة التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة.

وإنني تجاوبا مع ما تضمنه تقرير اللجنة من مقترحات، ومقتضى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وفقا للمادة 189 من الدستور، فقد تقدمت اليوم بطلب تعديل ست مواد دستورية هي المواد 76 و77 و88 و93 و189، فضلا عن إلغاء المادة 179 من الدستور، مع تأكيد الاستعداد للتقدم في وقت لاحق بطلب تعديل المواد التي تنتهي إليها هذه اللجنة الدستورية وفق ما تراه من الدواعي والمبررات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتستهدف هذه التعديلات ذات الأولوية تيسير شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، واعتماد عدد محدد لمدد الرئاسة تحقيقا لتداول السلطة، وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات ضمانا لحريتها ونزاهتها، كما تؤكد اختصاص القضاء وحده بالفصل في صحة وعضوية أعضاء البرلمان، وتعدل شروط وإجراءات طلب تعديل الدستور.

أما الاقتراح بإلغاء المادة 179 من الدستور فإنه يستهدف تحقيق التوازن المطلوب بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب وضمان احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، بما يفتح الباب أمام إيقاف العمل بقانون الطوارئ فور استعادة الهدوء والاستقرار وتوافر الظروف المواتية لرفع حالة الطوارئ.

الإخوة المواطنون.. إن الأولوية الآن هي استعادة الثقة بين المصريين بعضهم البعض، والثقة في اقتصادنا وسمعتنا الدولية، والثقة في أن التغيير والتحول الذي بدأناه لا ارتداد عنه أو رجعة فيه.

إن مصر تجتاز أوقاتا صعبة لا يصح أن نسمح باستمرارها فيزداد ما ألحقته بنا وباقتصادنا من أضرار وخسائر يوما بعد يوم، وينتهي بمصر الأمر إلى أوضاع يصبح معها الشباب الذين دعوا إلى التغيير والإصلاح أول المتضررين منها.

إن اللحظة الراهنة ليست متعلقة بشخصي، ليست متعلقة بحسني مبارك، وإنما بات الأمر متعلقا بمصر في حاضرها ومستقبل أبنائها.

إن المصريين جميعا في خندق واحد الآن، وعلينا أن نواصل الحوار الوطني الذي بدأناه بروح الفريق وليس الفرقاء، وبعيدا عن الخلاف والتناحر، كي تتجاوز مصر أزمتها الراهنة، ولنعيد لاقتصادنا الثقة فيه، ولمواطنينا الاطمئنان والأمان، وللشارع المصري حياته اليومية الطبيعية.

لقد كنت شابا مثل شباب مصر الآن، عندما تعلمت شرف العسكرية المصرية والولاء للوطن والتضحية من أجله.. أفنيت عمري دفاعا عن أرضه وسيادته، شهدت حروبه بهزائمها وانتصاراتها، عشت أيام الانكسار والاحتلال وأيام العبور والنصر والتحرير.. أسعد أيام حياتي يوم رفعت علم مصر فوق سيناء، واجهت الموت مرات عديدة طيارا وفي أديس أبابا وغير ذلك كثير، لم أخضع يوما لضغوط أجنبية أو إملاءات، حافظت على السلام، عملت من أجل أمن مصر واستقرارها، اجتهدت من أجل نهضتها، لم أسع يوما لسلطة أو شعبية زائفة.. أثق أن الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب يعرفون من هو حسني مبارك، ويحز في نفسي ما ألاقيه اليوم من بعض بني وطني.

وعلى أية حال، فإنني إذ أعي خطورة المفترق الصعب الحالي، واقتناعا من جانبي بأن مصر تجتاز لحظة فارقة في تاريخها تفرض علينا جميعا تغليب المصلحة العليا للوطن، وأن نضع مصر أولا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فوق أي اعتبار وكل اعتبار آخر، فقد رأيتُ تفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور.

إنني أعلم علم اليقين أن مصر ستتجاوز أزمتها ولن تنكسر إرادة شعبها، ستقف على أقدامها من جديد بصدق وإخلاص أبنائها كل أبنائها، وسترد كيد الكائدين وشماتة الشامتين .

سنثبت نحن المصريين قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب بالحوار المتحضر والواعي، سنثبت أننا لسنا أتباعا لأحد، ولا نأخذ تعليمات من أحد، وأن أحدا لا يصنع لنا قراراتنا سوى نبض الشارع ومطالب أبناء الوطن.

سنثبت ذلك بروح وعزم المصريين، وبوحدة وتماسك هذا الشعب، وبتمسكنا بعزة مصر وكرامتها وهويتها الفريدة والخالدة، فهي أساس وجودنا وجوهره لأكثر من سبعة آلاف عام.

ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر وشعبها، ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر ودام شعبها، ستعيش في كل واحد من فلاحينا وعمالنا ومثقفينا، ستبقى في قلوب شيوخنا وشبابنا وأطفالنا، مسلميهم وأقباطهم، وفي عقول وضمائر من لم يولد بعد من أبنائنا.

أقول من جديد.. إنني عشت من أجل هذا الوطن حافظا لمسؤوليته وأمانته، وستظل مصر هي الباقية فوق الأشخاص وفوق الجميع."

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/10/%D9%86%D8%B5-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A

المصدر : **نص_خطاب_مبارك_للشعب_المصري يوم** 2011/02/10 **أنظر الموقع الإكتروني** :

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/10/

تاريخ الإطلاع:2016/5/10**على الساعة** 20:00

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 04

بيان تنحي مبارك عن الحكم:

في السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011، أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي مبارك عن منصبه وكان هذا نصه:

«بسم الله الرحمن الرحيم أيها المواطنون في ظل هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. والله الموفق والمستعان».

جاء توقيت إذاعة البيان، مع استمرار تدفق الملايين من الناس في شوارع القاهرة خاصةً في ميدان التحرير ومختلف المحافظات المصرية، وما هي إلا لحظات حتي عمت الفرحة الجميع، وهتفت النساء بالزغاريد. وقد أدي تنحي مبارك عن الحكم إلى تجميد أرصدة بعض الوزراء وكبار المسئولين وبعض رجال الأعمال ومن أهمهم حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق، وزهير جرانه وزير السياحة الأسبق، ومحمد المغربي وزير الإسكان الأسبق، واحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني، وعدد من كبار رجال الأعمال، واحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق، أيضاً نظمت محاكمات للرئيس السابق مبارك ونجليه والعديد من قيادات الشرطة علي خلفية قتل المتظاهرين إبان الثورة، انتهت بصدور الحكم بالحبس المؤبد لمبارك ووزير داخليته حبيب العادلي، وبراءة باقي المتهمين الذين استمر حبس بعضهم علي ذمة تحقيقات في قضايا فساد والاستيلاء علي المال العام بينهم نجلي مبارك.

المصدر : **بيان تنحي مبارك عن الحكم 11 فبراير 2011 أنظر الموقع الإلكتروني** :

10http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julythree.ht

تاريخ الإطلاع:2016/5/10**على الساعة** 19:02

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 05

الشرق الأوسط.. وقد بات جديدا كما أرادته أميركا

"

المصدر : **الشرق الأوسط.. وقد بات جديدا كما أرادته أميركا أنظر الموقع الالكتروني:**

http://janoubia.com

تاريخ الإطلاع:2016/5/10على الساعة 23:20

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 06:

نص خطاب الرئيس الأميركي جورج بوش

هنا ترجمة كاملة لخطاب الرئيس الأميركي جورج بوش الذي ألقاه في السباع عشر من آذار/مارس 2003وأنذر فيه الرئيس العراقي صدام حسين وأبناءه مهلة 48 ساعة لمغادرة العراق أو مواجهة الحرب .

مواطني الأعزاء. بلغت الأيام الأخيرة للقرار. منذ أكثر من عقد من الزمن بذلت الولايات المتحدة ودولا أخرى جهودا صبورة ومشرفة لنزع أسلحة العراق من دون حرب. ذلك النظام تعهد بكشف وتدمير جميع أسلحته للدمار الشامل كشرط لإنهاء حرب الخليج الفارسي للعام 1991 .

ومنذ ذلك الحين، انخرط العالم خلال 12 عاما في العمل الدبلوماسي وقد أصدرنا أكثر من 10 قرارات في مجلس الأمن الدولي وأرسلنا مئات المفتشين عن الأسلحة لمراقبة نزع أسلحة العراق. لكن حسن نيتنا لم يلق تجاوبا .

استغل النظام العراقي الدبلوماسية لكسب الوقت والامتياز وقد تحدى قرارات مجلس الأمن التي تطالب بنزع كامل للتسلح. طوال الأعوام تعرض مفتشو الأمم المتحدة للتهديدات من قبل المسؤولين العراقيين وقد فشلت الجهود السلمية لنزع أسلحة النظام العراقي مجددا ومجددا لأننا لم نكن نتعامل مع مسالمين. أما معلومات الاستخبارات التي جمعت من قبل هذه الحكومة الأميركية وغيرها من الحكومات فإنها لم تترك أي شك في أن النظام العراقي يواصل امتلاك وإنتاج بعض من أشد الأسلحة فتكا .

وقد استخدم هذا النظام بالفعل أسلحة دمار شامل ضد جيران العراق وضد شعب العراق. لهذا النظام تاريخ من العدوان في الشرق الأوسط والعداء لأميركا وأصدقائها وقد ساعد ودرب وآوى إرهابيين بمن فيهم فاعلون في القاعدة. الخطر واضح، إن استخدام أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو في يوم ما نووية يجري الحصول عليها بمساعدة العراق يعني أن إرهابيين قد حققوا طموحاتهم المعلنة وقتلوا آلافا أو مئات الآلاف من الناس الأبرياء في بلادنا وفي سواها. إن الولايات المتحدة ودولا أخرى لم تفعل شيئا يستدعي هذا التهديد لكننا سنفعل كل ما في وسعنا لهزيمته. وبدلا من الانحدار نحو المأساة سنحدد مسارا نحو السلام قبل أن يأتي يوم الرعب وقبل أن يصبح العمل متأخرا فإن هذا الخطر ستتم إزالته. إن الولايات المتحدة تتمتع بتفويض لاستخدام القوة لضمان أمنها الوطني. هذا هو واجبي كقائد للقوات المسلحة بحسب القسم الذي أديته والذي أنوي احترامه. إن الكونغرس الأميركي، اعترافا منه بالخطر الذي يتهدد بلادنا، صوت بأغلبية ساحقة العام

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الماضي، بدعم استخدام القوة ضد العراق وقد سعت الولايات المتحدة إلى العمل مع الأمم المتحدة لمواجهة هذا التهديد لأننا أردنا أن نحل هذه المسألة سلميا. نحن نؤمن برسالة الأمم المتحدة. إن أحد دوافع إنشاء الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، هو مواجهة الطغاة العدوانيين بفعالية وبشكل مبكر قبل أن يصبح بإمكانهم مهاجمة الأبرياء وتدمير السلام. في حالة العراق، تصرف مجلس الأمن في مطلع التسعينات وفق القرارين 672 و687 اللذين ما زالا ساريي المفعول. إن الولايات المتحدة مخولة باستخدام القوة لتخليص العراق من أسلحة الدمار الشامل. إنها ليست مسألة تفويض إنها مسألة إرادة. في أيلول الماضي، توجهت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ودعوت أمم العالم للاتحاد وإنهاء هذا الخطر. وفي الثامن من تشرين الثاني الماضي، أقر مجلس الأمن بالإجماع القرار 1441 الذي وجد أن العراق في حالة انتهاك مادي لالتزاماته ولوح بعواقب وخيمة إذا لم ينزع العراق أسلحته بالكامل وبشكل فوري .

اليوم، لا تستطيع أي دولة أن تقول إن العراق نزع أسلحته أو أنه سينزع أسلحته طالما بقي صدام حسين في السلطة. طوال أربعة أشهر ونصف مضت، عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها داخل مجلس الأمن من أجل تلبية مطالب المجلس إلا أن بعض الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أعلنوا أنهم سيستخدمون الفيتو ضد أي قرار يفرض نزع أسلحة العراق. هذه الحكومات تشاركنا تقديرنا للخطر ولكن ليس تصميمنا لمواجهته. غير أن دولا عديدة تتمتع بالتصميم والعزم على العمل ضد هذا التهديد للسلام وهناك الآن تحالف واسع يتشكل لتحقيق هذه المطالب العادلة .

إن مجلس الأمن الدولي لم يتحمل مسؤولياته لذلك فإننا سنتحمل مسؤولياتنا. في الأيام الأخيرة، قامت بعض الحكومات في الشرق الأوسط بدور وقد وجهت رسائل عامة وخاصة تحث الديكتاتور على مغادرة العراق حتى يمكن مواصلة عملية نزع السلاح سلميا لكنه رفض حتى الآن. إن هذه العقود من الوحشية بلغت نهايتها. إن صدام حسين وأبناءه يجب أن يغادروا العراق خلال 48 ساعة. إن رفضهم القيام بذلك سيؤدي إلى نزاع عسكري يبدأ في وقت نختاره نحن. على جميع الأجانب بمن فيهم الصحافيون والمفتشون أن يغادروا العراق فورا .

إن عراقيين كثيرين يمكن أن يستمعوا إلى الليلة عبر بث إذاعي مترجم ولدي رسالة لهم: إذا كان علينا أن نبدأ حملة عسكرية فإنها ستكون موجهة ضد أولئك الخارجين عن القانون الذين يحكمون بلدكم ولن تكون موجهة ضدكم. وعندما يستبعد تحالفنا قوتهم فإننا سنقدم الغذاء والدواء لمن يحتاج، سندمر هيكل الإرهاب، سنساعدكم على بناء عراق جديد مزدهر وحر وفي عراق حر لن تكون هناك حروب عدوانية ضد جيرانكم. لن تكون هناك مصانع للسموم لن تكون هناك إعدامات لمنشقين لن تكون هناك غرف تعذيب أو اغتصاب. الطاغية سيرحل قريبا إن يوم تحرركم قريب .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تأخر الوقت على صدام حسين للبقاء في السلطة لكنه لم يتأخر على الجيش العراقي للعمل بشرف وحماية بلدكم من خلال السماح بدخول سلمي لقوات التحالف من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل. إن قواتنا ستعطي الوحدات العسكرية العراقية تعليمات بالخطوات التي يمكن أن تتخذها لتجنب تعرضها للهجوم أو التدمير. إنني أدعو كل عضو في الجيش العراقي والاستخبارات إلى عدم القتال من أجل نظام يحتضر ولا يستحق التضحية وعلى جميع العسكريين والمدنيين العراقيين أن يستمعوا جيدا إلى هذا الإنذار. في أي نزاع سيعتمد مصيركم على أفعالكم. لا تدمروا آبار النفط، مصدر الثروة التي تخص الشعب العراقي، لا تستجيبوا لأي أمر باستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد أي كان بما في ذلك الشعب العراقي. جرائم الحرب ستخضع للمحاكمة ومجرمو الحرب سيعاقبون. ولن ينفع القول "إنني كنت أنفذ الأوامر" .

إذا اختار صدام حسين المواجهة فإن الشعب الأميركي يجب أن يدرك أنه تم اتخاذ كل إجراء من أجل تجنب الحرب. سيتم اتخاذ كل إجراء من أجل النصر بها. إن الأميركيين يدركون تكاليف الحرب لأنه سبق لهم أن دفعوها. ليس هناك شيء مؤكد في الحرب سوى التضحية لذلك فإن السبيل الوحيد للحد من الأذى وامتداد الحرب هو في استخدام القوة الكاملة لجيشنا ونحن مستعدون للقيام بذلك. إذا حاول صدام حسين التمسك بالسلطة فإنه سيبقى عدوا قاتلا. في حالة اليأس فإنه والمجموعات الإرهابية يمكن أن يحاولوا تنفيذ عمليات إرهابية ضد الشعب الأميركي وضد أصدقائنا. هذه الهجمات ليست حتمية لكنها ممكنة وهذا الواقع يثبت أننا لا نستطيع العيش تحت تهديد الإرهاب .

إن الخطر الذي يتهدد أميركا والعالم سيزول في اللحظة التي يتم فيها نزع أسلحة صدام حسين. أن حكومتنا تراقب بحذر عال هذه الأخطار. بينما نستعد لتأكيد النصر في العراق. أننا نتخذ إجراءات إضافية لحماية وطننا. في الأيام الأخيرة طردت السلطات الأميركية من البلاد أفرادا محددين على صلة بالاستخبارات العراقية. ومن بين الإجراءات الأخرى أصدرت توجيهات بخطوات أمنية إضافية في مطاراتنا وزدنا دوريات حرس السواحل في الموانئ الأساسية .

إن وزارة الأمن الداخلي تعمل بشكل وثيق مع حكام الولايات لزيادة الحراس المسلحين في المؤسسات الحساسة عبر أميركا. إذا ما حاول الأعداء ضرب بلدنا فإنهم يحاولون جذب انتباهنا بالرعب للتأثير على معنوياتنا بالخوف وهم سيفشلون في ذلك. أن أي عمل منهم لن يحرف المسيرة أو يهز تصميم هذا البلد. نحن شعب مسالم لكننا لسنا شعبا هشا. ولن يهزنا القتلة والسفاحون. إذا ما تجرأ العدو على ضربنا فانه مع كل من يساعده سيواجه نتائج مخيفة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إننا نعمل الآن لان مخاطر عدم العمل ستكون أكبر كثيرا. خلال سنة أو خمس سنوات، فان قدرة العراق على إلحاق الأذى بكل الدول الحرة ستتضاعف عدة مرات. مع هذه القدرات، فان صدام حسين وحلفاءه الإرهابيين يمكن أن يختاروا لحظة النزاع المميت عندما يكونون أقوى. اخترنا أن نواجه هذا الخطر الآن عندما يبرز قبل أن يظهر فجأة في أجوائنا ومدننا. إن قضية السلام تتطلب من كل الدول الحرة الاعتراف بالحقائق الجديدة التي لا يمكن إنكارها .

في القرن العشرين، اختار البعض استرضاء الدكتاتوريين القتلة الذين سمح بنمو تهديداتهم لتتحول إلى إبادة وحروب عالمية. في هذا القرن عندما يخطط الأشرار لإرهاب كيميائي وبيولوجي ونووي، فان سياسة الاسترضاء يمكن أن تؤدي إلى دمار لم تشهده الأرض من قبل. أن الإرهابيين والدول الإرهابية لا تكشف عن هذه التهديدات بشعارات حسنة أو إعلانات رسمية. والرد على هكذا أعداء فقط بعد أن يضربوا ليس دفاعا عن النفس، انه انتحار. إن امن العالم يتطلب نزع أسلحة صدام حسين الآن .

وفيما نطبق المطالب العادلة للعالم، فإننا سنحترم أيضا التزامات بلدنا. بخلاف صدام حسين، نحن نعتقد أن الشعب العراقي يستحق وهو مؤهل للحرية الإنسانية، وعندما يرحل الدكتاتور يمكنهم أن يرسوا نموذجا لكل شعوب الشرق الأوسط في دولة يحكمونها بأنفسهم وبسلام .

إن الولايات المتحدة والدول الأخرى ستعمل على دفع الديمقراطية والسلام في المنطقة. ان هدفنا لن يتحقق بين ليلة وضحاها لكنه سيأتي مع الوقت. أن قوة وجاذبية الحرية الإنسانية يمكن أن تحس في كل حياة وكل ارض. والقوة الأعظم للحرية هي في التغلب على الكراهية والعنف وتحويل المواهب الخلاقة لكل رجل و امرأة إلى قضية السلام. هذا هو المستقبل الذي اخترناه".

المصدر : نص-خطاب-الرئيس-الأمريكي-جورج-بوش الابن أنظر الموقع الإلكتروني :
.albawaba.com/ar/http://www
تاريخ الإطلاع: 2016/5/10**على الساعة**23:40

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المصادر
و المراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المصادر

أ)- القرآن الكريم:

1- سورة المائدة، الآيات (30- 31).

2- سورة البقرة، الآية 11.

3- سورة النساء، الآية 128.

4- سورة الأعراف.

5- سورة الحجرات، الآية 09

ب)- السنة النبوية

6- أبي زكرياء يحي بن شرف النبوي الدمشقي الشافعي محي الدين ، شرح الأربعين النبوية في الأحاديث الصحيحة النبوية ،(بيروت : مؤسسة الريان للطباعة و النشر و التوزيع ، طبعة 2 ، 2009).

ثانيا:المراجع

أ- الكتب باللغة العربية:

7. أبو حسن حمزة محمد ، **إ إشكاليات السياسة الخارجية الأمريكية و قضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل النظام السياسي الدولي الراهن** ، (دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 2013)

8. أبو عمود محمد سعد ، **الرأي العام و التحول الديمقراطي** ،(القاهرة : دار الفكر الجامعي ، 2010)

9.أبوعامود محمد سعد ، **التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: دار الشهابي للطباعة والنشر، 2005).

10.آلان سميث جيمس ، **سماسرة الأفكار** ، ترجمة: مجدي عبد الكريم ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، طبعة 1 ، 1994)

11. أمين أحمد ، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** ،(مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، 2012)

12.بحوش عمار ، الديبات محمد محمود ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 1 ، 2004).

13.بلقيس أحمد منصور ، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى** ،(القاهرة :مكتبة مدبولي ، 2004)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

14.جاسم محمد زكريا ، **مفهوم العالمية في تنظيم الدولي المعاصر** ، (لبنان :منشورات الحلي الحقوقية ، طبعة واحد ، 2006) .

15.حسن خضير خضير، **أزمة الديون الخارجية في الدول الإفريقية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، طبعة1 ، 1999) .

16.حسيني أحمد ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2004).

17. الشريف صادق نداء ،**تجليات العولمة على التنمية السياسية** ، (عمان : دار الجهينة للنشر والتوزيع ، 2007)

18. الشطي إسماعيل و غليون برهان ، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،طبعة2 ،2003).

19.شلبي أمين ، **أمريكا و العالم متابعات في السياسة الخارجية الامركية 2000-2005** ، (القاهرة : عالم الكتب ، طبعة 1 ، 2005) .

20.شلق الفضل ، **عودة الاستعمار و الحملة الأمريكية على العرب** ، (بيروت : دار النقاش ، طبعة 1 ، 2004)

21.الشيخ داود عماد صلاح عبد الرزاق ، **الفساد و الإصلاح دراسة** ، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ،2003) .

22.طارق عمر ، **الأوضاع الاجتماعية في مصر وآثارها السياسية على الحكومة و المعارضة**، مقالة عن مركز دمشق الدراسات النظرية و الحقوق المدنية العدد 06، 2008، .

23.طيبي بن علي ، العالم العربي و الألفية الثالثة ، (الجزائر: دار الغرب للنشر و التوزيع ، طبعة 2 ، 2004

24. عبدالله ثناء فؤاد ، **مستقبل الديمقراطية في مصر** ،(لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1997).

25.متروك الفالح ، **المجيتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف** ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000).

26. متيكس هدى ، **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث في اتجاهات حديثة في علم السياسة** ،ترجمة : علي الدين هلال دسوقي ،(القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم والإدارة العامة ، 1999).

27.محمد علي محمد ، **أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث التغير والتنمية السياسية** ، (القاهرة الإسكندرية :، دار المعرفة الجامعية ،1986).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

28.المخادمي عبد القادر رزيق ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 1 ، 2008).

29.ممادو ضيوف ، **لبرنة سياسية أم انتقال ديمقراطي منظورات افريقية** ، ترجمة : مصطفى مجدي الجمال ، (القاهرة : مركز البحوث العربية ، 1998 .

30. المنيسي أحمد ،**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004).

31.هلال علي الدين، **تطور النظام السياسي في مصر** 1805-2005، (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية).

32.هنتغتون صامويل ، **من نحن ؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية** ، ترجمة : حسام الدين خضور،(دمشق: دار الحصاد ، طبعة 1 ، 2005)

33.هنتغتون صامويل ، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن 20** ، ترجمة : عبد الوهاب العلوي (القاهرة : دار الصباح ، 1993)

34.هنتغتون صامويل ، **الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين** ، ترجمة : عبدالوهاب العلوي ، (القاهرة : دار الصباح ، 1993).

35. يحياوي عمر ، **المساهمة في الدراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا لتطورات الراهنة** ، (الجزائر : دار هومة ، طبعة1 ، 2005) .

ب-المذكرات الجامعية:

36.أبو عياش حافظ علي ، **دار الصحافة المحلية في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،كلية الدراسات ،جامعة النجاح الوطنية فلسطين ،2007-2008.

37.بالولي أحلام ، **بلاغة اللغة في أدب المقال الإصلاحي عند محمد البشير الإبراهيمي – عيون البصائر نموذجا** - ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الأدب العربي ، تخصص : بلاغة و نقد أدبي ، قسم اللغة و الأدب العربي ، كلية الآداب و اللغات جامعة العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة ،2013-2014

38.الحاج محمد أحمد سيد أحمد **الإصلاح الإداري بين النظرية و تطبيق دراسة حالة وزارة العمل و الخدمة العامة و تنمية الموارد البشرية (الإدارة العامة للتنمية و التطوير الإداري**(2000-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2005) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الإدارة العامة ، معهد دراسات الإدارة العامة والحكم الاتحادي ، كلية دراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، 2005-2006.

39.حمد الخلايلة هشام سلمان ، **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية**(1999- 2012) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الآداب و العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن ، 2011-2012،

40. رزيق نفيسة ،**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008-2009.

41. شاربي محمد ، **الإدارة العامة و السلطة السياسية في الجزائر الفترة ما بين** (1989-2006)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع : التنظيم السياسي و الإداري ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2006-2007 .

42.شعبان العيد ، **الإصلاح السياسي في الجزائر**(2008-2013) ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: رسم السياسة العامة و الإدارة المحلية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ببسكرة ، 2013-2014.

43.عبدالله أحمد سليم ، **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية** (2001،2013) ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط الأردن،(2013 - 2014) .

44.العفيفي محمد حسن علي ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأزهر غزة فلسطين ، 2011-2012 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

45.فوكة سفيان ، **الإستبداد السياسي و إصلاح الحكم في العالم العربي** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الإدارة والمالية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007.

46.مرزوقي عمر ، **حرية الرأي و التعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: تنظيم سياسي و إداري ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2011- 2012.

ج-الموسوعات و القواميس:

47.السعدي محمد و آخرون ، **القاموس الجديد للطلاب معجم عربي مدرسي** ،(تونس: الشركة التونسية للتوزيع ، 1979) .

48.عبد المنان زيتون وضاح ، **المعجم السياسي** ،(عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2006).

49.الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة** ،(بيروت : المؤسسة العربية للطباعة والنشر ،1990) .

50. الكيالي عبد الوهاب و آخرون ، **موسوعة السياسة** ،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات ، 1979)

د-المجلات و الجرائد :

51.أبو دوح خالد كاظم ،25 **يناير في مصر ، محاولة الفهم السوسيولوجي**، مجلة المستقبل العربي ، العدد 387 ، ماي 2011 .

52.ثامر كامل محمد ، **إشكاليتا الشرعية و المشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 250، 2000

53.حسن إيمان ، **العولمة ومؤسسات المجتمع المدني في مصر**، مجلة سلسلة بحوث سياسية ، عدد 132 أكتوبر 2000.

54.الخولي هبة ، **إعلان دستوري جديد يرضي الإسلاميين ويضع الرئيس في مواجهة القضاة و القوى المدنية** ، جريدة الشروق ، العدد 1392 ، نوفمبر 2012 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

55.سالم أحمد علي ،**السياسة الخارجية لأوباما بين المثالية و الواقعية**، السياسة الدولية، العدد 178 ، 2009

56.شبلي السيد امين ، **حرب 1956 المقدمات الإقليمية و الدولية، مجلة السياسة الدولية** ، العدد 166، 2006

57.الشويكي عمر ،**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي ، مصر ، لبنان المغرب ، البحرين** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 384 ، فبراير 2011 .

58.عبد الرحمان كمال ، **ليلة بمذاق ليالي ثورة 25 جانفي في ميادين مصر**، جريدة الشعب ، العدد 2، أوت 2012.

59.الغزالي أسامة، **حرب مبادرة طبية في توقيت خاطئ** ،السياسة الدولية العدد 161، القاهرة ،2003.

60.فرسح عوني ، **مصر بين الثورتين** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 395 ، يناير 2012

61.الكواري علي خليفة ، **نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 267، 2001.

62.المزين ميسون ،**الكونغرس الأمريكي الجديد**، صفحة جديدة في السياسة الخارجية أم أجندة جمهورية بتعديلات ديمقراطية،العدد 2 ،2007.

63.منصور فوزي ، العمل السياسي ، مجلة اليسار، العدد 109 ، القاهرة ، 1999.

64.ناجي عبدالنور ، الحركات الاجتماعية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 387 ، ماي .2011 .

65.هيلر مارك ، **النظام الدولي بعد الحرب على العراق** ، مجلة شؤون الأوسط، العدد118 ، بيروت مركز الدراسات الإستراتجية 2005.

66.وثيقة خطاب أوباما في القاهرة، مجلة شؤون الأوسط، العدد 133 ،2009

ه - الملتقيات :

67.شرون حسيبة و بن مشري عبد الحليم ، **التحول الديمقراطي في الجزائر و أثره على الحريات العامة**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007.

و - المواقع الإكترونية:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

68.ياغي إسماعيل عبد الفتاح ، معجم مصطلحات عصر العولمة ، مصطلحات سياسية و اقتصادية و نفسية و إعلامية : http//www.kotorabia.com.

69.ساعود جمال ساعود ، 2014/11/18 ، انظر الموقع الإلكتروني : http://articles.islamweb.net/

70.الربيع العربي: الأسباب التداعيات 2012/06/15 أنظر الموقع الإلكتروني: www.dpp.gov.so/htm

71.عبد الهادي نموث من الشرق الأوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير ، الدفاع الوطني 2012/05/22 ، أنظر الموقع الإلكتروني: www.lebary.gov.ib

72.صفوت الربان ، حدود القوة ، نهاية الإنسانية الأمريكية ، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/05/20 ، انظر الموقع الإلكتروني : www.bohdhe.blagsport.com

73.نص خطاب الرئيس جورج بوش الابن 2000/09/12 أنظر الموقع الإلكتروني: www.whit house .gov / news/ realesses.htmal.

74.خطاب الرئيس جورج بوش الابن عن حال الإتحاد في جوان 2004 أنظر الموقع الإلكتروني: www.whitehouse .gov/news/releases

75.أعلن عن هذه المبادرة في العاصمة الأمريكية في خطاب للرئيس الأمريكي "جورج بوش-الابن" البنك الأمريكي للتنمية بتاريخ 2002/03/14 أنظر الموقع الإلكتروني: www.ishtar.ename.blgspot.com

76. سامي محمد صالح الدلال إستراتجية فرض الهيمنة...مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق الأوسطية، www.albayan htm/ iraq-file/ magazine.com

77.خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن الذي ألقي بتاريخ 2003/03/09 أنظر الموقع الإلكتروني: www.miftahorg /arabic/display.fim

78.جريدة الشروق، المركز المصري، 1.24 ترليون جنيه حجم الدين المحلي العام بنهاية جويلية ، سبتمبر 2012. أنظر الموقع الإلكتروني: www.shrouk.com news

79.دواد نلحمي ، **كيف حاولت امريكا وإسرائيل تعميم المنطقة** ، أنظر الموقع الإلكتروني www.webcoche.google.leurscontent.com

80.تقرير البنك الدولي ، **إستراتيجية المساعدة القطرية لمصر من** 2006 – 2009، 2005/05/20، أنظر الموقع الإلكتروني: www.wds.worldbank.org

81.هايل ودعان الدعجة ، **ظاهرة العدوى - المنطقة العربية نموذجا** - أنظر الموقع الإلكتروني. www.annonews.net/pruit-aspx

82.وزارة حسني مبارك انظر الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

83.نص_خطاب_مبارك_للشعب_المصري يوم 2011/02/10 أنظر الموقع الإكتروني :

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/10/

84.بيان تنحي مبارك عن الحكم 11 فبراير 2011 أنظر الموقع الإلكتروني :

10http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julythree.ht

85. الشرق الأوسط.. وقد بات جديدا كما أرادته أميركا أنظر الموقع الالكتروني:

http://janoubia.com

ز - المراجع باللغة الفرنسية و الإنجليزية

86.AKE ,C.**Kefeasibility of democracy in africa** ,(daker :council for the developement of social ,2000)

87.priot Diana ,**CIA Holdes Terroir suspectes prisons**,(Washington poste 2005) ,

88.tompson William ,robertprice **, léconomie politique de la réforme , retraites emplois et déréglementation** , (France : éditions OCDE , 2010) ,

89.waltz Kenneth , **the orgof international politics** ,(Boston : MCGRAW-hill, 1979

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفهرس

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس

إهداء
تشكرات
مقدمة .....
الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الإصلاح و التحول الديمقراطي
تمهيد 10
المبحث الأول:ماهية الإصلاح 11
المطلب الأول: البعد التاريخي الإصلاح 11
المطلب الثاني: مفهوم الإصلاح وأنواعه 13
المطلب الثالث: مستويات الإصلاح ودعاته 20
المطلب الرابع: أبعاد الإصلاح ومعوقاته 21
المبحث الثاني : التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي 25
المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي 25
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي 27
المطلب الثالث: التحول الديمقراطي وأهم المفاهيم المرادفة له 31
المطلب الرابع: مداخل دراسة التحول الديمقراطي 32
خلاصة 37
الفصل الثاني: واقع الإصلاحات السياسية وأهم المبادرات والمشاريع الأمريكية في المنطقة العربية
تمهيد 39
المبحث الأول:واقع الإصلاحات السياسية في الوطن العربي 40
المطلب الأول: أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية 40
المطلب الثاني: إشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية 42
المطلب الثالث: إدارة الرئيس جورج بوش الابن والإصلاحات السياسية في الوطن العربي. 44
المبحث الثاني: أهم المبادرات و المشاريع الأمريكية في المنطقة العربية 47
المطلب الأول: أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 في رؤية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية 47

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: مبادرات و المشاريع الأمريكية للإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية في المنطقة العربية 48
المطلب الثالث:الرئيس أوباما و الإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي 57
خلاصة 59
الفصل الثالث البئية الداخلية و الخارجية لتطور عملية التحول الديمقراطي في مصر
تمهيد 61
المبحث الأول: عوامل الداخلية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر 62
المطلب الأول : دور ظروف السياسية 62
المطلب الثاني : دور منظمات المجتمع المدني وأقليات الدينية 66
المطلب الثالث: دور الظروف الاقتصادية و الاجتماعية 69
المبحث الثاني: العوامل الخارجية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر 73
المطلب الأول : دور وتأثير مشروع الشرق الأوسط الكبير 73
المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية و الثورة الديمقراطية العالمية 77
المطلب الثالث: دور عامل العدوى و الإنشار وثورة المعلومات و الاتصالات 80
خلاصة 84
خاتمة 86
الملاحق 91
قائمة المصادر والمراجع 105

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص البحث:

تطرقت هذه الدراسة إلى دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية عموما ومصر خصوصا و التي تهدف إلى بيان طبيعة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال التدخل في شؤون هذه الدول لتجزئتها وإثارة الصراعات والنزاعات فيها عن طريق أدواتها المختلفة لتحقيق مصالحها و أهدافها في مختلف الميادين.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من خلال ما آلت إليه ثورات الربيع العربي من خلق فوضى وتناحر بين الأنظمة الحاكمة و المجتمع العربي ، وكما ركزت أيضا هذه الدراسة على دور مشروع الشرق الأوسط الكبير في أحداث ثورة 25جانفي 2011 في مصر ، وتأتي أهمية هذه الدراسة في التعمق بالدور الأمريكي بشكل مفصل تسعى من خلاله إلى التطرق إلى جميع ما يتعلق بالإصلاحات السياسية التي تحدث تحولا سياسيا في الوطن العربي.

Résumé en français:

Cette étude a porté sur le rôle de la politique américaine dans les transformations démocratiques dans la région arabe en général et de l'Egypte en particulier, qui vise à expliquer la nature de la politique des États-Unis envers l'intervention dans les affaires de ces pays à la fragmentation et provoquer des conflits et des différends qui, à travers divers outils pour atteindre leurs intérêts et leurs objectifs dans divers domaines.

Cette étude a produit plusieurs résultats grâce à l'issue du printemps arabe pour créer le chaos et les luttes intestines entre le pouvoir et les systèmes de la communauté arabe, et a également porté cette étude sur le rôle du projet du Grand Moyen-Orient dans les événements de la révolution du 25 Janvier 2011 à l'Egypte, et l'importance de cette étude est de approfondir le rôle des États-Unis en détail à travers laquelle il cherche à répondre à tous en ce qui concerne les réformes politiques qui se produisent changement politique dans le monde arabe.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com